

# شِفَاءُ الصَّلَاةِ

بأمرى المسائل العشر

من ذر الفقہ المالکی

للعلامة

محمد بن علی السنوسي الخطابي الجزائري

قرأها وعلق عليها

محمد أبو أسامة الجزائري

دار الإفتاء



# شفاء الصدر

## بأري المسائل العشر

### من دُرر الفقه المالكي

« بسط فيها المؤلف عشرة مسائل في الصلاة ألا وهي : رفع الأيدي في الصلاة عند التكبير، القبض في الصلاة، البسملة للفاحة و السورة، التأمين، الاستعاذة عند القراءة في الصلاة، حكم السكتات الثلاث و ما يقال فيها، التكبير لقيام الثالثة، السلام، القنوت في الصلاة، تطويل الصلاة و تقصيرها المشروعين »

للعلامة : محمد بن علي السنوسي الخطابي الجزائري  
قرأها وعلق عليها : محمد أبو أسامة الجزائري

الأري : العسل

دار الإمام مالك للكتاب

025.39.13.18

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

1422 هـ - 2001 م

تطلب جميع منشوراتنا من مكتبة الإمام مالك

01 شارع محمد لوئيس . باب الوادي

الجزائر



ومن الارض ومن ما نشئت بعد اهل النساء والجمعة امام ما اعلنت  
 وما معكم لما منعت وما يمنع من الجمعة فقال الحكم فتذكرت  
 في الصلاة في الحرم من ابي ليلى فقال سمعت ابي ابراهيم يقول كانت  
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيللمه وركوعه واذا رفع راسه  
 من ركوعه وسجوده وما بين السجدة تير فريما من السجود قال شعبه  
 فتذكرت لعمرو بن مرة فقال قد رايت ابا ليلى فلم تذكر صلواته  
 هكذا هذه روايات البخاري ومسلم وفي رواية ابي داود مثل  
 الرواية الثانية وله في اخرى قال سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في الصلاة فوجدت فيللمه كركعتين وسجدة ثم اعتد له  
 في الركعة كسجدة وجلسته بين السجدة تير وجلسته ما بين التسليم  
 وما انصرف فريما من السجود وله في اخرى قال كان سجدته وركوعه  
 وما بين السجدة تير فريما من السجود وفي رواية الترمذي والنسائي  
 قال كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركع اذا رفع  
 راسه من الركوع واذا سجد واذا رفع راسه من السجود فريما من السجود  
 زيد بن وهب قال رايت ابي ليلى يصلي بجميع فعاله سجدة من  
 كل تحلي هذه الصلاة قال امتد اربعين سنة قال ما عليت من  
 اربعين سنة ولمت وانت تصلي هذه الصلاة مت علي غير فكرة  
 محمد صلى الله عليه وسلم ثم الرجل ليخوف ويخوف وخسرا اخرجه

النساء ٢٠٢ رواية البخاري قال سمعوا رجلا ينادي يا أيها  
 ربنا اجعده فلما خضم صلاته دعاه فقال له عذوبة ما حصلت  
 خالوا حسبه قال له ولومت مت على غير سنة محمد صل الله عليه  
 وسلم ٢٠٢ رواية ولومت مت على غير الفكرة التي ذكرها الله محمد اقل  
 الله عليه وسلم عبد الرحمن بن سبل قال انت رسول الله صل الله عليه  
 وسلم عن ثقرة الغراب واجترأ السبع وان يوكر الجبال المكاب والقيس  
 كما يوكر البعير اخرجه ابو داود والبيهقي وعبد الرحمن بن عوف  
 قال نهى رسول الله صل الله عليه وسلم عن الثغور واليسر لنا مثل  
 اليسر ليسر لنا من ثغور الغراب قالوا نعم عن اجترأ السبع

ثم غفر عن الملأ الرقاب جميع الثقات في كتاب التفسير  
 (بهاء النضر) ما في المسائل الخمس في التفسير للعلامة الفقيه  
 النبيه البهامة الشيخ العارف بالله سيدنا محمد بن علي السمنوسي  
 الحكيم الحسيني الكاشاني رحمه الله تعالى وصلى الله عليه وآله  
 التحاليل بمائة الجزاير المحمدية ١٢٠٤ هـ  
 من هرة غير الانام عليه وعلى الله واحبابه افضل الصلاة وازكى  
 السلام ما تعاقبت الليالي والايام والتابعين وتابع التابعين  
 لهم باحسان الى يوم القيمة والحمد لله في البدء والختام

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم:

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، و صلى الله على محمد و على آله صلاة دائمة إلى يوم الدين أما بعد، فهذه رسالة مفيدة، متقنة محررة، موضوعها في بعض أحكام الصلاة، مؤلفها علم من أعلام الجزائر بل فخرها محمد بن علي السنوسي المتوفى سنة 1276هـ.

و قد كتب هاته الرسالة بأسلوب علمي متين موضحا وجوه الاستدلال من الكتاب و السنة ناهذا ما خالفهما و مخالفا لجمود المقلدين و ذاكرا لأقوال الأئمة المهتدين، تطرق فيها إلى عشر مسائل ألا و هي : الرفع في الصلاة أي رفع الأيدي عند التكبير، و القبض في الصلاة، السككات الثلاث و ما يقال فيها، الاستعاذة عند القراءة في الصلاة، البسملة للفتحة و السورة، التأمين، التكبير لقيام الثالثة، السلام، القنوت في الصلاة، و التطويل الصلاة و تقصيرها المشروعين . و قد وسم رسالته هاته بشفاء الصدر بأري المسائل العشر فجاءت حقا شفاء لمن نور الله قلوبهم للعمل بكتابه و سنة نبيه، لا لمن أظلمها بعصية التقليد.

و قد طبعت هذه الرسالة بالجزائر سنة 1341هـ — بالمطبعة الثعالبية، و يجب التنويه بفضل هاته المطبعة و جهودها الكبيرة في نشر الدين و ردع كيد الاستعمار الغاشم في تجهيل الشعب الجزائري آنذاك و إبعاده عن كل ما يمت بصلة بالدين الخفيف فأبرزت للوجود كتبا عدة لأعلام جزائريين و غيرهم فكانت تضاهي مطبعات إسلامية آخر كالمطبعة الأميرية مطبعة بولاق في جهودهم في حفظ الدين. و لما تعذر علي جلب نسخة مخطوطة من هاته الرسالة جعلت الأصل هاته الطبعة فقامت بقراءة الرسالة و التعليق عليها فخرّجت أحاديثها كما أضفت بعض ما أراه مفيدا إن شاء الله و زدت على ذلك ترجمة لبعض الأعلام بشيء من

الاختصار محيلا في الغالب إلى أعلام الزركلي رحمه الله.  
أسأل الله العظيم أن ينفع بها و يجعل عملي خالصا لوجهه أمين.

و كتبه محمد أبو أسامة الجزائري  
الجزائر 420 هـ.



### ترجمة المصنف

هو محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسيني الإدريسي الجزائري، أبو عبد الله زعيم الطريقة السنوسية و مؤسسها.

ولد سنة 1202 هـ — بالقرب من مدينة مستغانم الساحلية من أسرة جزائرية ذات علم و دين فنشأ محمد نشأة إسلامية فكان على قدم أسلافه شغوفاً بالدراسة منذ صغره فدرس على مشايخ و علماء مازونة و مستغانم و معسكر، ثم ارتحل إلى المغرب الأقصى فزّل بمدينة فاس واتصل بجامعة القرويين أين أخذ عن علمائها و توسعت معارفه، ثم عاد إلى الجزائر و أخذ يتجول بأحاء الصحراء ينشر علمه و يعظ الناس، و بعدها زار تونس و طرابلس و برقة و مصر و مكة أين مكث بها ثمان سنين و بنى زاوية في جبل أبي قبيس سنة 1253 هـ.

ثم رحل إلى برقة سنة 1255 و أقام بالجبل الأخضر فبنى الزاوية البيضاء و كثر تلاميذه و انتشرت طريقته فارتابت الحكومة العثمانية في أمره فاضطر إلى الانتقال إلى واحة جعبوب بليبيا فأقام فيها إلى أن توفي سنة 1276 هـ.

و الدعوة السنوسية هذه دعوة تركز على معرفة الدين الصحيح بطريق الوعظ و الإرشاد و التعامل على ضوء الكتاب و السنة الصحيحة تأمر بالمعروف و تنهى عن المنكر و تمتاز عن غيرها من الطرق الصوفية بأنها تنجّه إلى محاربة الانحراف و البدع و العودة بالإسلام إلى اليسر مع مجانبة التظاهر بالزهد و الخمول و محاربة التضرع للأولياء و التبرك بقبورهم.

و قد ترك محمد بن علي السنوسي تأليف عدة تدل على رسوخه في العلم و طول باعه فيه فمن تصانيفه : الدرر السنية في أخبار السلاسل الإدريسية مطبوع، إيقاظ الوسنان في العمل بالحديث و القرآن مطبوع، بغية المقاصد مطبوع، شفاء الصدر بأري المسائل العشر مطبوع، المنهل الروي الرائق في أسانيد العلوم وأصول الطرائق مطبوع،

بغية السؤل في الإجتهداد و العمل بحديث الرسول مخطوط, البدور السافرة في  
عوالي الأسانيد الفـاخرة مخطوط, السلسل المعين في السلاسل الأربعين مخطوط.  
و أنظر لمزيد بسط في ترجمته : المنهل العذب 374/1, بهرس الفهارس 68/1,  
حاضر العالم الإسلامي 277/1, السنوسية دين ودولة, قاريخ الجزائر للشـيخ  
عبد الرحمان الجلالي ص 264 ج 4.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام الهمام الأفصل، علم الأعلام، فريد دهره ووحيد عصره،  
سيّد<sup>(1)</sup> أهل الله وقُدوتهم وتاج إكليلهم وعمدتهم الأستاذ السيّد محمد بن علي  
السوسى الخطابي الحسى الإدريسي رضى الله عنه ونفعنا به في كتابه بعية المقاصد في  
خلاصة المراصد<sup>(2)</sup>، المرصد الثالث المسمى شفاء الصدر بأري<sup>(3)</sup> المسائل العشر في ذكر  
نصوص الأئمة في المسائل العترة وطى ما فيها من السط والشتر وفيه عشر مسائل :

---

(1) : في استعمال هذا اللفظ من المبالغة والإطراء ما لا يحصى، سيّد ولد آدم هو النبي ﷺ لما ثبت  
في الصحاح عنه عليه السلام أنه قال : " أنا سيّد ولد آدم ولا فخر " .

(2) : طبع بالقاهرة سنة 1353 هـ .

(3) : الأري : « العسل أو ما الترق من العسل في جواب العسالة وقيل : عسلها حين ترمي به  
من أفواهها . (لسان العرب ص 28 ح 14) .

## المسألة الأولى

### في الرفع في الصلاة<sup>(4)</sup>

اعلم أنه اختلف عن الإمام<sup>(5)</sup> في هذه المسألة إثباتا ونهيا على أقوال وهي ترجع إلى طريقتين، طريقة الإثبات وطريقة النهي، والأولى هي التي رجعت إليها آحرًا ولم يرل عليها إلى أن لقي الله.

وبها عمل كثير من أصحابه. قال ابن عبد البر: «روى أبو مصعب وابن وهب وأشهب عن مالك أنه كان يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع منه الحديث ابن عمر<sup>(6)</sup>، وبه قال الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق والطبري وجماعة أهل الحديث وكل من روى عنه ترك الرفع من الصحابة فيهما، روى عنه فعله إلا ابن مسعود». وقال محمد بن عبد الحكم<sup>(7)</sup>: «لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع في الركوع والرفع منه إلا ابن القاسم والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر». قال القرطبي<sup>(8)</sup>:

---

(4) : قال ابن رجب الحنبلي: «وقد أفرد البخاري لرفع كتابه حراح فيه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة، وكذلك صف غير واحد من أئمة الحديث منهم لسائمي ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما. وسب عتائهم بذلك أن جميع أمصار المسلمين كالخجا وديس ومصر والعراق كان عامة أهلها يرفعون الأيدي في الصلاة إلا في افتتاح الصلاة خاصة. فاعتنى علماء الأمصار بهاته المسألة والاحتجاج ها والرد على من خالفها». (فتح الباري لابن رجب ص 329 ح 2).

(5) : يعني به الإمام مالك رحمه الله.

(6) . سيأتي تحريره.

(7) : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، فقيه عصره، مالكي المذهب، من كتبه: أحكام القرآن، آداب القصة. توفي سنة 268 هـ. (الأعلام، ح 6 ص 223).

(8) : القرطبي: أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس، المتوفى سنة 656 هـ، من كتبه: المعجم



« مشهور مذهب مالك أن الرفع في المواضع الثلاث وهو آحر أقواله وأصحها ». وهو معنى قول ابن عبد البر « لم يزل مالك يقصر ويرفع إلى أن لقي الله ». قال في الإكمال<sup>(9)</sup> « روي عنه الرفع عند الافتتاح وعند الركوع وعند الرفع منه، وهذه الرواية مشهورة عن مالك عمل بها كثير من أصحابه » قال في التوضيح<sup>(10)</sup> « قال في المختصر ما ليس في المختصر<sup>(11)</sup> : وروى عند الحكم رفع اليدين عند الإحرام والرفع من الركوع، وروى ابن وهب وعند الركوع، وقال ابن وهب وفي القيام من اثنتين، قال : ومنشأ الخلاف آثار وأحاديث، والظاهر أنه يرفع عند الإحرام والركوع والرفع منه والقيام من اثنتين لورود الأحاديث الصحيحة بذلك » اهـ.

قال النووي : « أجمعت<sup>(12)</sup> الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام واختلفوا فيما سواها، فقال الشافعي وأحمد وجهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم يستحب رفع اليدين أيضًا عند الركوع والرفع منه، وهو مروى عن مالك، وللشافعي

ما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، وكتاب اختصار صحيح البخاري. (الأعلام ح 1 186).

(9) ، الإكمال في شرح صحيح مسلم للنقاصي عياض المتوفى سنة 544، كمل به شرح الدرري (توفي سنة 536) يسمى " المعجم بفوائد كتاب مسلم " .

(10) : التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب في فروع المالكية لصاحبه حنين بن إسحاق الجعدي المتوفى سنة 776 هـ.

(11) . المختصر ما ليس في المختصر لصاحبه أبو إسحاق محمد بن فاسم بن سعد المعروف بابن القرطي (توفي سنة 355 هـ).

(12) : قل الشوكاني : « وم ينفرد النووي بحكاية الإجماع، فقد روى الإجماع على الرفع عند تكبيرة الإحرام، ابن حزم وابن المنذر وابن السكيت وكذا حكى الخافظ في الفتح عن ابن عبد البر أنه قال : أجمع العلماء على حوار رفع اليدين عند افتتاح الصلاة ». (بيل الأوطار ح 2 ص 177).

قول يستحب رفعهما في موضع رابع وهو إذا قام من التشهد الأول وهذا القول هو الصواب .»

ودليلهم في ذلك ما أخرجه الشيخان عن ابن عمر : « كان رسول الله ﷺ إذا قام للصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ثم يكبر فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك، وإذا رفع رأسه فعل مثل ذلك، ولا يفعله حين يربع رأسه من السجود .» وفي رواية : « إذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضًا » قال الترمذي : « وفي الباب عن عمر وعبيد بن جحر ومالك بن الحويرث وأبي هريرة وأبي حميد وأبي سعيد وسهل بن سعد ومحمد بن سلمة وأبي تادة وأبي موسى الأشعري وجابر وعمر الليثي رضي الله عنهم » وقال : « حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وبهذا يقول بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم ابن عمر وجابر بن عبد الله وأبو هريرة وأبو عمار وعبد الله بن الزبير وغيرهم، ومن التابعين الحسن البصري وعطاء وطاوس ومجاهد ونافع وسالم بن عبد الله ومعيد بن جبير وغيرهم وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال ابن المبارك : قد ثبت حديث الرفع عن الزهري عن سام عن أبيه ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة » اهـ.

وأما الطريقة الثانية وأهلها على مذهبي، مذهب يغني الرفع فيما عدا الإحرام ومذهب يفيه في جميع الصلاة. فالأول رواه ابن القاسم عن مالك في روايته المشهورة عنه<sup>(13)</sup>. قال في الإكمال : اختلف عن مالك في الرفع، فروي عنه لا رفع إلا في افتتاح الصلاة، وهي أشهر الروايات عنه.

---

(13) قال في مدونة (1 71) : قال مالك : لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة لا في حمص ولا في رفع إلا في افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئاً خفيفاً، والراة في ذلك بمنزلة الرجل.

وقال ابن رشد<sup>(14)</sup> أمّا رفع اليدين في الصلاة عند الإحرام فالمشهور عن مالك أن اليدين ترفع في ذلك.

قال ابن دقيق العيد<sup>(15)</sup> : رواية ابن القاسم عن مالك : “ لا رفع إلا في تكبيرة الإحرام ” هو المشهور عند أصحاب مالك والمعمول به عند متأخريهم وأجابوا عن حديث الرفع بأنه مسوح.

قال في التوضيح : « وفي الرفع خمسة أقوال، أنه يرفع عند تكبيرة الإحرام فقط ». وذكر بقيتها.

والثاني<sup>(16)</sup> لا رفع في الصلاة أصلاً، رواه ابن القاسم أيضاً عن مالك. في المواق<sup>(17)</sup> ومن رسم تأخير من سماع ابن القاسم : « سئل مالك عن رفع اليدين في الصلاة عند التكبير فقال : ما هو بالأمر العام. كأنه لم يره من العمل » اهـ.

وقال في المختصر ما ليس في المختصر : لا رفع في شيء من الصلاة.

وقال في الإكمال : روي عن مالك أنه لا رفع في أول الصلاة ولا في شيء

---

(14) محمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة، من أعيان المالكية وهو جدّ ابن رشد الفيصوف الشهير. من كتبه : لمقدمات المهدات، البيان والتحصيل، مختصر شرح معاني الآثار توفي بقرطبة سنة 520 هـ. (الأعلام ج 5 ص 216).

(15) ابن دقيق العيد : محمد بن عبي من أكاثر العلماء بالأصول والحديث ولي القضاء بالنديار المصرية، من كتبه : الإنباء بأحاديث الأحكام، الاقتراح في بيان الاصطلاح، شرح الأربعين حديثاً بسوري، توفي سنة 706 هـ. (الأعلام ج 6 ص 283).

(16) أي الثاني من مذهبي المذكورين، عند قوله : وأمّا الطريقة الثانية... إلخ.

(17) يشير بدئت إلى كتب التاج والإكليل مختصر خليل لصاحبه أبي عبد الله محمد بن يوسف المواق المتوفى سنة 897 هـ والنص موجود فيه ج 2 ص 239

مها، ذكرها ابن شعبان وابن حويرم<sup>(18)</sup> وابن القصار<sup>(19)</sup> وتأولها بعضهم على تضعيف الرفع في المدونة.

فهذه روايات ثلاث عن الإمام معتمدا ثبوت الرفع المرحوع إليه<sup>(20)</sup> آحرًا، للقاعدة المذهبية : " إذا كان للإمام روايتان عمل بما عمل به الإمام ". ولعدم عدم بعض المتأخرين حقيقة حالة الإمام وما صار إليه شنعوا على من رفع في غير الإحرام ورعما نسبوه إلى البدعة والخروج عن المذهب. قال الحافظ ابن حجر : وسبب بعض متأخري المعارضة فاعده إلى البدعة، ولهذا مال بعض محققيهم كما حكاه ابن دقيق العيد إلى تركه درءً لهذه المفسدة. وقد قال البحاري في جزء رفع اليدين : من رعم أنه بدعة فقد طعن في اصحانة لأنه لم يثبت عن واحد منهم تركه ولا أسايد أصح من أسايد الرفع.

قال ابن دقيق العيد : « ولما ظهر لبعض الفضلاء المتأخرين من المالكية قوة دليل الرفع في الأماكن الثلاثة على حديث ابن عمر اعتذر على تركه في بلاده، فقال : وقد

---

(18) . ابن حويرم ممداد : أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله، فقيه مالكي له : اختيارات وتأويلات في الفقه والأصول. توفي في حدود الأربعمائة. (الديباج ص 268).

(19) . ابن القصار : أبو الحسن عبي بن أحمد السعدي، الفقيه مالكي الأصولي النظار. توفي سنة 398 هـ. له كتب في مسائل الخلاف (شجرة سور الركبة ص 92).

(20) . قال ابن عبد البر : « وأما الرواية عن مالك كما ذكرنا عنه مما يخالف رواية ابن القاسم فحدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصع حدثنا أبو عبيدة بن أحمد حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا أشهب بن عبد العزيز قال : سمعت مالك بن أنس قبل موته سنة فما مات إلا وهو يرفع يديه فقل ليونس : وصف أشهب رفع اليدين عن مالك ؟ قل : سئل أشهب عنه غير مرة فكان يقول : يرفع يديه إذا أحرم وإذا أراد أن يركع وإذا قال سمع الله لمن حمده ». ( التمهيد ج 9 ص 222 ).



ثبت عن رسول الله ﷺ أنه رفع يديه في الركوع والرفع منه ثبوتاً لا مرأى فيه، فلا وجه للعدول عنه، إلا أن في بلادنا هذه يستحب للعالم تركه لأنه إن فعله بسب إلى البدعة وتأدى في عرصه وربما تعدى الأذى به إلى بدعه، فوقاية العرض والبدن بترك سنة واجب في الدين<sup>(21)</sup> « اهـ.

وقد بالغ بعضهم في نفي الرفع حتى قال أنه يبطل الصلاة وهو من الشذوذ مكان. قال في رسالة الهدى :

وقولهم رفع اليدين مطلق \* في الانتقال ليس شيء يقبل وقد روى الرفع من الصحابة \* حمسون قال صاحب الإصابة واستدل السافون لما عدا الإحرام برواية مجاهد أنه صلى حلف ابن عمر فلم يره

---

(21) : قال ابن العربي المالكي (أحكام القرآن ج 4 ص 1915) : « ولقد كان شيخنا أبو بكر الفهري (الإمام الطرطوشي) يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه وهذا مذهب مالك والشافعي، فحصر عندي يوماً محرس ابن الشواء بالشعر، موضع تدريسي عند صلاة الظهر، ودخل المسجد من المحرس المذكور فتقدم إلى الصف الأول وأنا في مؤخره قاعد على طاقات البحر أنسم الرياح من شدة الحر، ومعه في صف واحد أبو ثمة، رئيس البحر وقاعد مع نفر من أصحابه يتطر الصلاة وينقطع على مراكب تحت المياء. هتما رفع الشيخ يديه في الركوع وفي رفع الرأس منه، قال أبو ثمة لأصحابه : ألا ترون إلى هذا المشرقي كيف دخل مسجداً، فقوموا، إليه فاقتلوه وارموا به في البحر، فلا يراكم أحد. فطار قنبي من بين جواحي، وقلت سبحان الله، هذا الطرطوشي فيه الوقت ! فقالوا لي : ولم يرفع يديه ؟ فقلت كذلك كان النبي ﷺ يفعل وهو مذهب مالك في رواية أهل المدينة عنه، وجعلت أسكتهم وأسكتهم حتى فرغ من صلاته وقمت معه إلى المسكن من المحرس ورأى تغير وجهي فأكره وسألني، فأعصته فصحت وقال : ومن أين لسي أن أقتل على سنة ؟ فقلت له : ولا يحل لك هذا، فإني قوم إن قمت بها قاموا عنك وربما ذهب دمك، فقال : دع الكلام وحذ في غيره ».

يرفع في غير الإحرام<sup>(22)</sup>. قال الخافض ابن حجر : « في إسناده عن مجاهد مقال، وهو أن في إسناده أنا بكر بن عياش وقد ساء حفظه وأنه معارض برواية نافع وسالم ابن بن عمر لذلك وهما مختلفان ومجاهد نافع، والمثبت مقدم، وبأن تركه لذلك إذا ثبت كما رواه مجاهد يكون سباً لحواره وبأنه لا يراه واجباً، وبأن البحاري روى في جزء رفع اليدين عن مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالخصباء<sup>(23)</sup> » اهـ.

— وما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود. ورُدَّ بأنه م يثبت كما قال الشافعي، ولو ثبت لكانت رواية ابن عمر مقدمة عليه لأنها إثبات ودلت بقي والإثبات مقدم.

وقد نقل البحاري عن الحسن<sup>(24)</sup> وحفيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك، قال البحاري : ولم يستثن الحسن أحداً. ونقل عن شيخه علي بن المديني أنه قال حقّ على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه حديث ابن عمر هذا. وزاد البحاري بعد كلام ابن المديني : وكان علي<sup>(25)</sup> أعلم أهل زمانه. وأجابوا عن حديث ابن عمر كما قال الأصمعي<sup>(26)</sup> بأن مالكا لا يأخذ به لأن

(22) : مصنف بن أبي شيبة (1/213)، شرح معي الآثار للطحاوي (1/225)، البيهقي في المعرفة (1/226).

(23) . البحاري جزء رفع اليدين رقم 36.

(24) . حسن هو البصري، والآثر عند لبحاري في جزء رفع اليدين رقم 64.

(25) : عني هو ابن المديني شيخ البحاري.

(26) : هو القاضي أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصمعي عالم بالحديث وفقه من أهل عصره بالمعرب. له كتاب الدلائل على أمهات المسائل، في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة (الأعلام

بافعا وقفه على ابن عمر وسالم رفعه فلما اختصما<sup>(27)</sup> في وقفه ورفع، ترك مالك في مشهور عنه القول باستحائه لأن الأصل صيانة الصلاة عن الأفعال.

قال الرراقي : « وبه يعلم تحامل الحافظ<sup>(28)</sup> في قوله . » وم أر لمانكية دليلاً على تركه ولا متمسك إلا قول ابن القاسم « اهـ .

وهذا إنما يصح لو انفرد بهذا الحديث ابن عمر، وقد علمت مما مر أن الترمذي قال : وفي الباب عن عمر وعليّ إلى أن عدد خمسة عشر صحابياً<sup>(29)</sup>، وما ذكر في الإصابة أن حملة من روى الرفع من الصحابة خمسون صحابياً.

واستدلّ المؤلف برفع من الصلاة رأساً<sup>(30)</sup> بقوله ﷺ : « مالي أراكم راقي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس ». على اختلاف ألفاظ رواياته مما أخرجه مسلم

---

(27) : قال ابن عبد البر . « هذا حديث (يعني به حديث ابن عمر في رفع الأيدي في الصلاة) أحد الأحاديث الأربعة التي رفعها سالم عن أبيه عن النبي ﷺ وأوقفها برفع عن ابن عمر، فمنها ما جمعه من قول ابن عمر ورفعها ومنها ما جمعه عن ابن عمر عن عمر، واقبور فيها قول سالم، ولم يتمم ما فيها من رفع » (سمهيد، 9، 212) وقال القاضي عياض (إكمال المعجم بقوائد مستم ح 2 ص 260) : « أما رواية سالم عن أبيه عن النبي ﷺ فلا مصحح في إسناده ورفعها عن النبي ﷺ ولا علة فيها عند أهل صناعة الحديث ».

(28) : أي بن حجر .

(29) « . وقد روى رفع ليدن عند ركوع ورفع الرأس منه عن أكثر من عشرين نفساً من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وأبو قتادة الأنصاري وأبو حمزة الساعدي وأبو موسى الأشعري ومالك بن أنس بن مالك بن عمرو بن عثمان بن حجر وأبو هريرة وأبو سالم بن عبد الله وأبو سعيد خديري وغيرهم » (شعره نسبهني ح 1 ص 547).

(30) : قوله : استوف برفع من الصلاة رؤس أي . لا في الافتح أو غيره كالركوع والرفع منه .

وأبو داود واللفظ له : عن جابر بن سمرة قال : « كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا بِأَيْدِينَا السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَنْ تَوَمَّؤُونَ بِأَيْدِيكُمْ، مَا لِي أَرَى أَيْدِيَكُمْ كَأَذْنَابِ خَيْلٍ شَمْسٍ<sup>(31)</sup>، اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ وَإِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ ثُمَّ يَسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ<sup>(32)</sup> اهـ. ساءَ على أُنْ نَمِي الْحَرَكَةُ وَالْأَمْرُ بِالسَّكْرِ بِتَدْوِيلِ ذَلِكَ وَعَبِيرُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُنَافِيَةِ لِلتَّخَشُّوعِ فِي الصَّلَاةِ. وَفِيهِ بَصْرٌ فَإِنَّ الْحَدِيثَ صَرِيحٌ فِي إِيمَانِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ عِنْدَ السَّلَامِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَسَبَّهِ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ، أَمَّا قَوْلُهُ اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ فَهُوَ عَائِدٌ إِلَى مَا أُنْكَرَهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِيمَاءِ لَا إِلَى كُلِّ حَرَكَةٍ فِي الصَّلَاةِ، فَسَلَامُهُ مَعْنُومٌ أَنَّ الصَّلَاةَ مَرْكَبَةٌ مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ وَذَكَرَ. قَالَ فِي رِسَالَةِ الْهُدَى :

مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيَكُمْ \* لَيْسَ دَلَالًا حَسْبُ فِي رَدِّكُمْ  
بَلْ صَحَّ أَنَّ ذَلِكَ فِي السَّلَامِ \* مِنَ الصَّلَاةِ يَا دَوِي الْأَفْهَامِ  
فَهَذِهِ أَدَلَّةُ الْفِرْقِ الثَّلَاثِ وَمِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ أَدَلَّةٌ كَثِيرَةٌ إِذْ كَرَّ حَرْبٌ مِمَّا لَدَيْهِمْ  
فَرَحُونَ، وَالْحَقُّ مَا عَلِمْتَهُ أَوَّلًا وَتَقَرَّرَ.

فَالْمَقَرَّرُ عِنْدَ اِحْتِمَاحٍ هُوَ الرُّفْعُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعُ وَالرُّفْعُ مِنْهُ وَالْقِيَامُ مِنْهُ  
اِسْتِثْنَاءً عِنْدَ مَالِكٍ وَالتَّشَدُّعِي وَأَحْمَدُ وَمَنْ يَقُولُ بِهِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ كَالْعَرَبِ<sup>(33)</sup>، فَإِنَّهُ رَجَحَ فِي

(31) ٠ أَدْنَابُ حَيْبِ شَمْسٍ : قَالَ لُؤْلُؤِي (شَرْحُ مَسْمُومٍ ص 396 ح 4) : هُوَ يَسْكُنُ مِنْهُ وَصَمَّهَا وَهِيَ أَيْ لَا تَسْتَقِرُّ مِنْ تَصْغِيرِهَا وَتَنْحَرِكُ بِأَدْنَاهَا وَأَرْجَاهَا.

(32) : حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عِنْدَ مَسْمُومٍ (شَرْحُ لُؤْلُؤِي ج 4 ص 396) بَابُ : لِأَمْرِ بِالسَّكُونِ فِي الصَّلَاةِ وَاسْتِهْجَانِ عَنِ الْإِشَارَةِ بِالْيَدِ وَرَفْعِهَا عِنْدَ السَّلَامِ وَفِي دَوْدٍ حَدِيثُ رَقْمِ 998 وَ999 وَ1000 بَابُ فِي السَّلَامِ وَلِسَانِي ح 3 ص 4، بَابُ السَّلَامِ بِأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ.

(33) : عَنِ سِ بْنِ عَمِيٍّ سِ أَنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ الْخَطْمِيَّ (731 هـ — 792 هـ) كَانَ قَصَبًا بِدِمَشْقٍ ثُمَّ بِالْبَيْدَارِ نَصْرِيَّةً ثُمَّ بِدِمَشْقٍ، مِنْ كَتَبِهِ : لَتَسْبِيحُهُ عَلَى مُشْكَلَاتٍ هَدِيَّةٌ (الْأَعْلَامُ ح 4 ص 313).



شرح الهداية<sup>(34)</sup> الرفع في ذلك. وأما قول ابن دقيق العيد : « اقتصر الشافعي على الرفع في هذه المواضع الثلاثة لهذا الحديث، وقد ثبت الرفع عند القيام من الركعتين وقياس نظيره أن يسر الرفع في ذلك المكاد لأنه لما قال بإثبات الرفع في الركوع والرفع منه لكونه زائداً على من روى الرفع عند التكبير فقط وحب أيضاً أن يثبت الرفع عند القيام من الركعتين فإنه رائد على من أثبت الرفع في الأماكن الثلاثة والخجّة واحدة في الموضعين، وانصواب والله أعلم استحباب الرفع عند القيام من الركعتين لتواتر الحديث فيه » اهـ. فإنه يقتضي عدم وجود قول لشافعي فيه مع ثبوته به كما نقله النووي وغيره. نعم يعني أن يقال محتمل ذلك في القيام من السجدة الأخيرة في الركعة الأولى مطلقاً وفي الثالثة من الرابعة فإنه ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يرفع فيه. وقال النووي : « قال أبو بكر بن اسد<sup>(35)</sup> وأبو علي المصري<sup>(36)</sup> من أصحابنا وبعض أهل الحديث، يستحب أيضاً في السجود » اهـ.

فتكمل مواضع الرفع خمس وعشرون ذلك جمع من أهل العلم، وقد روي عنه عليه السلام الرفع في أهوي لسجود وروي أيضاً أنه رفع مع كل تكبيرة كما في رواية ابن الربر، والذي عليه جمهور أهل العلم الرفع في خمس أو الأربع لكثرة

---

(34) : الهدية في الصروع لشيخ الإسلام برهان الدين عيني بن أبي بكر المرعشي الحنفي المتوفى سنة 593 هـ.

(35) : محمد بن إبراهيم بن المنذر البزازوري، فقيه مجتهد من الحفاظ، كان شيخ الحرم بمكة، توفي سنة 319 هـ، من كتبه : الإشراف على مذهب أهل نعم، المسعود في فقه، الأوسط في خمس (الأعلام ج 5 ص 294).

(36) : أبو علي المصري الحنفي بن فاس، فقيه شافعي، من كتبه : مسكن بعداد وبنوي لها سنة 350 هـ، من كتبه : المحرر في صر والإيضاح وبعده عشرة أجزاء كلاهما في فقه الشافعية. (الأعلام 6 210)

أحاديثها وصحتها واشتهارها اشتهاً، كاد أن يكون تواتراً فيبكموها مسرودة مؤسسة  
لذلك القول ليكون العامس مقتدياً بالرسول ﷺ (37).

ابن عمر قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى تكونا  
حدو منكبيه ثم يكبر، فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك وإذا رفع رأسه من الركوع  
رفعهما كذلك أيضاً وقال سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد. وفي أخرى (38) نحوه  
وقد (39) : لا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع من اسجود، أخرج السحاري  
ومسلم. وللحاري عن نافع أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه  
وإذا ركع رفع يديه وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه وإذا قام من الركعتين رفع  
يديه، ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي ﷺ. وأخرج في الموطأ رواية الأولى وله في أخرى  
أن ابن عمر كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حدو منكبيه وإذا رفع من الركوع  
رفعهما دون ذلك. وفي أخرى أن ابن عمر كان يكبر في الصلاة كلما خفض  
ورفع. وأخرج أبو داود رواية الموطأ الثانية ورواية السحاري التي انفرد بها (40) وقال :  
الصحيح قول ابن عمر وليس بمرفوع. وقال أبو داود رواه لتفمي موقوفاً وقال فيه :  
إذا قام من الركعتين يرفعهما إلى ثديه وهذا هو الصحيح قال : وأسنده حماد بن  
سلمة ولم يذكر أيوب ومالك الرفع إذا قام من السجدين (41). قال ابن حريج : قلت

---

(37) من هذا يبدأ انصف بذكر لأحاديث لوردة في أسأنة.

(38) : أي في روة أخرى.

(39) : انقائس هو ابن عمر رضي الله عنه.

(40) : أي نحوه : وإذا قام من الركعتين رفع يديه، كما سبق ذكر ذلك معروفاً لسحاري من  
حديث نافع أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة، يحدث

(41) : قال ابن حجر (فتح بارى ح 2 ص 283)، باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين،

لدفع : أكان ابن عمر يحسن الأولى أرفعها قال لا، سواء. قلت أشبر لي، فأشار إلى اثنين أو أسفل من ذلك. وله في أخرى، قال : كان النبي ﷺ إذا قام في الركعة الأولى كثر ورفع يديه. وله في أخرى : كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه ثم كثر وهما كذلك، فيركع ثم إذا أراد أن يرفع صلبه رفعهما حتى تكونا حذو منكبيه ثم قال : سمع الله لمن حمده، ولا يرفع يديه في السجود، ويرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع حتى تنقضي صلاته وله في أخرى : قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وقبل أن يركع وإذا رفع من الركوع وإذا انحط إلى السجود ولا يرفعهما بين

---

حديث عبد الأعشى عن عبيد الله عن سفيان أن ابن عمر كان إذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع يده من عمر بن أبي نجيبة. « قال أبو داود روى عنه شفيان يعني عبد الوهاب عن عبيد الله فلم يرفعه وهو الصحيح وكذا روى عنه ابن أبي عمير عن جريح ومالك عن دفع موقوفاً. وحكي لدارقطني في العمل الاحكام في وقفه ورفع يديه : الأشبه بالنصواب قول عبد الأعشى، وحكي للإسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أومأ بن أبي عبد الله أنه أحط في رفعه، قال للإسماعيلي . وحاصله عند الله بن إدريس وعند الوهاب لثقفني ومعتز يعني عبيد الله هرويه موقوف عن ابن عمر. قلت : وقفه معمر وعند الوهاب عن عبيد الله عن دفع كما قال، لكن رفعه عن عبيد الله عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أخرجهما اسحاري في جزء رفع اليدين وفيه الريادة، وقد توبع دفع عني حديث عن ابن عمر وهو فيما رواه أبو داود وصححه اسحاري في الجزء المذكور من طريق صحاب من دثار عن ابن عمر قال . « كان لبي ﷺ إذا قام من الركعتين كثر ورفع يديه »، وله شواهد منها حديث أبي حميد الساعدي وحديث عني بن أبي صالب أخرجهما أبو داود وصححه ابن حريز وابن حبان وقال الساجي في الجزء المذكور : ما رآه ابن عمر وعليه وأبو حميد في عشرة من أصحابه من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح لأنهم لم يحكوا صلاة وحده فاحتسبوا فيها وإنما راد بعضهم عن بعض والريادة موصولة من أهل العلم

السجدين. وأخرج الترمذي هذه الرواية الأخيرة التي أخرجه أبو داود، وأخرج النسائي الرواية الأولى من روايات البحاري ومسلم والرواية الأخيرة التي لأبي داود ؛ وله في رواية أخرى أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه وإذا قام من الركعتين يرفع يديه كذلك حذو المنكبين. وفي رواية له قال : سئلت عن صلاة رسول الله ﷺ فقال : أنه أكبر كلما وضع والله أكبر كلما رفع ثم يقول السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه، السلام عليكم ورحمة الله عن يساره<sup>(42)</sup>.

علقمة قال : قال لنا ابن مسعود يوماً : ألا أصلي لكم صلاة رسول الله ﷺ فصلّي ولم يرفع يديه إلا مرة واحدة مع تكبيرة الافتتاح<sup>(43)</sup>.

ابن أبي عمير قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود، وفي رواية مثله ولم يذكر ثم لا يعود. وفي أخرى : رأيت

---

(42) حديث ابن عمر : البحاري (الفتح رقم 735، 736، 738) في صفة الصلاة باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع لافتتاح سواء، وباب رفع اليدين إذا ركع وإذا ركع وإذا رفع، وباب إذا أثنى يرفع يديه، وباب رفع اليدين إذا قام من الركعتين، ومسلم رقم 390 في الصلاة، باب استحباب =

= رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام، انصافاً (1، 75، 76، 77) في الصلاة باب افتتاح للصلاة، أبو داود رقم 721، 722، 741، 742، 743، باب افتتاح للصلاة، الترمذي رقم 255 في الصلاة، باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع، والنسائي 2، 121، 122 في الافتتاح.

(43) : رواد أبو داود رقم 748 باب من لم يذكر الرفع، والترمذي رقم 257 باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع يديه إلا في أول مرة، والنسائي 2، 195، باب الرحضة في ترك رفع اليدين في الرفع من الركوع. قال الترمذي : حديث ابن مسعود حديث حسن.



رسول الله ﷺ رفع يديه حين افتتح الصلاة ثم لم يرفعها حتى انصرف. أخرجه أبو داود<sup>(44)</sup> وقال — يعني هذه الرواية — : ليس بصحيح. وأخرج الترمذي وأبو داود عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا دخل في الصلاة رفع يديه مدًا، وفي رواية أخرى إذا كبر للصلاة نشر أصابعه، وفي أخرى لأبي داود قال لو كنت قدّام النبي ﷺ لرأيت إنطيه. راد ابن معاذ قال : يقول لا حقّ : ألا ترى أنّه في الصلاة ولا يستطيع أن يكون قدّم رسول الله ؟ راد موسى بن مروان : يعني إذا كبر رفع يديه. وفي أخرى لأبي داود كان النبي ﷺ إذا كبر جعل يديه حذو منكبيه وإذا ركع فعل مثل ذلك وإذا رفع من السجود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك. وفي أخرى للسائي أنّ أبا هريرة جاء إلى مسجد بني زريق فقال : ثلاثا كان رسول الله ﷺ يعمل بهنّ تركهن الناس، كان يرفع يديه في الصلاة مدًا ويسكت هنيهة، ويكبر إذا سجد<sup>(45)</sup>.

أبو حميد قال : كان النبي ﷺ إذا قام من السجدين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بينهما منكبيه كما صنع حين افتتح<sup>(46)</sup>.  
وأنس بن حمر : أنّه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر :

(44) : أبو داود حديث رقم 749 باب من يذكر الرفع عند الركوع وفيه يزيد س أبي رباد الفرشي وقف ضعيف.

(45) . أبو داود حديث رقم 738 و746 و753. باب رفع اليدين في الصلاة وباب من لم يذكر الرفع عند الركوع، والترمذي رقم 239 باب ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير، والسائي 2 124 باب رفع اليدين مدًا. قال الترمذي : حديث أبي هريرة حديث حسن.

(46) : أبو داود رقم 730. باب افتتح الصلاة والترمذي رقم 304، باب ما جاء في وصف الصلاة، والسائي . ح 3 ص 2، باب رفع اليدين في القيام إلى الركعتين الآخرين، قال الترمذي : حديث حسن صحيح.

وَصَفَ هُمَامُ أَحَدَ الرِّوَاةِ : حَيَالَ أُذُنِيهِ، ثُمَّ التَّحَفَ بِثَوْبِهِ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنَ الثَّوْبِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا، كَبَّرَ فَرَكَعَ فَلَمَّا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدُهُ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا سَجَدَ، سَجَدَ بَيْنَ كَفَّيْهِ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ بِدَيْهِ حَيَالَ أُذُنِيهِ. قَالَ : ثُمَّ أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ بَعْدَ، فَرَأَيْتُهُمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى صُدُورِهِمْ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِمْ بَرَأْسٌ وَأُكْسِيَّةٌ. وَفِي أُخْرَى قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الشِّتَاءِ فَرَأَيْتُ أَصْحَابَهُ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ فِي الصَّلَاةِ. وَفِي أُخْرَى قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ التَّحَفَ ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ وَأَدْحَلَ يَدَيْهِ فِي ثَوْبِهِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ سَجَدَ وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ فَقَالَ هِيَ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ سَنَ فَعَلَهُ وَتَرَكَهُ مَنْ تَرَكَهُ. وَفِي أُخْرَى، أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى كَانَتَا بِحَيَالَ مَنْكِبَيْهِ وَحَاذِي إِبْهَامَيْهِ أُذُنِيهِ ثُمَّ كَبَّرَ. وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ، وَفِي أُخْرَى : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ إِبْهَامَيْهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنِيهِ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَيْتُهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ حَتَّى يَحَاذِيَ مَنْكِبَيْهِ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ أَضْجَعَ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَنَصَبَ إصْبَعَهُ لِلدُّعَاءِ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، قَالَ : ثُمَّ أَتَيْتُهُمْ مِنْ قَابِلٍ، فَرَأَيْتُهُمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الْبَرَأْسِ، وَفِي أُخْرَى مِثْلُهُ وَزَادَ فِيهِ بَعْدَ قَوْلِهِ فَخْذَهُ الْيُمْنَى : وَعَقْدَ اثْنَيْنِ، الْوَسْطَى وَالْإِهَامَ وَأَشَارَ. وَلَمْ يَذْكُرْ حَيْثُ إِلَيْهِ مِنْ قَابِلٍ. وَفِي أُخْرَى قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَيْتُهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ

حمده هكذا. وأشار قيس إلى نحو الأذنين. وفي أخرى قال : قدمت المدينة فقلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ، فكبر ورفع يديه حتى رأيت إبهاميه قريباً من أذنيه فلما أراد أن يركع كبر ورفع يديه ثم رفع رأسه فقال سمع الله لمن حمده ثم كبر وسجد فكانت يده من أذنيه على الموضع الذي استقبل بهما الصلاة<sup>(47)</sup>.

عليّ : أن رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه، ويضع مثل ذلك إذا قضى قراءته ويصنعه إذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد، وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر. أخرجه أبو داود<sup>(48)</sup>.

أبو قلابة : أنه رأى مالك بن الحويرث إذا كبر رفع يديه فإذا أراد أن يركع رفع يديه، وحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل هكذا. وفي رواية أن رسول الله ﷺ كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه وإذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده وفعل مثل ذلك. وفي رواية، حتى يحاذي بهما فروع أذنيه. أخرجه البخاري ومسلم. وفي رواية أبي داود والنسائي مختصراً قال : رأيت النبي ﷺ يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع حتى يبلغ بهما فروع أذنيه. وفي أخرى للنسائي مثله وراد : وإذا سجد وإذا رفع رأسه من سجوده<sup>(49)</sup>.

---

(47) : حديث وائل بن حجر عند مسلم رقم 401. باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة بعد تكبيرة الإحرام، أبي داود رقم 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 736، 737. باب افتتاح الصلاة، والنسائي في الصلاة 2 194. في لافتح و 3 34 و 35 في السهو.

(48) : أبو داود رقم 744، باب افتتاح الصلاة وهو حديث صحيح.

(49) : البخاري (الفتح رقم 737) باب رفع اليدين إذا كبر وإذا رفع، ومسلم (شرح النووي ح 4 ص 338) باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع، أبو داود

سليم بن يسار : أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه في الصلاة<sup>(50)</sup>.

النضر بن كثير السعدي قال : صلى إلى جاني عبد الله بن طاوس في مسجد الحيف، فكان إذا سجد السجدة الأولى، فرفع رأسه منه رفع يديه تلقاء وجهه، فأكرت ذلك فقلت لو هيب بن خالد، فقال وهيب : يصح شيئاً لم نر أحداً يصنعه، فقال ابن طاوس : رأيت أبي يصنعه وقال أبي : رأيت ابن عيسى يصنعه ولا أعلم إلا أنه قال : كان النبي ﷺ يصنعه. أخرجه أبو داود والسنائي<sup>(51)</sup>

ميمون لمكي : أنه رأى عبد الله بن الزبير صلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض للقيام، فيقوم ويشير بيديه، قال : فانطلقت إلى ابن عباس فقلت أني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحداً يصليها. ووصفت له هذه الإشارة، فقال : إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير. أخرجه أبو داود<sup>(52)</sup>،<sup>(53)</sup>.

---

رقم 745 في افتتاح الصلاة، السنائي 2 182، في الإصباح، باب رفع اليدين للركوع حذاء مروع الأدبين و ص 206، باب رفع اليدين للسجود و ص 231، باب رفع اليدين عند الرفع من السجدة الأولى.

(50) : الموصأ 1 76، باب افتتاح الصلاة، وهو مرسل.

(51) : أبو داود رقم 740 باب افتتاح الصلاة، السنائي 2 232، باب رفع اليدين من السجدين تلقاء الوجه، وهو حديث ضعيف لصعيف النضر بن كثير السعدي، قال في التقريب (4 175) . النضر بن كثير السعدي، أبو سهل البصري العامد، ضعيف من الثامنة

(52) : أبو داود رقم 739، باب افتتاح الصلاة. وفي إسناده ميمون المكي وهو مجهول.

(53) : روى ابن حزم (عنى، 4 92) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن حميد عن أسس أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه في الركوع والسجود. قال ابن حزم : وكان ما روه أسس من رفع اليدين عند السجود زيادة عنى ما روى ابن عمر والكل ثقة

## المسألة الثانية

### في القبض

وفيه أربعة مذاهب. قال ابن عرفة<sup>(54)</sup> : وفي إرسال يديه ووضع اليمى على اليسرى أربعة مذاهب.

**الأول** : استحبابه في الفرض والنفل. قال في المواق<sup>(55)</sup> : « وفي رواية أشهب عن مالك، أن وضع اليد اليمى على اليسرى مستحب في الفريضة والساقية. قال ابن رشد : وهذا هو الأطهر لأن الناس كانوا يؤمرون به في الرمن الأول. قال السائي<sup>(56)</sup> : وهو قول مالك في رواية مطرف<sup>(57)</sup>، وابن الماحشون<sup>(58)</sup> عنه

---

فيما روى وما شاهد، وكان ما روه مالك بن الحويرث من رفع اليدين في كل ركوع ورفع من الركوع وكل سجود ورفع من السجود رائداً على كل ذلك والكل ثقات فيما روه وسمعه وأخذ الريادة فرض لا يجوز تركه لأن الريادة حكم قائم بنفسه روه من غمته ولا يصر سكوت من لم يروه عن روايته كسائر الأحكام كلها ولا فرق.

(54) محمد بن عرفة الورعني أبو عبد الله إمام توس وعائلها في عصره، ولد في توس سنة 716 هـ وتوفي فيها سنة 803 هـ. من كتبه لمحصر لكبير في فقه المالكية، انحصار الشامل في التوحيد. (الأعلام ج 7 ص 43).

(55) : يعني به كتاب « التناح والإكيل لمحصر حبل » لأبي عبد الله محمد بن يوسف الموق. (ت 897 هـ) والنص موجود فيه ص 240 ح 2.

(56) : السائي : أبو عبد الله محمد بن مسعود السائي، فقيه مالكي من أهل فاس ولد سنة 1133 هـ وتوفي سنة 1194 هـ. من كتبه حاشية على شرح الررقدي على محصر حبل. (الأعلام 916).

(57) : مطرف بن عبد الله الهلالي، أبو مصعب المدي ائمة الأئمين الفقيه، روى عن جماعة منهم مالك وبه تفقه، وعنه أبو زرعة وأبو حاتم الرريان والسحاري وجرح له في الصحيح. توفي سنة

في الواضحة<sup>(59)</sup>، وقول المدينين من أصحابنا واحتاره جماعة من المحققين، منهم  
 اللحامي<sup>(60)</sup>، وابن عبد البر، وأبو بكر بن العربي وابن رشد وابن عبد السلام<sup>(61)</sup>.  
 وعدّه ابن رشد في مقدّماته من فصائل الصلاة، وتعه القاضي عياض في قواعده ونسبه  
 في الإكمال إلى الجمهور، وكذا نسبه لهم الحميد<sup>(62)</sup> ابن رشد، وهو قول الأئمة الثلاثة  
 الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم من أئمة المذاهب كما ذكره في الاستذكار. انظر  
 صوص من ذكرنا في رسالة الشيخ مساوي في القصص<sup>(63)</sup>.

قال الترمذي : « والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن

220 هـ. (شجرة النور الزكية ص 57).

(58) : أبو مروان عبد الله بن عبد العزيز بن الماحشون الفقيه البحر مقي أدبية، تفقه بأبيه  
 ومالك وغيرهم وله تفقه أئمة كاس حبيب وسبحون وابن المعدل. وفي عنى الأشهر سنة 212  
 هـ (شجرة النور الزكية ص 56).

(59) لوصحة : كتب في استن والفقهاء لعبد الله بن حبيب القرصبي متوفى في 238 هـ.

(60) : عني بن محمد الربيعي أبو الحسن المعروف باللحامي، فقيه مالكي، قيرواي الأصل، توفي  
 سنة 478 هـ، له تعييق كبير عني المدونة سماه سيرة. (الأعلام ج 4 ص 328).

(61) : ابن عبد السلام محمد بن عبد السلام قاضي الجماعة بتونس، توفي سنة 749 هـ، له  
 شرح عني مختصر ابن الخب. (لدياح 336، شجرة النور الزكية 120).

(62) : محمد بن أحمد بن أبي الوليد بن رشد الفيسوف الشهير لفقيه الأديب العام الحليل،  
 كانت له واحة عظيمة عند اسوث لم يصرهها في ترفيع حال وإنما صرّدها في مصاح سده قرصة  
 حصه ومنايع أهل لأندلس عامة. توفي سنة 595 هـ، من كتبه بداية المجتهد ونهاية المقتصد في  
 تفقه، مختصر استصغى في الأصول (شجرة النور الزكية ص 147).

(63) : أبو عبد الله محمد بن أحمد شهير بمساوي من أهل المغرب وأحد أعيانها، توفي سنة  
 1136 هـ، من تأليفه : مصرة القضا ولرد عني من أنكر مشروعيه في صلاتي الفرض والعمل،  
 واقول الكشف عن أحكام الاستابة في الوصائف. (شجرة النور الزكية ص 333).

بعدهم يرون أن يضع الرجل يديه على شماله في الصلاة».

الثاني : إباحة القص في المرض والضر كما في العتبية<sup>(64)</sup>. قال السائي : وهو قول مالك في سماع القريين<sup>(65)</sup> وقول أشهب في رسم من شك في طوافه. قال الزرقاني : « وروى أشهب عن مالك : لا بأس به في النافذة والمرض، كذا قال أصحاب مالك المديون، وروى مطرف وابن الماحشون أن مالكا استحسسه ».

قال ابن عبد البر : « م يأتي فيه عن النبي ﷺ خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين، وهو الذي ذكره مالك في موطأ وم يبحث ابن المنذر وغيره عن مالك غيره، وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه ».

الثالث : التفصيل : حواره في النافذة وكراهته في المريضة. قال في التوضيح : وهو مذهب المدونة، قال فيها<sup>(66)</sup> : ولا يصح بماء على يسراه في مريضة وذلك جائز في النوافل لطول القيام. قال صاحب البيان : « طاهرها الكراهة في المرض والنفل إلا إذا طال في النافذة ». وذهب غيره إلى أن مذهبها إباحة في النافذة مطلقا لجوار الاعتماد فيها من غير ضرورة. فهذا تأويلان على قول المدونة بالكراهة، الثالث، تأويل عند الوهاب، الكراهة في المرض لأجل الاعتماد. وقال بعضهم : إما كرهه مخافة أن يعتاد وجوبه وإلا فهو مستحب. وقال عياض : « مخافة أن يطهر من الخشوع ما لا يكون في

---

(64) : كتاب المستخرجة من الأسمعة المعروفة باعتبية، في فقه مالك محمد العتيبي القرطبي المتوفى سنة 255 هـ.

(65) : القريين هما : أشهب وس نافع من أصحاب مالك رضي الله عنه. وقيل هما مطرف وابن الماحشون.

(66) : المدونة ص 76 نلفظ : وقال مالك في وضع اليمنى على اليسرى في لصلاة قال : لا تعرف ذلك في المريضة. وكان يكرهه. ولكن في السوفل إذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به نفسه.

الباطن». قال في التوضيح : « وتفرقة في امدونة بين المريضة والمافة تردّه وتردّ الذي قلّه ». قال ابن العربي : كره مالك وضع اليد على الأخرى في الصلاة، وقال : أنّه ما سمع فيه شيء في قوله تعالى ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾. قال ابن العربي : قد سمعنا وروينا فيه محاسن، والصحيح أنّه يفعل في المريضة<sup>(67)</sup>.

الرابع : المص في المريضة والمافة. قال في التوضيح : رواه العراقيون. وقال النبائي : حكاه الباجي<sup>(68)</sup> وتبعه ابن عرفة. قال الشيخ المستاوي : وهو من الشذوذ ممكن. ثم قال المساوي أيضاً : إذا تقرّر الخلاف في أصل القبض كما ترى وجب الرجوع إلى الكتاب والسنة كما قال تعالى ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾، وقد وجدت سنة عن رسول الله ﷺ قد حكمت بمطوية القبض في الصلاة، بشهادة ما في الموطأ والصحيحين وغيرهما من الأحاديث السالمة من الطعن، فالواجب الانتهاء إليها والوقوف عندها والقول بمقتضاها.

وهذه الطريقة التي أشار إليها المساوي هي طريقة المتقدمين من أنّهم يقلّدون أئمتهم ويتبعونهم في الحليل والحقير ما لم يروا بينهم خلافاً وإلاّ رجعوا إلى الكتاب والسنة فإنّه المأمور به كتاباً وسنةً وإجماعاً، وقد حكى العراقي في الإحياء عن الأئمة

---

(67) : قال ابن العربي في تفسير قوله تعالى ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ « فأما مالك فقال ما سمعت فيه شيئاً والذي يقع في نفسي أنّ المراد بذلك صلاة الصبح يوم النحر، ولنحر بعده. قال ابن العربي : قد سمعنا فيه شيئاً وروينا محاسن : قال عبي : قوله ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ : صبح يدك اليمنى على ساعدك اليسرى ثم ضعهما على نحر. قاله ابن عباس وقاله أبو حنيفة ». (أحكام القرآن ج 4 ص 1987).

(68) : سيمان بن حنف بن سعد القرصي أبو الوليد الباجي، فقيه مالكي من أهل الحديث توفي بالمدينة سنة 474 هـ، من كتبه أحكام المصنوع في أحكام الأصول، المنتقى في شرح موطأ للإمام مالك. (الأعلام ج 3 ص 125).



أنهم حرّموا على تابعيهم اتباعهم فيما خالف نصّ الكتاب والسنة. وقال القرافي<sup>(69)</sup> في الفرق الثامن والسعين : أنه لا يجوز العمل والفتوى بقول الإمام المخالف نصّ الكتاب والسنة، وأنّ العامل والمفتي به عاص لله ورسوله وإن كان الإمام غير عاص لأنّه قائل باحتجاده فهو مأحور وانقلد له عاص لأنّه مصادم لما جاء عليه النص فهو مأرور لعينه وإفتائه بغير شرع، والعمل والفتوى بغير شرع حرام. وقال : « فعلى أهل العصر تمقّد مذاهبهم، فكّلما وحدوه من هذا النوع حرّم عليهم الفتوى به والعمل، ولا يعزى مذهب من المذاهب عنه ». وليس للمقنّد أن يقول عن إمامي أصح في ذلك على ما لم أصح عليه كما يقول به أهل الطريقة الثانية، فإنّ غاية ما فيه احتمال أنّه لمعه ذلك الحديث أو لم يذعه وعلى احتمال بلوغه، هل ثبت عنده مرجح أو لم يثبت وعلى احتمال الثبوت هل ذلك المرجح هو المعمول به في نفس الأمر أو ضده، والقاعدة الأصولية والعقلية أنّه لا يراحم اليقين بالشك، فإنّه حين اطلاعه على النص ذو يقين في غير حكم الدرة فلا يتركه إلى غيره، والمسؤول عنه هو تركه العمل بعد اطلاعه على النص لأنّه حين الاطلاع عالمٌ يحرم عليه ترك علمه، لأنّنا أمرنا بالسؤال إلّا حين الجهل بالحكم في ذلك. فالذي عليه الجمهور كما مرّ هو التقصّر. قال النووي : « وهو مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة والأوراعي وابن المنذر وسفيان النوري وإسحاق بن راهويه وأبي إسحاق المروزي وابن المنذر، وعن مالك روايتان، الأولى مثل الجمهور، والثانية الإرسال ولا يصح إحداهما على الأخرى وهي رواية جمهور أصحابه

(69) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين قرافي من علماء المالكية، مصري المولد واستأ ولودة. توفي سنة 684 هـ، من كتبه أنوار البروق في أنوار الفروق، ندوة، لإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وبصرف نفاصي والإمام. (الأعلام ح 1 ص 94 — 95).

وهي الأشهر عندهم وهي مذهب أبي سعيد بن سعد .

وحجة الجمهور ما تراه في أحاديث المسألة المسروود في ذلك، فمنها حديث وائل بن حجر الطويل المتقدم<sup>(70)</sup> في مسألة الرفع، وحديث سهر بن سعد قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة. قال أبو حارم : ولا أعلمه إلا يعمي ذلك إلى رسول الله ﷺ. وفي رواية إلا يُسمى ذلك ولم يقل يسمي. أخرجه اسحاري والموصأ<sup>(71)</sup>.

هَلْب اطائي قال : كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه. أخرجه الترمذي<sup>(72)</sup>.

ابن مسعود : كان يصلي فيضع اليسرى على اليمنى فراه رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على اليسرى. أخرجه أبو داود. وفي رواية السائي قال : رآني رسول الله ﷺ قد وضعت شمالي على يميني في الصلاة فأخذ يميني فوضعها على شمالي<sup>(73)</sup>.

---

(70) : تقدم تحريجه ههنا

(71) . حديث سهر بن سعد : عند اسحاري (فتح ج 2 ص 285)، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة. الموصأ 1 159، باب وضع اليدين إحداهما على الآخرى في الصلاة. قال الحافظ ابن حجر . « واعترض الدارقطني في أحرف الموصأ فقال : هذا معقول لأنه طرأ من أبي حارم. ورد بأن حازم لم يصر لا أعلمه الخ لكاد في حكم الرفع لأن قول الصحابي كذا يؤمر بكذا بصرف بظاهره إلى من له الأمر وهو النبي ﷺ، لأن صحابي في مقام تعريف الشرع فيحمل على من صدر عنه الشرع » (فتح 2 285).

(72) . الترمذي رقم 252، باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة. قال الترمذي : حديث هلب حديث حسن.

(73) : أبو داود رقم 755 في الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، وسائي

وانزل من حجر قال : رأيت النبي ﷺ إذا كان قائما في الصلاة قنض يمينه على شماله،  
أخرجه السائي (74).

أبو حنيفة أن عبدا قال : السنة وضع الكف على الكف في الصلاة<sup>75</sup> \*.

---

126 2. باب في الإمام يدرك أي رجل قد وضع شماله على يمينه، وهو حديث حسن.  
(74) : السائي ج 2 ص 125 — 126. باب وضع يمين على شمال في الصلاة، وهو  
حديث حسن.

(75) : أبو داود 756. باب وضع يمين على اليسرى في الصلاة وكذا أحمد في المسند  
(110، 1) والبيهقي (312) وفي إسناده عند الرحمن بن إسحاق الواسطي وهو ضعيف، قال  
أبو يونس اتفقوا على تضعيف هذا حديث لأنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي وهو  
ضعيف اتفاق أئمة الخرج والتعديل. (المجموع : 313 3). ولقد حديث : « سنة وضع  
الكف على الكف في الصلاة وضعهما تحت السرة ». ومؤلف لم يسبق لآ سطر الأول منه فلم  
النسب على ذلك.

\* تنمة لمسألة القبض .

أعم رحمك الله أن وضع يد اليمين على اليسرى في الصلاة سنة ثابتة من قوله وفعبه ﷺ، وقد  
ذكر مصنف في ذلك ما فيه كفايه. وعلى ذلك اتفق لأئمة الأربعة وغيرهم. وما نسب مالك  
رحمه الله من القول بسدل يمين في الصلاة خطأ، كيف ذلك وأحاديث القصة ذكرها عليه  
رحمة الله في موطأه ومن المعوم أن مالك لا ينتقل حديثا في موطأه إلا وقصد لعمل به، لا مجرد  
حكاية، لأنه كان يصدد تأسيس لعمل. ومما يدرك على إلقاء سنة السدل تلك المأثرة وكونه  
لا يعتبر من أقواله أصلا أن لكتب الجامعة لاحتلاف أئمة الدين لأربعة وغيرهم مستنوعة  
لأقوالهم المتقوية والضعيفة، وأهمها كتاب من تفسير السبوري الذي لم يصنف مثله في هذا  
الكتاب، لم يحك هو ولا غيره من أرباب هذا الشأن عن مالك غير وضع يمين. ويؤيده تعبير  
القاضي عبد الوهاب أنه هو المذهب كما في نسق ساجي 281'1، وشرح برزق  
320، 1 و 321 وعلى ذلك درج المحققون من فحول مالكية في التبيين علامة محمد بن

عزور عليه رحمة الله في كتابه مانع : هيئة ناسك في أن يقص في الصلاة هو مذهب مالك : « قال العلامة السلي في حاشيته السهيرة بعد ذكره استحباب انقص في لفريضة و الافة ما نصه : « و هو قول مالك في رواية مطرف و بن ماجشون عنه في الواضحة و قول لمدين من أصحابه و اختاره غير واحد من المحققين منهم سحمي و ابن عبد البر و أبو بكر بن العربي و ابن رشد و ابن عبد السلام و عده ابن رشد في مقدماته من فضائل الصلاة و تنعه لقاضي عياض في قواعد و سسه في الإكمال إلى الجمهور و كد سسه لهم انقص ابن رشد » و سسه لشيخ الرهوني مع دفة انتقاده خلاف السلي و كذلك انفيه كون. و مل لسلي لسخ ابن حاح الفاسي محشي ميارة (1671). ثم رواية مطرف و بن ماجشون ذكرها أيضا ابن عرفة و مواف و القسائي في شرحه على بن الجاحب و لتعدي في جامع الأمهات. و بد أفصح بن رشد عن معنى الاستحباب لمروي عن مالك في الواضحة، أنه بكرة ترك انقص في لفريضة و اافة ( سيد و لتحصيل 3951 ). و أما لفريضان و هم شهب و ابن نافع، فرواية أشهب عن مالك في العسة أنه لا بأس بوضع اليمى على اليسرى في لفريضة و اافة كما يقه بن أبي رمد الفيروني في البودر و أبو الحسن في شرح المدونة و الشيخ أحمد ردوى و عبارة الموق في رواية أشهب عن مالك أن وضع اليد اليمى على اليسرى مستحب في لفريضة و الافة و مثل شهب ابن نافع في رواية الإباحة عن مالك و قال الشيخ عبي الاحموري فعل انقص انقص من تركه. و قد جرم باستحبابه لعلامتان محققا متأخري المالكية بالديار المصرية: علي العدري محشي الحرشي و الأمير في مجموعه « أهـ

واعسم أن بعض متأخري المالكية إنما عمدتهم في ما ذهبوا إليه من بغير استدلال في الصلاة رواية ابن القاسم في المدونة و أن يقه بحرف « قال و قل ماسك وضع اليمى على اليسرى في الصلاة لا أعرف ذلك في لفريضة و لكن في النوازل إذا طار لقدم فلا بأس بذلك يعني نفسه. » و عبي انقسم أن هذه الرواية من قس معارضة فلا تؤثر فيما ذكره مالك عليه رحمة الله في مواضع منصوص أن لا تحتمل لتأويل و الداه على متروعية انقبض كحديث سهل بن سعد السعدي قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمى على ذراعه اليسرى في صلاة و نقد وجدت كلاما ينسب لأحمد بن مصمضي لعللوي المسعاني ذكره في رسالته « بور لأحمد

في سنة وضع اليد على اليد في الصلاة « أنفه تميم لما ذكرت . قال عليه رحمة الله قد اتفق  
عشاء المالكة في شأن المداوة على أنها أصل لمفقه المالكي، و أنها مقدمة على غيرها من لدواوين  
إلا « موطأ مالك » فإنه مقدم عليها، كما يتقدم قول مالك على غيره في المداوة، قال لتسبح عيش  
في فتاويه، في أواسط مسائل الأصول، منها عن « أبي محمد صالح » أي بقول مالك في الموطأ  
فإن لم يحده في البارة فتقوله في « المداوة » فإن لم يحده فقوله « من يقاسم فيها » و مثله في  
« المنعبر » و على هذا الاصطلاح اتفق عليه لا يجوز للمقدي هناك أن يجعل سببه القصص في  
الصلاة لأنها رواية إمامه حسنة تضمنته لأصول، فإنه جاء في موطأه رضي الله عنه عدي بن يربد  
بمحمد مصوبة القصص بدور ما يجعل لتسجد أدنى بفات قال مالك عن عبد الكريم بن أبي اسحاق  
أنه قال . من كلام السوء « إذا لم تسبح فافعل ما شئت، و وضع يديك بعدهم على الأخرى،  
نضع اليمى على اليسرى » ح و حديث الثاني : عن مالك عن أبي حارم بن دينار عن سهل بن  
سعد الساعدي أنه قال : « كان ساس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمى على ذراعه اليسرى في  
صلاة » . فجميع من لزم مالك يقول لما قال به في موطأه، إلا رواية ابن لقاسم الآتي تأويلها، و  
حتى لو فرض أنها من قبيل المعارضة فلا تؤثر فيما قدمه منصوص التي لا تختص لتأويل بل  
لاتأثير فيما صح عنه عن أصحاب مالك التي سعت كثرتهم حد ألف و الثلاثمائة فما من كلام  
ورد عن أحدهم في هذا الباب إلا و مرجعه لتأييد القصص . و اعلم أن أحسن محامس برواية ابن  
لقاسم، هو قصد الإعتماد، كما هو مصدره في مختصر حنبل حيث قال : « و هل كرهته في  
المرص الإعتماد » و على ذلك كثير من حذق المالكية، و لقد أصل ابنس الحنفى بصدور شيخ  
محمد مكي بن عزور في الكلام على رواية ابن لقاسم و أنها أنه جثته لأهميته، و عسى أن يحكي  
أنه به بقول عفا و أدام صلبا قال عليه رحمة الله في كتابه هيته لتسجد في أن القصص في الصلاة  
هو مذهب مالك : « و أن أفضل رواية ابن لقاسم في المداوة، قال و قال مالك في وضع اليمى  
على اليسرى في الصلاة، لا أعرف ذلك في الفريضة و لكن في الوضوء إذا طار بغيره فلا بأس  
بذلك » . و قال حنبل في مختصر في مندوبات الصلاة : و سجد يديه، و هل يجوز نقص في  
اليسر من صوت « و هل كرهه في المرص للإعتماد أو حمله عقدا وجوه أو إظهار خشوع »  
و بولات و ثلثون الأول بعد الوضوء، و ثلثي لاس رند و ثالث لعناصر . أي كذا فسروا علة

الكراهة التي في الندوة، و إن رجحوا عدم الكراهة كما تقدم، أما التأويلان الثاني والثالث وهما حجة اعتماد الوجوب أو إظهار الخشوع فقد ضعفها المحققون منتزعة في ندوة بين المرحص و  
 .من و لأتقما ممكنا في جميع مندوبات، فهو يؤدي إلى كراهة كل مندوبات قاله الأجهوري و  
 لم يخاف في ضعف هذين التأويلان أحد من الفقهاء . و أما تأويل الإعتقاد، فهو المعتمد و لا  
 يتجه إلى غيره، و هذه مكتة يلزم إيصاحها و عندها إن شاء الله يرتفع الإشكال و يتزاح الإعتقاد  
 و ذلك أن أكثر المتعاطين لفقهاء يسبق إلى فهمهم في هذا المثل أن القصص في الصلاة على كل حال  
 مكروه عندنا، و لكن احتج في سبب لكراهة، قيل : لما فيه من الإعتقاد و قيل خوف ص  
 الوجوب و قيل خوف إظهار الخشوع . فاعترض يقول : سقطت أن حكم قصص في مذهبها  
 الكراهة، و معرفة حكم غير معرفة عنه فإني يعرف عنه فذلك رتبة فائدة و لا يفهم الحكم و  
 هي الكراهة ها كوف.

و الحق أن مؤلفين لم يريدوا ذلك، و هي عملة بيته من قرء المختصر.  
 و بيان مراد من أنه أن التعيين فسمات تعيين بالصفة، و تعيين غير منظمة فاما بعض بالصفة  
 فحكم بعض ملزم له سواء وجدت علة أم لا كالقصر و المصير للمسافر و العلة فيه مطهه اشقة،  
 فسنة المسافر بقصر و له المظنر و م تكن مشقة كسفر مترقه في سفره. و تعيين غير انظمة فهو  
 الذي يدور فيه الحكم مع العلة وجوداً و عدماً كالخمر بد نحر أو تحس رلت بحاسته بروال  
 الإسكار والتعيلات ثلاثة لي ولو بها الكراهة المروية عن من مذهب، فثاني والثالث، فمن  
 باب التعيين بالصفة و هما تأويلان ضعيفان بلا خلاف، و لأول المصدر به في المختصر، و هو  
 الأول بالاعتماد فمن باب تعيين غير انظمة، فمضى قصد لاعتقاد و الاستناد بالقصص كره، و من  
 فقد قصد الاعتماد و ارتفعت الكراهة و رجع الأمر إلى المسية. قال عبد اسافي الرقاني تحت قول  
 انصف للإعتقاد ما به؛ إذ هو شبه بالاستند من فعه لا للإعتقاد بل تنسأ لم يكره، و قال  
 الحرشي عند ذكره لتعيين بالإعتقاد، فهو فعه لا لحدث من تنسأ لم يكره (حرشي 1، 286-  
 287) و قال الأستاذ الدردير في كبره مثل مشيحين المذكورين و زاد بعد قوله « بل استناد م  
 يكره »، و كذا إذا لم يقصد شيئاً فيما يظهر. و هذا التعيين هو المعتمد و عليه فيجوز في الفصل  
 مطلقاً لحوار الإعتقاد فيه بلا ضرورة. . قال الدسوقي في قول الدردير: بل استناد أي اتباعا لسي

في فعه دث ( حاسبة سدسوفي 1 250 )، و قل في أقر المسالك: و جار لقص بفل و كره بعرص الإعتد، و كره بعرص الإعتد، و قل الصاوي: فو فعه لا للإعتد بل تسنا لم بكره. و قال بشرحتي في فسه الإعتد: فلو فعه لا لذلك بل تسنا لم بكره. و قل بعودي عد قول الحرشي، بل استنا لم بكره بفي الكراهة صادق باحوار و الإستحباب و حيت كان له أصل في السة فهو مستحب و بفي: إذا لم يقصد شيك لا اعتدادا و لا تسنا، و بضر حمله على تسنا لأنه حيث ورد في لسة فيحمل حالي الدهس عسه. و قال العلامة الأمير: و قص يديه ب تسنا أي قصد سه لندب فوق سرته على الأقوى، و جار الإعتد بفل و كره بعرص على أقوى الأوليات و قل لتسح عيش: و هل كراهته أي القص في لعرص بقصد الإعتد أي بالاستناد به، و هذا تأويل عبد نوهاب، و هو المعتمد، فو فعه للإقتداء بفل أو لم يقصد شيك فلا بكره و يحور في اسفل مصفا حور، الإعتد فيه بلا عذر، و قل اعلامة مساوي: الذي عيه محققون كالفاضي عند التودد و غيره إنما كره من يقعه بقصد الإعتد أو تخفيف القيام عن نفسه بذلك إذا هو شسه باستند. و من اطلع على المدونة نفسها تبين من سياقها أن الكراهة في ذلك مقصورة على قصد الإعتد لا غير لأن باب لبحث فيها باب الاعتد في الصلاة: قل، « لاعتد في الصلاة و الإتكاء و وضع اليد على اليد » قال: و سألت مانكا عن الرجل يصي إلى جب حائط فيتكى على الحائط قل: أما في المكتوبة فلا يعحي، و أما في الباقية فلا أرى بذلك بأسا. قال ابن قاسم، و بعضا تكون في يده منزلة الحائط قل: و قال مانكا إن شاء إعتد و إن شاء م يعتمد و كان لا بكره الاعتد و قال: دث على قدر ما يرتفع به فيطر ما هو أرفق به فيصعه قل: و قال مالك في وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة: لا أعرف دث في الفرضه و لكن في النوازل إذا صار القيام فلا بأس بذلك. سحنون عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من أصحاب رسول الله، أنهم رأوا رسول الله واضعا يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة، انتهى كلام المدونة و به تعرف مراد ابن قاسم، بالكراهة إلى أين توجه و مراد سحنون و هو انتقي إلقاء المدونة لله دره ما أدق نصره و ما أنصره بحسن تسبيق الإفادة، حيث حشي أن تؤحد الكراهة بتي رواها عن ابن قاسم مضافة معنولا عن قبدها بقصد الاعتد، وقد وقع، فأعصها نبوت سبتها إشعرا، بصرى مسئلة، ولا حرم أن هجر متأخرين

### المسألة الثالثة

#### في حكم السكتات الثلاث وما يقال فيها

فأما التي بين تكبيرة الإحرام والماتحة فمعلماء فيها صريين :

الأولى منهما : إثباتها، وفصل الماتحة من تكبيرة الإحرام بالتعود الوارد أو الدعاء، أو هما وهو المروي عن مالك بالاستحباب والاستحسان وصححه ابن عبد السلام واختاره ابن العربي والدَّحْمِي وصوّته وأحازه ابن شعبان. قال في التوضيح ما معناه « روي عن مالك جواز قول سبحانك اللهم » الخ، ما يأتي في الأحاديث، قال : « روي ذلك عن مالك وروى أيضاً استحسانه ». وه قال ابن شعبان. وروى عن مالك استحباب قول إني وُحِّيت وجهي اح. قال ابن عبد السلام : والصحيح أنه يقول : إني وُحِّيت وجهي الآية، وحكاها الدَّحْمِي عن مالك واختاره. قال ابن ناجي<sup>(76)</sup> : اختلف المذهب في قول سبحانك أنتهم ومحمدك الخ عني ثلاثة أقوال : فقيل بكراهة ذلك وهو المشهور، وصوّ عليه في المدونة<sup>(77)</sup>. وقيل جائز، وقيل

---

لكتب الأمهات و تصانيف لأقدمين حصاً واضح يعرفه من أشرف عبي الجميع. انتهى كلام محمد المكي بن عرو عن رحمة الله. و مما تقدم، نعم لمذهب لصحيح في المسألة وهو القول بسية انقصر و أنه مذهب الإمام مالك عنه رحمه الله، كما صرح به في موطأه بذكره لأحاديث لقبط. والله در مالك ما سنن عن رجل يكون عاكاً بالنسبة يُجادل عنها؟ قل. « لا ولكن يحذر هذا. أي بالسة. فإن قست منه فذلك و لا سكت ».

(76) : أبو الفهر قسّم بن عيسى بن ناجي النخروني لإمام الفقه من أهل قروان، توفي سنة 837 هـ، من كتبه شرح المندوبة، شرح رسالة بن أبي ريد نخروني. ( لأعلام ج 5 ص 179 ).

(77) : المندوبة ص 66 وصفاً . وكان مالك لا يرى هذا الذي يقول الناس سبحانك أنتهم



مستحب وحرّح النّحوي عليه : اللّهم باعد بيني وبين خطاياي اح وصوّته لثوته.  
وحرّح عليه أعود بالله لثوته.

قال الترمذي : « وهو قول غير واحد من أهل العلم يستحبون للإمام أن يسكت بعدما يفتتح الصلاة وبعد الفراغ من القراءة وبه يقول أحمد وإسحاق ».

وأصحاب الطريقة الثانية، اسقاط السكّة وما يقال فيها ووصل التكبير بالمائة وهو المشهور عن مالك وقول ابن عبد الرحمن وابن رشد وابن الحاجب<sup>(78)</sup> وصاحب التوضيح فيه وفي مختصره وجماعة من أهل المذهب.

وقد ورد في إثبات ذلك أحاديث عنه عليه السلام منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « كان رسول الله إذا كبر في الصلاة سكت هنيهة قبل أن يقرأ فسألته قال : أقول : اللّهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللّهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللّهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد »<sup>(79)</sup>.

ومنها ما رواه مسلم والدارقطني وصحّحه الحاكم موقوفاً عن عمر أنه كان

---

ويحمدك تبارك اسمك وتعالى جدّك ولا إله غيرك وكان لا يعرفه

(78) ابن الحاجب : عثمان بن محمد أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (570—646 هـ)، فقيه مالكي، كردي لأصل توفي بالأسكندرية. من تصانيفه : الكافية في النحو، مختصر الفقه في فقه المالكية، منتهى السؤل والأمل في غني لأصول والحدل، في أصول الفقه. (الأعلام ج 4 ص 211)

(79) . لبحاري (صحّح الناري رقم 744) باب ما يقرب بعد التكبير، ومستم (شرح النووي ج 5 ص 100) في المساجد باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة.

يقول : سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدّك ولا إله غيرك<sup>(80)</sup>.

ومنها ما أخرجه أبو داود وإسحاق عن عائشة مرهوعاً أنّه ﷺ كان إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم. الحديث<sup>(81)</sup>.

ومنها ما رواه مسلم عن عبي رصي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنّه كان إذا قام إلى الصلاة قال . وجّهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين. إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله ربّ العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين. اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر ذنوبي جميعاً إنّك لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك والخير كلّه في يديك والشرّ ليس إليك أنا بك وإليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك<sup>(82)</sup>.

ومنها ما رواه الخمسة عن أبي سعيد وفيه : وكان يقول بعد التكبير أعوذ

---

(80) : الأثر عند مسلم (شرح لموي ح 4 ص 354)، والدارقطني (1/299 - 300)، والحاكم في مستدركه (1/361).

(81) : أبو داود رقم 776، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، والحاكم (1/360) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه والحديث يفتق : كان إذا استفتح الصلاة قل : سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدّك ولا إله غيرك. والحديث أخرجه أيضاً الترمذي، حديث رقم 243 باب ما يقول عند افتتاح الصلاة واس ماحه (806) باب افتتاح الصلاة.

(82) : حديث عبي عند مسلم (شرح لموي ح 6 ص 303) باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

بِالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه<sup>(83)</sup>.

ونقل الناجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوحيد والتسبيح وهو اختيار ابن حريجه، كما روي عن مالك ذلك. قال الثنائي<sup>(84)</sup> في كبره : واستحب مالك في بعض الروايات عنه أن يقال بعد الإحرام سحاثك اللهم ... إلى ولا إله غيرك<sup>(85)</sup>، وحُثَّت وجهي الآية، اللهم ناعد بيني وبين حصايي إلى البرد<sup>(86)</sup>، وهو أيضاً مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد.

وأما قول النووي : « وقول مالك لا يستحب دعاء الاستفتاح بعد تكبيرة

---

(83) . أحمد في مسنده (503)، أبو داود رقمه 775، باب من رأى لاستفتاح سحاثك اللهم وبحمدك، السنائي ح 2 ص 132 : نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة والترمذي ح 2 ص 9 (تحقيق أحمد شاكر) : باب ما يقول عند فتاح الصلاة، ومن ما حه : رقم 804 باب افتتاح الصلاة. والحديث عند الحمسة بلفظ كان رسول الله يستفتح صلاته يقول : سحاثك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك. ثم يقول : « لا إله إلا الله » ثلاثاً ثم يقول « الله أكبر كبيرا » ثلاثاً، أعوذ بالله السميع العليم من شيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه. وليس عند السنائي وابن ماجه : ثم يقول « لا إله إلا الله » ثلاثاً إلى آخر الحديث وهو حديث حسن.

(84) محمد بن إبراهيم بن حسن لسنائي فقيه من علماء المالكية سعة إلى أنه من قرأ الموقية بمصر توفي سنة 942 هـ، من كتبه : توير المقامة في شرح الرسالة، فتح المجلس شرح له مختصر حبل. (لأعلام ح 5 ص 302).

(85) : قوله : سحاثك اللهم ... إلى ولا إله غيرك أي . « سحاثك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ».

(86) : قوله إلى لبرد أي . « اللهم ناعد بيني وبين حصايي كما نعدت بين المشرق والمغرب، اللهم بقني من حصايي كما بقني الثوب الأبيض من البس، اللهم عسني من خطيائي بالتح والماء والبرد ». وكان على منصف أن يقول ادعاء تمامه لتفادي أي نفس.

الإحرام » فإنما هو على إحدى الروايتين عنه وليس المعنى أنه ليس له سواها بل عنه روايتان فيه.

وأما السكتتان الباقيتان، فأما التي بعد الفاتحة وقبل سورة ففيها أيضاً خلاف، فإن من قال بها أحاز الدعاء بينهما واعتمده في الطراز وشرح الجلاب، قال الخطاب<sup>(87)</sup> : وهو الطاهر.

ومن لم يقل بها كره الدعاء بينهما، كما نقله في المختصر والتوضيح عن بعضهم، قائلاً لئلا يشتغل عن السورة وهي سنة مما ليس بسنة، والصحيح الأول.

وأما السكتة الأخيرة التي بعد السورة فاتفقوا على أنه يحوز هناك الدعاء بلا خلاف، قال الباني : « الدعاء بعد القراءة وقبل الركوع جائز باتفاق، كما في التوضيح والخطاب<sup>(88)</sup> ». وقد دلت على مشروعية الكل أحاديث، فقد أخرج الترمذي عن سمرة بن حديد رضي الله عنه قال : سكتتان حفظتهما في الصلاة عن رسول الله ﷺ، فأنكر ذلك عمران بن حصين فقال : حفظنا سكتة. فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة فكتب أبي : أن حفظ سمرة. فقلنا لقتادة : ما هاتان السكتتان ؟ قال : إذا دخل في صلاته وإذا فرغ من القراءة. ثم قال وإذا قال ولا الضالين. قال : وكان يعجبه إذا فرغ من القراءة أن يسكت يترأى إليه نفسه. وأخرج أبو داود، قال سمرة : حفظت سكتتين في الصلاة، إذا كبر الإمام حتى يقرأ، وسكتة إذا

---

(87) : محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيي المعروف بالخطاط فقيه مالكي أصله من المغرب ولد واشتهر بمكة ومات في طرابلس العرب سنة 954 هـ. من كتبه : « قرعة يعين شرح ورفقات إمام الحرمين، في أصول الفقه، مواهب الخليل في شرح مختصر حبيب (الأعلام ج 7 ص 58).

(88) : قوله والخطاب . يشير إلى كنهه اسمي : مواهب الخليل في شرح مختصر حبيب.

فرغ من قراءة فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع، فأنكر ذلك عليه عمران بن حصين فكتبوا في ذلك إلى المدينة إلى أبي فصدق سمرة. وفي رواية : وسكتة إذا فرغ من القراءة ؛ وفي أخرى وعنه عن النبي ﷺ أنه كان يسكت سكتين إذا افتتح وإذا فرغ من القراءة ... ذكر معاهدا. وفي أخرى سحو من رواية الترمذي ولقطها<sup>(89)</sup>، قال أبو داود : رواه عمرو بن عبيد<sup>(90)</sup> فقال فيه ثلاث سكتات، قال يحيى بن سعيد : فقت له عن سمرة، فقال فعن الله بسمرة وفعل<sup>(91)</sup>. قال الترمذي : « حديث سمرة حديث حسن وهو قول غير واحد من أهل العلم ». اح غير ما مرّ.

ولا مفاة بين هذه الأحاديث، لأنّ الجمع بينهما ممكن فإنّ من قال بأنّها اثنتان<sup>(92)</sup>، فاعتبار أنّ الأولى والثانية كانا صويتين لأجل الدعاء فيهما وانظر قراءة المأمومين الفاتحة في الدية، وأمّا الثالثة فإنّه ما كان يطيل إلّا ما تُرد إليه نفسه فبقيتها لم يعتبرها مثلها.

(89) أبو داود، رقم 777، 778، 779، باب سكتة عند الافتتاح والترمذي رقم 251

باب ما جاء في السكينة في الصلاة، والحديث من طريق الحسن عن سمرة وفي سماع الحسن من سمرة اختلاف كبير وقد قيل أنّه لم يسمع منه إلّا حديث واحد وهو حديث العقبة والله أعلم. والحديث ضعيف محدث بعضه . شيخ الألباني، (راجع لإرواء ج 2 ص 284)

(90) عمرو بن عبيد هو معتزلي مشهور وهو ضعيف منهم بالكذب

(91) : سنن أبي داود (مع عون المعبود ج 2 ص 343)

(92) : في سكتات.

## المسألة الرابعة

### في الاستعاذة

وللعلماء فيها بحثان، في حكمها ولأي شيء يؤتى بها هل هي للقراءة أو للصلاة.

**فالأول :** لعلماء فيه أربعة أقوال، الحواز والوجوب والندب والكراهة، باعتبار الصلاة وحارجها.

قال ابن الجري<sup>(93)</sup> : « ذهب الجمهور إلى أن الاستعاذة مستحبة في القراءة، بكنّ حال في الصلاة وحارجها وحملوا الأمر<sup>(94)</sup> في ذلك على الندب، وذهب دود بن علي<sup>(95)</sup> وأصحابه إلى وجوبه حملاً للأمر على الوجوب حتى أنظّلوا صلاة من لم يستعد<sup>(96)</sup>. وقد حصح الإمام فخر الدين الرازي<sup>(97)</sup> رحمه الله إلى القول بالوجوب

---

(93) محمد بن محمد بن عيسى بن يوسف شمس الدين العمري الدمشقي الشيرازي الشافعي، شيخ القراء في زمانه ولد سنة 751 هـ في دمشق وشأها ورحل إلى مصر والروم وإلى شيراز وتوفي بها سنة 833 هـ من كتبه عشر في القراءات العشر، عية النهاية في صفات القراء، فصائل القراء. (الأعلام 7 45).

(94) : أي في قول الله تعالى ﴿ إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ الآية 98 من سورة البقرة.

(95) دود بن عيسى بن حنف الأصبهاني رئيس أهل الطاهر أحد أئمة المجتهدين في الإسلام مولده ووفاته بعدد سنة 270 هـ.

(96) : قال ابن حرم الطاهري (المحلى ج 3 ص 247) : « ومرص على كّن مصراً أن يقول إذا قرأ « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » لا بد له في كّن ركعة من ذلك لقول الله تعالى ﴿ إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ »، وقال (ص 250) : « فمن سبي التعود أو شيئاً من أم القرآن حتى ركع أعاد متى ذكر فيها وسجد للسهو ».

وحكاه<sup>(97)</sup> عن عطاء بن أبي رباح واحتج له بظاهر الآية، من حيث الأمر. والأمر ظاهره الوحوب ومواطئة النبي ﷺ عيها ولأنها تدرك شر الشيطان وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولأن الاستعادة أحوص وهو أحد مسالك الوحوب، وقال ابن سيرين : إذا تعوذ مرة في عمره فقد كفى في إسقاط الوحوب، وقال بعضهم كانت حاجة على النبي ﷺ دون أمته حكى هاديان نقوين شيخنا الإمام عماد الدين بن كثير رحمه الله في تفسيره .»

وهذا يشمل التعوذ الوارد في الافتتاح، كرواية ابن مضع عن أبيه قال : سمعت رسول الله حين افتتح الصلاة قال : اللهم إني أعوذ بك من الشيطان من همزه ونفخه ونفثه<sup>(98)</sup>. وعن أبي سعيد : أن النبي ﷺ كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة<sup>(99)</sup>. تعليمًا لأمره كيف يطردون الشياطين عنهم في حال القيام بين يدي ربهم كي لا ينقص عيهم الخصور معه فيها.

ومن رأى أن التكبير كاف في ذلك لم يقل به، وعليه يحمل قول المدونة : « ولا يتعوذ في المكنونة قبل القراءة ويتعوذ في فام رمضان إذا قرأ، ومن قرأ في غير صلاة تعوذ قبل القراءة إن شاء »<sup>(100)</sup>. فالتعوذ على مذهبها حائز في الصلاة، مكروه في

(97) - فتح مدين براري محمد بن الحسن بن عبد الله، الإمام المنصور مؤدبه في لري. توفي سنة 606 هـ. من كتبه مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، المحصور في غم الأصول (الأعلام ج 6 ص 313)

(98) : أحمد (85'4)، أبو داود رقمه 764، باب ما يستفتح به لصلاة من الدعاء، وابن ماجه 807 باب الاستعادة في الصلاة وعبد بن داود . قال عمرو (أحد روة الحديث) : نفثه . بنعير، ومعه : لكبر . وهمزه . اسمه . والحديث وإن كان فيه مقال يشهد له حديث أبي سعيد . تقدم

(99) : حديث أبي سعيد الخدري تقدم ترجمته في مسأله نثاله وهو حديث حسن كما مر

(100) : المدونة ص 68 وفيه . ولم يرس القراءة تتعبدون في رمضان إذا قاموا.

المريضة، مدبوبة في النافذة، تُعلِّبُ لحس القراءة على الصلاة. وقالت الشافعية إنه مدبوبة في الصلاة وغيرها وأنَّ لآية ندرَ على أن المصلي يستعيد في كلِّ ركعة، لأنَّ الحكم السُّمِّرْتُ على شرط يتكرَّر تنكرُّره قياساً وتعقيباً لذكر العمل الصالح والوعد عيه إيدان بأنَّ الاستعادة عند القراءة من هذا القيل أيضاً فإنَّ الحكمة فيها طرد الشيطان واتقاء وسوسته.

وقالت المالكية ممَّن لا يقول به في الصلاة : أنَّ الشيطان يطرده محرِّد الذكر فممي ما حصل الذكر بالتكبير طُرِد. قال أبو الحسن : « قال اللّحمي : الشَّان فيمن افتتح الصلاة ألا يتعوَّد وأرى ذلك، لأنَّ لافتتاح بالتكبير يوب عنه ويخزئ وقد جاء في الحديث<sup>(101)</sup> : إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان. الح. فأحر فيه أنَّ الأدان مطردة للشيطان » اهـ.

واحتسب القائلون به من المالكية وغيرهم، أنه إذا تعوَّد في المريضة أو في النافذة فهل يكون لفصه سرّاً أو جهراً، قل في اصرار : وإذا تعوَّد بهل يحجر به كالقراءة أو يسره كالنسيج به قولان. وكان ابن عمر يُسرُّ به وأبو هريرة يحجر به<sup>(102)</sup>. ويتعوَّد في

(101) . حدث عبد الحارثي (فتح رقم 608) في الأدب - باب فصل بتأديس، ومسمه رقم 389 في الصلاة : باب فصل لأذن وهرب الشيطان عند سماعه، وأبي داود رقم 516، باب رفع لصوت بالأذن، وسنن أبي 212 - 22، باب فصل لأذن. ونقط الحارثي : إذا بودي للصلاة أدبر سجدون وه صراخ حتى لا يسمع بتأديس، فإذا قصي لنداء قبل حتى د ثوب بالصلاة أدبر حتى إذا قصي الثوب أقبل حتى تحضر بين امرء ونفسه يقول ذكر كذا ذكر كذا لم يكن يذكر حتى يظنَّ امرئ لا يدري كم صلى

(102) . سنن أبي يسمه في رجل يؤذ لس وبعد تكبيرة الإحرام يجهر بالتعوَّد ثم يسمي ويهر ويصعل ذلك في كل الصلاة وأحسب عيه رحمه الله . « إذا فعل ذلك أحسَّ لتعليبه ونحوه فلا بأس بذلك كما كان عمر بن الخطاب وأبو هريرة يجهران بالاستعادة أحس وأما مداومته على الجهر



جملة الركعات عند ابن حبيب والشافعي لأنه من تواع القراءة، وقد قال تعالى :  
﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾. ويختصر بالركعة الأولى  
عند أبي حنيفة، لأن المهم صرف الشيطان عن الصلاة وقد حصل.

ولفظه عند مالك والشافعي وأبي حنيفة : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لقول  
ابن مسعود : « قرأت على رسول الله ﷺ، فقلت أعوذ بالله السميع العليم، فقال :  
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أقرأني جبريل عن القلم عن اللوح المحفوظ »  
(103).

ولفظه عند الثوري : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم إنه هو  
السميع العليم.

واحتنف العلماء في الاستعادة في الصلاة، هل هي للقراءة أو للصلاة، على  
قولين، قال ابن الحزري : « هي للقراءة لا للصلاة وهذا مذهب الجمهور كالشافعي  
وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل، وقال أبو يوسف هي للصلاة، فعلى هذه  
يتعوذ المأموم وإن كان لا يقرأ، ويتعوذ في العيدين بعد الإحرام وقبل تكبيرات العيد،  
وإذا قلنا بأن الاستعادة للقراءة فهل قراءة الصلاة قراءة واحدة، فتكفي الاستعادة في  
أول ركعة أو قراءة كل ركعة، قراءة مستقلة بنفسها فلا تكفي، قولان للشافعي وهما  
روايتان عن أحمد والأرجح الأول لحديث أبي هريرة : أن النبي ﷺ كان إذا نفض في

---

بذلك فندعة محالمة سنة رسول الله ﷺ وحلفائه المرشدين فإنهم يحفرون بذلك دائما بل لم يقل  
أحد عن النبي ﷺ أنه جهر بالاستعادة والله أعلم. (لمصوي الكرى ج 1 ص 85).

(103) : الحديث أورده ابن الحرري في « الشر في صغائر العشر » ص 244، وقال :  
حديث عريب جيد الإسناد من هذا الوجه.

الركعة الثانية استفتح القراءة ولم يسكت<sup>(104)</sup>. ولأنه لم يتخلل القراءة أجنبي بل تحلها ذكر فيها. كالقراءة الواحدة، حمد الله أو تسبيح أو تهلل أو نحو ذلك، ورجح الإمام النووي وغيره الثاني «. وأما قول بعضهم : « وأما الإمام مالك فإنه قال لا يستعاذ إلا في قيام رمضان فقط، وهو قول لا يعرف لمن قبله وكأنه أخذ بظاهر الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله يستفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بالحمد لله رب العالمين<sup>(105)</sup>. ورأى أن هذا دليل على ترك التعوذ، فأما قيام رمضان فكأنه رأى أنه تغلب عليه حاسب القراءة والله أعلم ». فإما هو على بعض مروياته السابقة وأما على باقيها فهو وغيره في التعوذ سوء والله أعلم.

---

(104) : حديث أبي هريرة عند مسلم في المساجد رقم 599، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة.

(105) حديث عائشة عند مسلم رقم 498، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به وأبو داود رقم 783، باب من لم ير الجهر بسم الله الرحمن الرحيم.

## المسألة الخامسة

### في البسملة للفاخرة و السورة

وفي ذلك أربعة أقوال :

الأول، الوجوب وبه قال ابن نافع من أصحابنا والشافعي وغيرهما، مستدلّين لذلك بما رواه ابن حبان في صحيحه والسنائي وابن خزيمة وابن السراح والخساري تعيقا وغيرهم عن عُثَيْمَ المَحْمَر قال : « صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ حَتَّى بَلَغَ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ، فَقَالَ النَّاسُ آمِينَ وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْاِثْنَيْنِ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لِأَشْبِهَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »<sup>(106)</sup>. قالوا وهو أصحّ حديث ورد في ذلك، وبما أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة أيضا : « قال رسول الله ﷺ : إذا قرأتم الفاتحة فاقرؤوا بسم الله الرحمن الرحيم فإنها إحدى آياتها »<sup>(107)</sup>، وستأتي بقية أحاديثها<sup>(108)</sup>.

وقد دلّت الأحاديث على الأمر بقراءتها، وأنها إحدى آياتها والأمر يقتضي الوجوب.

---

(106) : الحديث أخرجه السنائي ح 6 ص 134، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، وابن خزيمة ح 1 ص 251، وابن حبان (الإحسان، ح 5 ص 100)، والبيهقي في سننه الكبرى 2/58، وإحكام في استدرك 1/232، وقال : صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(107) : الدارقطني ح 1 ص 312، والبيهقي 2/45. والحديث أورده الألباني في صحيحه

(رقم 1183) وصححه إسناده

(108) : أي أحاديث المسألة.

الثاني<sup>(109)</sup> : النذب وبه قال ابن مسلمة ودليله في ذلك حمل الأمر على النذب لثبوت ترك النبي ﷺ ها في بعض الأحيان كما في حديث عائشة<sup>(110)</sup> ، إذ لو كان الأمر للوجوب ماتركها في حين من الأحيان. وبُحِثَ فيه، نأنه يحتاج إلى إنبات تركه لها بعد الأمر بها وإلا، فالترك السابق لا يدل على عدم الوجوب.

الثالث : الإباحة، وبه قال مالك في بعض رواياته، كما في الميسوط لأن عدوس<sup>(111)</sup>. ودليله فعل النبي ﷺ بالفعل والترك، والجهل والإسرار المؤذن بالجواز ورفع الحرج. وبحث بما مر من إثبات الترك بعد الأمر والفعل وأجيب عنه، بأن حديث أنس الآتي يقتضي ذلك<sup>(112)</sup>، وسيأتي ما فيه، وكذا حديث عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله ﷺ، على ما يؤذن به التعبير بكان على ما هو معروف<sup>(113)</sup>.

الرابع : الكراهة في العرص دون النقل وهو مذهب المدونة<sup>(114)</sup>، ففيها : قال مالك : لا ييسمل في الفريضة لا سرّاً ولا جهراً إمام أو غيره، وأما في الساقلة فواسع إن شاء قرأ وإن شاء ترك.

قال ابن الحاجب : « ليست السممة منها للأحاديث والعمل ». أي عمل أهل

---

(109) : الثاني من الأقوال الأربعة في حكم السملة.

(110) : حديث عائشة كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة باحمد لله رب العالمين. وقد تقدم تحريجه في المسألة السابقة.

(111) : محمد بن إبراهيم بن عدوس القيرواني فقيه زاهد من أهل قيروان، مودعه سنة 202 هـ ووفاته سنة 260 هـ. له كتاب شرح المدونة وكتاب التفسير في أبواب من لفقه، (شجرة السور الركبة ص 70، الأعلام 294/5).

(112) : سيأتي تحريجه في موضعه.

(113) : أي في دلالتها على الملازمة والمداومة.

(114) : المدونة ص 68.

المدينة، والأحاديث كحديث أس : « أن رسول الله وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين »، وغيره كما سيأتي. وحديث : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي الخ<sup>(115)</sup>.

قال النووي : « واحتج القائلون بأن السمة ليست من الفاتحة بهذا الحديث وهو من أوضح ما احتجوا به، قالوا : لأنها سبع آيات بالإجماع، فتلاثة في أولها ثناء، أولها الحمد لله، وثلاث دعاء أولها اهدنا الصراط المستقيم والسابعة متوسطة وهي إياك بعد وإياك نستعين. قالوا : ولأنه سبحانه قال : « قسمت الصلاة الخ فإذا قال الحمد لله رب العالمين » فم يذكر السمة فلو كانت منها لذكرها.

وأجاب أصحابنا وغيرهم ممن يقول أن السمة آية من الفاتحة بأحوبة:

أحدها : أن التصنيف عائد إلى جملة الصلاة لا إلى الفاتحة، هذه حقيقة اللفظ.

والثاني : أن التصنيف عائد إلى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكامنة.

---

(115) : الحديث عند مسلم في الصلاة رقم 395، وأبي داود رقم 821، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، والترمذي رقم 2953 و 2954 في التفسير، باب ومن سورة فاتحة الكتاب، والسنائي 2 136، في الافتتاح باب ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب. ولفظ مسلم . قال أبو هريرة رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج، ثلاثا غير تمام، فقيل لأي هريرة إتقا تكون وراء الإمام، فقال : اقرأ بها في نفسك فإني سمعت رسول الله يقول : قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل، فإذا قال الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى حمدي وعبدي وإذا قال الرحمن الرحيم قال الله تعالى أنتي عبي وإذا قال مالك يوم الدين قال تحدي عبدي وقار مرة فوَّض إليَّ عبدي فإذا قال إياك بعد وإياك نستعين قال : هذا بيني وبين عبدي ولعبي ما سأل فإذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الدين أنعمت عليهم غير مغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبي ولعبي ما سأل.

الثالث :معناه فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله رب العالمين». قال : « وقوله تعالى في هذا الحديث : وإذا قال العبد اهدنا الصراط المستقيم إلى آخر السورة، فهذا للعبد، هكذا هو في صحيح مسلم وفي غيره هؤلاء لعبد، وفي هذه الرواية دليل على أن اهدنا وما بعدها إلى آخر السورة، ثلاث آيات لا اثنان وفي المسألة خلاف مني على أن البسملة من الفاتحة أم لا، فمذهبنا ومذهب الأكثرين أنها من الفاتحة وأنها آية. وأن اهدنا وما بعدها آيتان، ومذهب مالك وغيره ممن يقول أنها ليست من الفاتحة يقول اهدنا وما بعده ثلاث آيات، وللاكثرين أن يقولوا : قوله هؤلاء، المراد به الكلمات لا الآيات بدليل رواية مسلم : وهذا لعبد. وهذا أحسن من الخواص، بأن اجمع محمول على اثنين، لأن هذا محار عند الأكثرين فيحتاج إلى دليل على صرفه عن حقيقة إلى المحار والله أعلم».

وأما حديث أنس : أن رسول الله وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين الخ فقد قال ابن عبد البر في الاستذكار بعد سرده رواية حديث أنس ما لفظه : « هذا الاضطراب لا تقوم به حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم والسذين لا يقرؤونها، وقد سئل أنس عن ذلك فقال كبر سي ونسيت»<sup>(116)</sup> فإن البخاري رواها مما مرّ وزاد مسلم لا يدكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها وفي رواية لأحمد والنسائي وابن خزيمة لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(117)</sup> وفي أخرى لابن خزيمة كانوا يسرون

(116) : وقد ردّ الحافظ ابن حجر دعوى الاضطراب بكلام متين ولو لا حشية الإطالة لمضته (راجع فتح الباري 289 — 291).

(117) : أحمد 3/179، 275، النسائي 2/135، باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم، وابن خزيمة : 495 و496، 797، وإسناده صحيح.

بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(118)</sup>، قال ابن حجر : وعلى هذا يحمل النفي في رواية مسلم خلافا لمن أعلّها.

قال الأمير<sup>(119)</sup> : « وهذا الحديث قد استدلّ به من يقول أنّ السملة لا يجهر بها ولا يسرّها في أول الفاتحة ولا في غيرها، بناءً على أنّ قوله : ولا في آخرها، مراده أول السورة، ومن أثنى قال المراد أنّه لم يجهر بها الثلاثة<sup>(120)</sup> حال جهرهم بالفاتحة بل يقرؤونها سرّاً، كما قرّره ابن حجر . »

قال النووي : « واستدلّ المثبتون بأنّها من أول كلّ سورة سوى براءة محدّث أنس قال : بينما رسول الله بين أظهرنا إذ غفل إغفاءة ثم رفع رأسه متبسماً، فقلنا ما أضحكك يا رسول الله قال : أنزلت عليّ آنفاً سورة، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطيناك الكوثر الخ السورة »<sup>(121)</sup>.

فلقائل أنّها آية من أول كلّ سورة يسمل في الفاتحة والسورة، والقائل بأنّها ليست آية من أول كلّ سورة لا يسمل، مثل الخلاف في الفاتحة، وهو فيها راجع إلى السمي والإثبات، فمن العلماء من عدّه حقيقياً فتركها رأساً ولم يقرأها، ومنهم من قال

---

(118) : ابن جرّمة رقم 498، وفيه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف، وفيه أيضاً عمّة الحسن البصري وقد وُصف بالتدليس.

(119) : هو أبو عبد الله محمد بن محمد السنّاوي الأرهري الشهير بالأمير وهو لقب جدّه لأدن، أصلهم من اعرب، توفي سنة 1232 هـ. من كتبه : المجموع، وشرحه، وحاشيته عليه، (شجرة النور الزكية ص 362).

(120) : قوله الثلاثة أي : النبي ﷺ وأبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(121) : الحديث عند مسلم : رقم 400، كتاب الصلاة ، باب حجّة من قال السملة آية من أول كلّ سورة سوى براءة .

بالإثبات فأثبتها وقرأها وقال يبطلان صلاة تاركها، فاحتاج عصمهم إلى ما يخرجهم من الخلاف فقرأها سرًا، ولذا قال العراقي والقراي وجماعة، أن من الورع الخروج من الخلاف كقراءة البسملة أول الماتحة.

قال الشيخ زروق<sup>(122)</sup> : كان المازري<sup>(123)</sup> يسمل سرًا فقل له في ذلك فقال : مذهب مالك على قول واحد من يسمل لا تبطل صلاته، ومذهب الشافعي على قول واحد من تركها نطلت صلاته ولن تصح صلاتي على كلا المذهبين أحب إلي من أن تصح على أحدهما دون الآخر. وقار الأقمهسي : واستحب بعضهم أن تقرأ سرًا ليأتي بصلاة منفق على صحتها.

وقال في جامع الدخيرة : الورع ترك ما لا بأس به حذرًا لما فيه الناس كاختلاف العلماء في مشروعية الماتحة في صلاة الخدرة، فمالك يقول ليست بمشروعة والشافعي يقول مشروعة واجبة فالورع أن تقرأ، ومالك البسملة فمالك يقول مكروهة في الصلاة والشافعي يقول واجبة، فالورع أن تقرأ.

ومن العلماء من لا يراه<sup>(124)</sup> حقيقياً وإنما خلاف في حال، فمهم وفق<sup>(125)</sup> بالخهر والإسرار كالسائي والترمذي وغيرهما، قال الترمذي عن رواية ابن عبد الله بن

---

(122) . أحمد بن أحمد البرسي (846 هـ — 899 هـ) فقيه محدث من أهل فاس بالمغرب الأقصى، من كتبه شرح مختصر حبيب، والصبيحة الكافية من حصص الله بالعافية. (الأعلام ج 1 ص 91).

(123) : سارري : محمد بن عتي بن عمر الميمي أبو عبد الله (453 — 436 هـ)، محدث من فقهاء المالكية بسنة إلى مازر بحيرة صقينة، ووفاته بالمهدية. له « اعلم بعوائد مسلم »، « التلقين » في الفروع، و« ريساح الحصول في الأصول ». (الأعلام ج 6 ص 277).

(124) : أي خلاف في قراءة السمة.

(125) : هكذا وحدها.



معمل قال : سمعني أبي وأنا أقول في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لي أي بني إياك والحدث، قال : ولم أر أحدا من أصحاب النبي ﷺ كان أبغض إليه الحدث في الإسلام منه، وقد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها، فلا تقلها، إذا أنت صليت فقل الحمد لله رب العالمين<sup>(126)</sup>. قال الترمذي : « وهو حديث حسن والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وغيرهم ومن بعدهم من التابعين وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق، لا يروون أن يُجهر بسم الله الرحمن الرحيم، قالوا ويقولها في نفسه » وقال في حديث ابن عباس : « كان النبي يفتح صلاته بسم الله الرحمن الرحيم »<sup>(127)</sup>، قال : « وقد قال بهذا عدة من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو هريرة وابن عمر وابن عباس وابن الزبير ومن بعدهم من التابعين رأوا الجهر بسم الله الرحمن الرحيم وبه يقول الشافعي ».

وقد ساق الدارقطني في سنه<sup>(128)</sup> على ذلك أدلة كثيرة واسعة مرفوعة عن علي وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وأُمّ سلمة وجابر وأُسّ قال : « وروى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم عن النبي ﷺ من أصحابه وأرواحه غير من ذكرنا، كتبنا أحاديثهم في كتاب الجهر بسم الله الرحمن الرحيم مفردا، واقتصرنا على ما هنا طبا للاختصار والتخفيف ».

ومهم من وفق باعتار القاعدة المقررة خفّا عن سلف وهي أن المصلي تابع في قراءته صلاته أي حرفه الذي يقرأ به فيها فإن كان في حرفه آية منها ومن كل سورة

(126) : سيأتي تخرجه.

(127) : سيأتي تخرجه.

(128) : سن الدارقطني ج 1 ص 302 — 313.

قرأ بها، أيما كان مالكيًا وغيره، ومن كانت في حرفه ذاك أنها ليست من الفاتحة لم يقرأ بها. ومستدر هذه القاعدة إمام دار الهجرة<sup>(129)</sup> ولم تزل في الأعصار الماصية والحالية مقررة معمول به عند خواصر أصحابه، وغيرهم كالحافظ ابن حجر وأبي أمامة بن القاش<sup>(130)</sup> وابن الجزري والبقاعي<sup>(131)</sup> والسيوطي والزرقي والبناني ومن نسخا نحوهم وسوف ترى بعض نصوصهم في ذلك.

قال في عنوان الزمان تراجم الشيوخ والأقران للبقاعي في ترجمة شيخه الحافظ ابن حجر ما نصه : « ومنه بحثه المرقص المطرب في إثبات البسملة آية من الفاتحة أو نفيها ومحصله، النظر إليها باعتبار طرق القراءة، فمن تواترت عنده في حرفه أنها آية من أول السورة لم تصح صلاة أحد بروايته إلا بها بقراءتها على أنها آية لم تتصل بها إلا كذلك ومن ثم أوجبها الشافعي رحمه الله، لكون قراءة ابن كثير. وهذا من تفاسير الأنظار التي ادحرها الله ».

قال الباني : « قال بعض العلماء : وبهذا الجواب البديع يرتفع الخلاف بين أئمة الفروع ويرجع النظر إلى كل قارئ من القراء بانفراده، فمن تواترت في حرفه تحب على كل قارئ بذلك الحرف وتلك القراءة في الصلاة بها، وبطل بتركها أيًا كان وإلا فلا، ولا ينظر إلى كونه شافعيًا أو مالكيًا أو غيرهما قاله بعضهم وهو حسن ».

---

(129) : أي الإمام مالك رضي الله عنه.

(130) : محمد بن عني بن عبد الواحد الدكالي ثم المصري أبو أمامة بن القاش واعط مصر فقيه، توفي سنة 763 هـ، من كتبه : شرح العمدة، تحريج أحاديث الراعي، اندمة في استعمال أهل الدمة. (الأعلام ج 6 ص 286).

(131) : إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي البقاعي أصله من القاع في سورية وسكن دمشق وتوفي بها سنة 885، له « عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران » و« نظم الدرر في تناسب السور » (الأعلام ج 1 ص 56).

وقد غفل أكثر أهل المغرب عن هذا فإنّ غالب قراءتهم برواية نافع وهي عنده آية من الفاتحة وهي الرواية الصحيحة في الأساسيد الثابتة كما في الشر وغيره. واعلم أنّ القراء في السملة على فريقين، فريق يرون أنّها من الفاتحة وهم حمزة والكسائي وعاصم وابن كثير ونافع وإلى تحقيق ذلك أشار ابن الجزري في النشر بما نصه : « اختلف في هذه المسألة على خمسة أقوال أحدها أنّها آية من أول الفاتحة فقط وهذا مذهب أهل مكة والكوفة ومن وافقهم وروي قولاً للشافعي، الثاني : أنّها آية من أول الفاتحة ومن أول كلّ سورة وهو الأصحّ من مذهب الشافعي ومن وافقه وهو رواية عن أحمد ونسب إلى أبي حنيفة، الثالث : أنّها آية من أول الفاتحة وبعض آية من غيرها وهو القول الثاني للشافعي، الرابع : أنّها آية مستقمة في أول كلّ سورة لا معها وهو المشهور عن أحمد وقول داود وأصحابه وحكاه الرازي عن أبي الحسن الكرخي وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة، الخامس : أنّها ليست بآية ولا بعض آية من أول الفاتحة ولا من أول غيرها وإنما كتبت للتميّس والتبرّك وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري ومن وافقهم، وذلك مع إجماعهم على أنّها بعض آية من سورة النمل وأنّ بعضها آية من سورة الفاتحة<sup>(132)</sup>. قلتُ : وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات والذي نعتقد أن كليهما صحيح وأنّ كلّ ذلك حقّ فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات. قال السخاوي<sup>(133)</sup> رحمه الله : وافق القراء عليها في أول الفاتحة، فابن كثير

(132) : أي في قوله تعالى ﴿ الرحمن الرحيم ﴾.

(133) : عبيد بن محمد بن عبد الصمد أهدائي المصري السخاوي الشافعي أبو الحسن، عالم بالقراءات والأصول والبعة والتفسير، أصبه من سحاح (مصر) سكن دمشق وتوفي فيها سنة 643 هـ، من كتبه جمال القراء وكمال الإقراء، في التجويد، و« هداية المراتب » مظلومة في متشابه كلمات القرآن. (الأعلام ج 4 ص 332).

وعاصم والكسائي يعتقدونها آية منها ومن أول كل سورة ورافقهم حمزة على الفاتحة خاصة. وأبو عمرو وقالون ومن تابعهما من قرأ المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة. ويحتاج<sup>(134)</sup> إلى تعقيب، فلو قال يعتقدونها من القرآن أول كل سورة، ليعم كوها آية منها أو فيها أو بعض آية لكان أسد، لأننا لا نعلم حدا منهم عدّها آية من كل سورة سوى الفاتحة نصّاً، وقوله : أن قالون ومن تابعه من قرأ المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة فيه نظر، إذ قد صحّ أن إسحاق بن محمد المسيبي — أوثق أصحاب نافع وأجلّهم — قال : سألت نافعاً عن قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فأمرني بها وقال : أشهد أنّها من السبع المثاني وأنّ الله أنزلها. وروى ذلك أبو عمرو الداني بإسناد صحيح وكذلك رواه أبو بكر بن مجاهد عن شيخه موسى بن إسحاق عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه. وروى أيضاً عن ابن المسيبي قال : كنّا نقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أول فاتحة الكتاب وفي أول سورة البقرة وبين السورتين في العرص والصلاة، هكذا مذهب القرّاء بالمدينة، قال : وفقهاء المدينة لا يفعلون ذلك. قلتُ : وحكي أبو القاسم الهذلي عن مالك أنّه سأل نافعاً عن السمنة فقال : السنة الجهر بها فسلم إليه وقال : كلّ علم يسأل عنه أهله<sup>(135)</sup>.

فقوله مالك هذه وتسليمه ذلك لنافع هو أصل ابتدار هذه القاعدة وعنها يتفرّع جميع ما مضى ويأتي، وكلّ ما سطرّوه فإعما هو إبداء بشرطها وتفصيل لمكون محوها ولذا كلّها تشعّت مسالك فروع المسألة رجع من أنصف لها عازيها لمفصلها دونه<sup>(136)</sup>.

(134) : قوله : ويحتاج إلى تعقيب أي كلام السحاوي والقائل هو ابن الحرري.

(135) : هنا ينتهي كلام ابن الحرري. راجع الشر في القراءات العشر ص 269 — 270.

(136) : هكذا وجدتها.

قال الررقاني : والإنصاف ما قاله السيوطي : قد كثرت الأحاديث الواردة في المسألة إثباتا ونفيا وكلا الأمرين صحيح فإنه ﷺ قرأ بها وتركها وجهها وأحفاها والذي يوضح صحة الأمرين ويزيل إشكال من شكك على الفرقين معاً، أعني من أثبت أنها آية من الفاتحة ومن أول كل سورة، ومن نفى ذلك قائلاً أن القرآن لا يثبت بالظن ولا ينفى بالظن، ما أشار إليه صائفة من المتأخرين أن إثباتها وبقيها كلاهما قطعي، ولا يستعرب ذلك فإن القرآن نزل على سبعة أحرف ونزل مرات متكررة، فترل في بعضها بزيادة وفي بعضها بحذف كقراءة مالك ومالك، وتحري تحتها ومن تحتها في براءة، وأن الله هو الغني وأن الله العلي في سورة الحديد فلا يشك أحد ولا يرتاب في أن القرآن بإثبات الألف، ومن، وهو، ونحو ذلك متواترة قطعية الإثبات وأن القرآن أيضاً بحذف ذلك متواترة قطعية الحذف وأن ميزان الإثبات والحذف في ذلك سواء. وكذلك القول في البسملة أنها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، فإثباتها قطعي وحذفها قطعي وكل متواتر في السبع، فإن نصف القراء السبعة قرؤوا بإثباتها ونصفهم قرؤوا بحذفها وقراءة السبعة متواترة كلها فمن قرأها في حرفه فهي ثابتة في حرفه ومتواترة إليه ثم منه إلينا، ومن قرأها بحذفها فحذفها في حرفه متواتر إليه ثم منه إلينا، والطف من ذلك أن نافعاً له روايتان، إحداهما قرأ عه بها والأخرى بحذفها فدل على أن الأمرين تواتراً عنده، بأن من قرأ بالحرفين معاً كل بأسايد متواترة.

فبهذا التقرير اجتمعت الأحاديث المختلفة على كثرة كل جانب منها وانجلي الإشكال ورأى التشكيك ولا يستغرب الإثبات ممن أثبت ولا النفي ممن نفى. وقد أشار إلى ما مر ابن الجزري وقرره بأبسط مه أيضاً الحافظ فيما نقه عنه القاعني في معجمه وسبقهما إلى ذلك أبو أمانة النقاش.

وقد علمت أن أصل السبقية الأولية لمالك رضي الله عنه فيجب على تابعيه اتباعه وتسليمهم الأمر لما سلم إليه ورجوعهم لما رجع إليها، أنها من الفاتحة وأنها

إحدى آياتها وأنها من السبع المثاني والله الموفق.

الأحاديث الدالة لساني والمثبت (137) :

— ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يفتح صلاته بسم الله الرحمن الرحيم (138).

— أسس قال : صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم. وفي رواية : أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين. أخرجه البخاري ومسلم. ولمسلم أن عمر بن الخطاب كان يجهر هؤلاء الكلمات : سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك. قال : وقال الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يحبره عن أسس بن مالك أنه حدثه قال : صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يفتحون بالحمد لله رب العالمين ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها. وأخرج الموطأ والنسائي الرواية الأولى، وأخرج الترمذي وأبو داود الرواية الثانية وفي أخرى للنسائي، قل : صليت مع رسول الله وأبي بكر وعمر وعثمان فافتتحوا بالحمد لله. وفي أخرى : صلى بنا رسول الله فلم يسمنا بسم الله الرحمن الرحيم (139).

---

(137) : من هنا يبدأ المصنف بسرد الأحاديث.

(138) : حديث ابن عباس عند الترمذي رقم 245، باب من رأى الجهر بسم الله الرحمن الرحيم، قال الترمذي هذا حديث ليس بإسناده بذلك.

(139) : البخاري رقم 743، باب ما يقول بعد التكبير، ومسلم رقم 399، في الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالسجدة، والموطأ 81/1، باب العمل في القراءة، وأبو داود رقم 782، باب من لم ير الجهر بسم الله الرحمن الرحيم، والترمذي رقم 246، في الصلاة باب ما جاء في

— ابن عبد الله بن مغفل قال : سمعت أبي وأنا أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني إياك والحدث ولم أر أحداً من أصحاب النبي ﷺ كان أبغض إليه الحدث في الإسلام، وقد صليت مع رسول الله ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها، فلا تقلها، إذا أنت صليت فقل الحمد لله رب العالمين. أخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن. وفي رواية النسائي قال : كان عبد الله بن مغفل إذا سمع أحداً يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يقول : صليت خلف النبي ﷺ وخلف أبي بكر وخلف عمر فما سمعت أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(140)</sup>.

وعن أبي هريرة<sup>(141)</sup> قال : كان رسول الله ﷺ يفتح الصلاة بالتكبير والحمد لله رب العالمين وكان يختمها بالتسليم.

وعن نعيم المحمري تقدم حديثه ومخرجه أول المسألة.

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قرأتم الفاتحة فاقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم ». تقدم أيضاً، وفي رواية أخرى : أنها أم القرآن وأم الكتاب السبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها ؛ قال الدارقطني : رجال إسناده كلهم ثقات.

افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، والنسائي : 133/2 — 135، في الافتتاح، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، وباب ترك الحهر بيسم الله الرحمن الرحيم.

(140) : الترمذي رقم 244، في الصلاة باب ما جاء في ترك الحهر بيسم الله الرحمن الرحيم والنسائي 2 135، في افتتاح، باب ترك الحهر بيسم الله الرحمن الرحيم. وفيه ابن عبد الله بن مغفل وهو مجهول فالحديث ضعيف من أجله.

(141) : وحديثه من حديث عائشة، مسند رقم 498، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به، وأبو داود رقم 783، في الصلاة باب من لم ير الحهر بيسم الله الرحمن الرحيم.

قال الحافظ : وأحاديث الحهر بها كثيرة عن جماعة من الصحابة نحو العشرين صحابيا كأبي بكر وعليّ بن أبي طالب وابن عباس وأبي هريرة وأمّ سلمة.



## المسألة السادسة

### في التأمين

أي في قول المصنّي أمير<sup>(142)</sup> بالمدّ والقصر مع تخفيف الميم، وبالمدّ مع تشديدها وأنكرت، والمتهور الأوضح لغة وسنة المدّ مع التخفيف. وهو لفظ عبراني عرّته العرب وبنته على الفتح، وقيل عربي مني على الفتح، اسم لطلب الإجابة كسائر أسماء الأفعال مشتق من الأمان بمعنى أمّا حية دعائنا، وقيل فيه غير ذلك.

وقد اختلف العلماء فيه إلى ثلاثة أقوال، فقول أنه سنة وبه قال القرافي وغيره واحتاره جمع من العلماء، وقيل أنه مستحب وبه قال ابن الحاجب وابن أبي زيد وابن عبد السلام قائلا أنه المذهب. وقيل أنه واجب وبه قال أهل الظاهر وحكاه ابن بريزة عن بعض العلماء من غيرهم عملاً بظاهر الأمر، ورُدّ<sup>(143)</sup> بحديث المسيء صلاته<sup>(144)</sup> حيث اقتصر له النبي ﷺ على الفرائض ولم يذكر له التأمين ولا غيره.

ويُطلب<sup>(145)</sup> من الفدّ والإمام والمأموم في حاة السرّ إجماعاً، ومن العذّ والمأموم إن سمع الإمام اتفاقاً.

---

(142) : أمير : فيها تعدد المدّ والقصر ومعناها اللّهم استجب. وقيل ليكن كذلك. (جامع الأصول ج 5 ص 331).

(143) : أي القول بالوجوب.

(144) : حديث المسيء صلاته عند البخاري 793، باب أمر النبي الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، ومسلم رقم 397، باب وجوب قراءة فاتحة في كل ركعة، وأبو داود رقم 856، باب صلاة من لا يقيم صله في الركوع والسجود والترمذي رقم 303، باب ما جاء في وصف الصلاة. والسنائي 125/2، باب القول الذي يفتح به الصلاة.

(145) : أي التأمين.

وفي الإمام روايتان، قال ابن الحاجب : ويؤمن الإمام إذا أسر اتفاقاً فإذا جهر  
فروى المصريون عن مالك لا يؤمن، وروى المديون أنه يؤمن.

قال في التوضيح : « والمشهور رواية المصريين ودليلها ما رواه مالك والبخاري  
وأبو داود والسنائي عنه عليه السلام أنه قال : إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا  
آمين، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه<sup>(146)</sup> ».

ووجه رواية المديين ما رواه مالك والبخاري ومسلم عنه عليه السلام : إذا أمن  
الإمام فأمنوا<sup>(147)</sup>، وهو أظهر<sup>(148)</sup>، لأن حمله على بيع الإمام التأمين محار،  
والأصل عدمه.

قال ابن عبد السلام : وهو الأصح لثبوت ذلك في السنة، ففي موطأ  
مالك<sup>(149)</sup> : قال ابن شهاب : كان رسول الله يقول آمين.

قال الباجي : والأظهر عندنا أن معنى آمن قال آمين، ومعنى فأمنوا قولوا آمين.  
قال ابن العربي : لم يختلف أصحابنا في أن الإمام يؤمن في صلاة السر لأنه دعاء

---

(146) . مالك في موطئه، باب ما جاء في التأمين حلف الإمام 253، وسحاري رقم 782،  
باب جهر المأموم بالتأمين، ومسلم رقم 410، باب التسميع والتحميد والتأمين، وأبو داود باب  
التأمين وراء الإمام حديث رقم 935، والسنائي، باب جهر الإمام بالتأمين ح 2 ص 144.

(147) : مالك في موطأه رقم 252، باب ما جاء في التأمين حلف الإمام، والبخاري رقم  
780، باب جهر الإمام بالتأمين، ومسلم رقم 410، باب التسميع والتحميد والتأمين، وأبو  
داود رقم 936، باب التأمين وراء الإمام، والترمذي رقم 250، باب ما جاء في فصل الصلاة،  
والسنائي 2 143، باب جهر الإمام بآمين.

(148) : أي أن الإمام يؤمن أيضاً.

(149) : موطأ الإمام مالك 252، باب ما جاء في التأمين حلف الإمام، وهو مرسى، لكن  
يعضده ما جاء مسند وسيأتي تحريجه ذلك في موضعه.

عرا عن مؤمن، وفي الجهر ثلاثة أقوال، الأول : المنع لابن قاسم لما في الصحيحين إذا قال الإمام ولا الصالين فقولوا آمين.

قال القرافي<sup>(150)</sup> فيس ما يقول وما يقولون، ولأن الإمام داع والمأموم مستمع وشأن المستمع التأمين. قال الساطي<sup>(151)</sup> : « قالوا الحديث دليل على أن الإمام لا يؤمن وفيه نظر لاحتمال دخول الإمام في ذلك وغلب المحاطون ». ورفع ذلك الاحتمال حديث وإن الإمام يقول آمين كما يأتي.

الثاني : الحواز وهي رواية عبد الملك<sup>(152)</sup>، لقوله عليه السلام : إذا أمن الإمام فأمنوا، ولأنه عليه السلام كان يقول آمين.

الثالث : التحجير وهو قول ابن بكير جمعاً بين الأحبار<sup>(153)</sup>.

وعلى الرواية المثبتة له<sup>(154)</sup>، فقليل يجهر به وحكاه ابن الحاجب وابن أبي زيد<sup>(155)</sup> وابن عبد السلام، واستدل له بحديث : إذا أمن الإمام فأمنوا الخ. قال القرافي : المراد الجهر به لأنه في السر لا يسمع. وقال ابن دقيق العيد : « يؤخذ منه

---

(150) : قوله : قال القرافي ثم بعده قل الساطي. من كلام السوسي فيما يظهر وليس من كلام ابن العربي فهو مقدم الوفاة عليهما.

(151) : محمد بن أحمد بن عثمان الطائي البساطي، فقيه مالكي (760 هـ — 842 هـ) ولد في بساط بمصر تولى لفضاء بالديار المصرية مدة 20 سنة ولم يعزل حتى مات من كنهه معني في اعقه، وشفاء العليل في مختصر حيل. (الأعلام ج 5 ص 332).

(152) : أي عبد الملك بن حبيب.

(153) : ها انتهى كلام ابن العربي حسب ما ورد في المطبوع

(154) : أي قول الإمام آمين في الصلاة الجهرية.

(155) : عبد الله بن أبي ريد، قيرواني إمام المالكية في وقته وجامع مذهب مالك وشارح أقواله. توفي سنة 386 هـ من مؤلفاته : مختصر المدونة، إرساله. (ندياج ص 136).

جهر الإمام بالتأمين، لأنه علق تأمينهم بتأمينه فلا بد من علمهم به وهو إنما يكون بالسماع».

قال بعض الشافعية : معنى أمر، إذا أراد التأمين ليقع تأمين الإمام والمأموم معاً، فإنه تستحب فيه المقاربة.

قال الجويني<sup>(156)</sup> : لا تستحب المقاربة في شيء من الصلاة غيره، وقال ولده إمام الحرمين<sup>(157)</sup> : « يمكن تعليقه بأن أمين لقراءة الإمام لا لتأمينه فذلك لا يتأخر عنه ».

ولحديث السائي : إذا قال الإمام ولا الضالين وإن الإمام ليقول آمين، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة الخ<sup>(158)</sup>.

وبما أخرجه الحاكم وصححه والدارقطني وحسنه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من قراءة أم القرآن، رفع صوته وقال آمين<sup>(159)</sup>. قال الحاكم إسناده صحيح على شرطهما، وقال البيهقي : حسن صحيح.

---

(156) : عبد الله بن يوسف بن محمد والد إمام الحرمين، من علماء التفسير والعدة والفقهاء، ولد بمجوس من نواحي بيسابور، من كتبه : « الجمع والفرق » في فقه الشافعية، « إثبات الاستواء »، توفي سنة 438

(157) : إمام الحرمين : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الخويي الشهير بإمام الحرمين مخاورته الحرمين، مكة والمدينة، من أكابر الشافعية في عصره. من مؤلفاته : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، برهان في أصول الفقه. توفي سنة 478 هـ. (طبقات الشافعية الكبرى 2083).

(158) : السائي، باب جهر الإمام بآمين ح 2 ص 144. وهو صحيح.

(159) : الحاكم ح 1 ص 345 وقال الذهبي في التلخيص : على شرطهما ولم يخرجه هذا المصنف، والدارقطني ح 1 ص 335، وقال هذا إسناده حسن.

وبما أخرجه ابن السراج عن مالك قال ابن شهاب : كان رسول الله ﷺ إذا قال ولا الضالين جهر بآمين.

وبما أخرجه ابن حبان<sup>(160)</sup> من رواية الربيعي عن ابن شهاب فإذا فرغ ﷺ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين. وبما للحميدي من طريق سعيد المقبري وأبي داود من رواية أبي عبد الله أن عم أبي هريرة كلاهما عن أبي هريرة نحوه لفظ : كان رسول الله إذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين رفع صوته وقال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول<sup>(161)</sup>.

قيل أن هذا كاد في أول الإسلام، قال الرقائي : « ورد بأدنا داود وابن حبان روي عن وائل بن حجر : صليت خلف النبي ﷺ فجهر بآمين<sup>(162)</sup> ». ووائل بن حجر متأخر الإسلام ». وإليه<sup>(163)</sup> ذهب بعض محققي المالكية وهو مذهب الشافعية.

قال الترمذي : « وغير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم يرون أن يرفع الرجل صوته بالتأمين ولا يحفيها وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق ».

وقيل بسره وهو مذهب الحنفية وأحد قولي مالك وبعض أصحابه ورجحه

---

(160) : ابن حبان ( إتحاف 5 ص 111 ).

(161) : أبو داود رقم 934، باب التأمين وراء الإمام، وفي إسناده بشر بن رافع الحارثي وهو ضعيف، وقار ابن القضاة القاسي : وبشر يرويه عن أبي عبد الله بن عم أبي هريرة وهو لا يعرف حله، واخذت لا يصح من أحده، ولكن يشهد به حديث وائل بن حجر الذي سيأتي تحريجه.

(162) : أبو داود رقم 932 و 933، باب التأمين وراء الإمام، والترمذي رقم 248، باب ما جاء في التأمين وقار الترمذي : حديث وائل بن حجر حديث حسن وفي الباب عن عبي وأبي هريرة.

(163) : أي جهر الإمام بالتأمين، وذلك في الصلاة الجهرية.

الناحي بأنه دعاء والأصل فيه الحمية لقوله تعالى ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾<sup>(164)</sup> وقوله تعالى ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً وَذَوِّنِ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ﴾<sup>(165)</sup> وهو مع ضعفه بكونه غير جارٍ في كل ما يدعى به، لا يقاوم بصوص الأحاديث الصريحة في ذلك.

ثم أن ما جرى في الإمام في الجهر<sup>(166)</sup> به يجري في المد والمأموم، أما المد فدليله ما مر عنه عليه السلام من أنه كان يحجر بالتأمين لشموله لصلاته فداً ومأمماً.

وأما المأموم فمما رواه السائي وابن حبان وابن خزيمة وابن السراج عن نعيم الجمر قال : صليت خلف أبي هريرة حتى إذا بلغ في قراءته ولا الضالين قال آمين وقال الناس آمين، ويقول : والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ<sup>(167)</sup> الخ. وقد تقدم بأن حكاية قول الناس آمين لو كانت سرّاً ما أمكت.

ولما روي عن جمع من الصحابة ذلك كأبي هريرة وابن عمر وابن الزبير . قال البخاري : وأمن ابن الزبير وأمن الناس وراءه وأن للمسجد لرحمة بالراء أو الزاي، أو للجة<sup>(168)</sup> . وروى البيهقي<sup>(169)</sup> أن أبا هريرة كان يؤذن لمروان فاشترط عليه

(164) : الآية 55 من سورة الأعراف.

(165) . الآية 205 من سورة الأعراف.

(166) : أي يحجر بالتأمين.

(167) : تقدم تحريجه في المسألة الخامسة.

(168) . ذكره البخاري تعبيراً (فتح ح 2 ص 333) ووصفه عبد الرزاق (المصنف ح 2 ص

96) من طريق ابن حريج عن عطاء قال : قلت له : أكان ابن الزبير يؤمن على إثر أم القرآن ؟

قال : « نعم » يؤمن من ورثته حتى أن للمسجد لجة، ثم قال : إنما آمين دعاء، وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الإمام فيه فيقول لا تسبني بأمين .

(169) . البيهقي ح 2 ص 58.

أن لا يسقه بالضالين حتى يعلم أنه دخل في الصف. وكان مروان يبادر إلى الدحول في الصلاة قل فراع أبي هريرة من الأذان والإقامة وتعديل الصفوف، فيها أبو هريرة عن ذلك قائلاً : لا تفتي بآمين، كما عند عبد الرزاق<sup>(170)</sup>، وعند ابن عساكر : لا تسقني بآمين. وكلاهما في قصة العلاء ابن الحضرمي فإنه كان إماماً وأبو هريرة يناديه قائلاً لا تفتني بآمين.

وأخرج عبد الرزاق عن رافع : أن ابن عمر كان لا يدعه ويحضهم على قوله عقبها، وسمعت منه في ذلك خيراً أو خيراً<sup>(171)</sup>.

وروى البيهقي عن عطاء أنه قال : « أدركت مائتين من الصحابة في هذا المسجد إذا قال الإمام ولا الضالين سمعت لهم رجة بآمين »<sup>(172)</sup>. واستدل البحاري على ذلك<sup>(173)</sup> في ترجمة جهر المأموم بالتأمين بقوله ﷺ إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين الحديث<sup>(174)</sup>. على أن القول إذا وقع الأمر به حمل على الجهر به حقيقة ومتى أريد الإسرار وحديث النفس قيد بذلك.

وهذا كله إذا أمّن الإمام وسمعه المأموم، فأما إذا لم يؤمّر أصلاً فقبل لا يؤمّر المأموم أحداً بظاهر قوله : إذا أمّن الخ. لانتفاء سبه الذي هو تأمين الإمام وبه قال بعض أهل العلم وهو مقتضى إطلاق الراعي الخلاف، وادعى النووي الاتفاق على خلافه.

---

(170) : مصنف عبد الرزاق ح 2 ص 96.

(171) : مصنف عبد الرزاق ح 2 ص 97.

(172) : سنن البيهقي ح 2 ص 59.

(173) أي جهر المأموم بالتأمين.

(174) . تقدم تخريجه.

وقيل يؤمن وهو نصرّ الشافعي في الأمّ، عني أنّ المأموم يؤمن ولو ترك الإمام التأمين عمداً أو سهواً.

وأما إذا لم يسمعه فقال في النصيح : « وهل يؤمن المأموم في صلاة الظهر إذا لم يسمع قراءة الإمام ؟ » روى ابن نافع عن مالك في العتية، ليس عليه ذلك، قال في البيان : قوله ليس عليه ذلك يدلّ على أنّ له أن يقوله وإن لم يكن ذلك عليه، بأن يتحرّى الوقت كما يتحرّى المريض الوقت الذي ترمى عنه الحمار فيكبر. وذهب ابن عبدوس إلى أنّ ذلك عليه، وذهب يحيى بن عمر إلى أنّه لا يسغي له أن يفعل ذلك، فهي ثلاثة أقوال أظهرها قول يحيى بن عمر، لأنّ المصلي مموع من الكلام، والتأمين كلام أبيح له أن يقوله في موضعه، فإذا تحرى فقد يضعه في غير موضعه، وقد يصادف آية عذاب والله أعلم .»

قال البياي : « وبحث فيه، بأنّ القرآن لا يقع فيه الدعاء بالعداء إلا على مستحقه، فلا صرر في مصادفته بالتأمين، وعبرة المازري هي ما نصه : قد يصادف ما هو أولى على الحملة أن يستعاذ بالله منه من أن يؤمن فيه. ويمكن حمل كلام التوضيح عليه والله أعلم .»



## المسألة السابعة

### في التكبير لقيام الثالثة

اعلم أن التكبير أصبه أن يكون مقارناً لفعل الأركان مصاحباً لها ابتداءً ووسطاً وانتهاءً.

قال الشيخ رروق : يستحب أن يبتدئ التكبير في كل ركعة مع أوله ولا يحتمه إلا مع آخره، ويجوز قصره على أوله وآخره ولكنه خلاف الأولى وكذا سمع الله لمن حمده.

ومثله لاس المير وعياض ورواية عن مالك وسيأتي، كما دلت على ذلك أحاديث حجة في سائر أفعال الصلاة وانتقالها ارتعاعاً وانخفاضاً، ولم يختلف في ذلك العلماء إلا في القيام من اثنتين. فالدي عليه الجمهور وبعض المالكية أنه كغيره فيعتمد قيامه بالتكبير فيستدنه من أول انتقاله إلى أن يستقل قائماً فيتمه، لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ كان إذا قام للصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوي ساجداً ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في صلاته كلها حتى يقضيها، ويكبر حين يقوم من اثنتين بعد الجلوس »<sup>(175)</sup>.

قال ابن دقيق العيد : « وإن حُمل قوله حين يقوم على ابتداء القيام وجعل طاهراً فيه، دلّ لمذهب الشافعي، ويرجح من جهة المعنى لشغل ركن الفعل بالذكر ».

---

(175) : البخاري (رقم 789) باب التكبير إذا قام من السجود، ومسلم رقم 392، باب إثبات التكبير في كل حمص ورفع في الصلاة.

قال بعض العلماء : فإنَّ الفعل كما يحمل على ابتدائه يحمل على انتهائه وعلى جملة وحالته ولا بأس أن يحمل هذا الفعل في جميع ألفاظ الحديث على جملة حالة المباشرة ليكون الفعل مستصحاً في جميع الذكر.

ويؤيده ما رواه أبو داود عن أبي حميد الساعدي في وصفه صلاة رسول الله ﷺ : حتى إذا أراد أن ينهض إلى القيام قام بتكبيرة ثم ركع الركعتين<sup>(176)</sup> الخ. قال النووي : وبشرع في التكبير إلى القيام من التشهد الأول حين يشرع في الانتقال ويمدّه حتى يتصبّب، فإنما هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما روي عن عمر بن عبد العزيز. والذي ذهب إليه مالك أنه لا يكتر حتى يستقل قائماً.

قال في التوضيح : « وذلك لوجهين، الأول عمل أهل المدينة وكفى به، وروي أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله يأمرهم بذلك ولم يكر عليه أحد.

الثاني : أن التكبير على قسمين، إمّا مفتوح به ركن كتكبيرة الإحرام، وإمّا في حال الحركة إذا انتقل عن ركن كالتكبير للركوع وغيره، والجلوس الأول ليس بركن، وآخر التكبير لمفتوح به ركناً وهو القيام كتكبيرة الإحرام، وقيل لأنها مشبهة بانتداء صلاة لما جاء أن الصلاة فرصت ركعتين فأقرت صلاة السفر وريد في صلاة الحضر<sup>(177)</sup>. قال وذلك مطلوب في حق المصلي مطلقاً إماماً كان أو مأموماً أو مفرداً،

---

(176) : أبو داود حديث رقم 730، باب افتتاح الصلاة، والترمذي رقم 304، باب ما جاء في وصف الصلاة وهو حديث صحيح، وقد أخرجه البخاري برقم 828، لكن ليس فيه التكبير عند القيام إلى الانتين

(177) : حديث متفق عليه عن عائشة رضي الله عنها قالت : « فرصت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وريد في صلاة الحضر ». البخاري رقم 1090، باب يقصر إذا حرج من موضعه. ومسلم رقم 685، باب صلاة المسافرين وقصرها.

لكن المأموم يزيد<sup>(178)</sup> بالله لا يقوم حتى يتصب إمامه ويكبر، فإذا انتصب وقام كبر حينئذ ولا يكبر إلا بعد استقلاله بصراً على ذلك في الرسالة « اهـ.

ويؤيده ما رواه أبو داود والترمذي عن أبي حميد الساعدي في وصفه صلاة رسول الله ﷺ : « وإذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة. الحديث<sup>(179)</sup>. وما مر في حديث أبي هريرة : « ويكبر حين يقوم من الاثنتين بعد الجلوس »<sup>(180)</sup> لحمل الفعل مع انتهائه إلا أنه محرد احتمال وهو في ما مرّ أظهر منه في هذا.

وأما حديث : « وإذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه كما كبر عند افتتاح الصلاة »<sup>(181)</sup>. فهو أظهر فيها هذا. فإن « إذا » تفيد تحقيق الفعل وصدوره، والتكثير جواب لها وهو لازم ومسبب عن الشرط، وهما لا يوجدان إلا بعد وجود السبب والملزوم.

والحق والله أعلم ما قاله بعضهم من أنه ﷺ فعل الأمرين. توسعة ورفعاً للجرح عن أمته، فلا حرج على المكلف فيهما، والأولى أن يعتمد على ما ترجح عنده مهما والله أعلم. قال القاضي عياض : « ومصاحبته التكثير للقيام من اثنتين وغيره من الأركان هو قول عامة الفقهاء، واستثنى مالك وبعضهم التكثير عند القيام من اثنتين، فلا يكبر حتى يستوي قائماً، وهو مذهب عمر بن عبد العزيز. قال مالك : وإن كبر هنا في كهوضه فهو في سعة ».

---

(178) . هكذا في المصنوع.

(179) : تقدم تحريجه

(180) . تقدم تحريجه.

(181) : هو من حديث أبي حميد الساعدي وقد تقدم تحريجه.

## المسألة الثامنة

في السلام والخروج من السلام<sup>(182)</sup>

والكلام من وجهين في عدده، وإلى أين ينتهي.

فالأول للعلماء فيه طريقان :

أحدهما : أنه يسلم واحدة فقط وإلى ذهب بعض أهل العلم كمالك في إحدى الروايتين عنه وجمهور أصحابه، ففي التلقين : الواجب من التسليم مرة واحدة ولفظه متعين، وهو السلام عليكم.

وفي الرسالة : وتسلم تسليم واحدة الخ.

ودليله ما رواه الترمذي أنه عليه السلام كان يسلم تسليم واحدة<sup>(183)</sup>.

وإن قال الناجي وغيره أن أحاديث التسليم الواحدة غير ثابتة فقد ذكر في التوضيح عن مالك أن عمل أهل المدينة على التسليم الواحدة. ولفظه<sup>(184)</sup>، ما نقله ابن يونس : وقد سلم النبي ﷺ واحدة وأبو بكر وعمر وعثمان وغيرهم. قال مالك في غير

---

(182) : هكذا ورد في المطبوع ولعل الصواب الخروج من الصلاة بدل السلام .

(183) : الترمذي رقم 296، باب ما جاء في التسليم في الصلاة من حديث عائشة قالت : « أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تنقاء وجهه يمين إلى الشق الأيمن شيئا ». وأخرجه أيضا ابن ماجه (297، 1)، باب من يسلم تسليم واحدة وإسناده وإن كان ضعيفا ففيه رهبر بن محمد، قبل فيه صاحب مآكبر فله شاهد يتقوى به من حديث أنس بن مالك، أخرجه البيهقي (189، 2) بإسناد صحيح : أن النبي ﷺ كان يسلم تسليم واحدة.

وقد ثبتت التسليم الواحدة عن جمع من الصحابة والتابعين، ذكر ذلك ابن أبي شيبة في مصنفه (ح 1 ص 267 — 268).

(184) : قوله ولفظه أي لفظ الإمام مالك.

المدونة : « وكما يدحل في الصلاة بتكبيرة واحدة يخرج منها بتسليمة واحدة وعلى ذلك كان الأمراء وغيرهم، وإما حدثت التسليمتان منذ كان نو هاشم ».

وقد روى الترمذي وغيره عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه ثم يميل إلى الشق الأيمن شيئاً، وفي رواية يمدّ بها صوته حتى يوقظنا بها<sup>(185)</sup>. قال الترمذي : ورأى قوم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة، قال الشافعي : إن شاء سلم واحدة وإن شاء سلم تسليمتين.

قال ابن عبد البر : روي عن النبي ﷺ أنه كان يسلم تسليمة واحدة من طرق معولة لا تصحّ، لكن روي عن الخلفاء الأربعة وابن عمر وأنس وابن أبي أوفى وجمع من التابعين أنهم كانوا يسلمون تسليمة واحدة، واحتلف عن أكثرهم فروي عنهم التسليمتان كما رويت الواحدة والعمل المشهور المتواتر بالمدينة عليها<sup>(186)</sup>. والحجة له : قوله ﷺ تحليلها السلام، والواحدة يقع عليها اسم السلام، ومثله يصحّ الاحتجاج به لوقوعه في كلّ يوم مراراً، وعنه ﷺ كان يسلم تسليمتين من وجوه كثير صحاح تأتي. ثانيهما<sup>(187)</sup> : أنه يسلم تسليمتين وإليه ذهب جمهور أهل العلم وبه قال الأئمة الثلاثة ومالك فيما رواه ابن وهب عنه.

قال الترمذي : « والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد ». لما رواه مسلم عن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود أن رسول الله كان يسلم تسليمتين، قال سعد :

---

(185) تقدم تحريجه.

(186) أي عن التسليمة الواحدة.

(187) أي الثاني من الأقوال في عدد التسليم.

يُسَلِّمُ عَلَى يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ حَتَّى أَرَى بَيَاضَ حَدِّهِ (188).

وما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن وائل بن حجر قال : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ يُسَلِّمُ عَلَى يَمِينِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَعَنْ شِمَالِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ (189).

قال الترمذي : « وفي الباب عن سعد وابن عمر وجابر بن سمرة والبراء وعمار ووائل بن حجر وعدي بن عميرة وجابر بن عبد الله ». ورواه الطحاوي عن ثلاثة عشر صحابيا.

قال الأمير : « وحيث نُتِ أُنَّ التَّسْلِيمَتَيْنِ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ، وَقَدْ نُتِ قَوْلُهُ صَلَّوْا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلَى (190)، وَثَبَتَ حَدِيثُ : تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرَ وَتَحْلِيلُهَا السَّلَامَ، كَمَا أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ لِدَلَالَتِهِ ». وَقَدْ ذَهَبَ لِدَلَالَةِ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ مِنْ أَنَّهُ وَاجِبٌ وَأَنَّ الْوَاجِبَ تَسْلِيمَةً

---

(188) : أما حديث سعد بن أبي وقاص فهو عند مسلم رقم 582. في المساجد، باب السلام  
للتحليل من الصلاة عند فراغها وكيافته، والسائي 61/3، في أسهوا، باب السلام.

وأما حديث ابن مسعود فعند مسلم رقم 581، باب السلام لتحليل ولقطه : عن أبي معمر أن  
أميرا كان بمكة يسلم تسليمتين فقال عبد الله أي علقها ؟ إن رسول الله ﷺ كان يفعلها.

وأخرجه أصحاب السنن بلفظ : كان يسلم عن يمينه وعن يساره . السلام عليكم ورحمة الله،  
السلام عليكم ورحمة الله. ورواه أبو داود « حتى يرى بياض حده » وفي رواية السائي حتى يرى  
بياض حده من ها هنا وبياض حده من ها هنا، أبو داود رقم 996، باب السلام والترمذي رقم  
295، باب ما جاء في التسليم في الصلاة، والسائي 3 63، باب كيف السلام على الشمال.

(189) . حديث وائل بن حجر عن أبي داود رقم 997، باب في السلام، وحديث قال الشيخ  
ناصر في صحيح أبي داود . صحيح.

(190) : حديث صلوا كما رأيتموني أصلي متفق عليه.

واحدة مستدلّين باقتصاره على الواحدة في بعض أحيانه، وقالت الحفصية وآخرون أنّه سنة مستدلّين بحديث المسيء صلاته، حيث اقتصر ﷺ له على المرائض ولم يذكر له السلام، وحديث ابن عمر : إذا رفع الإمام رأسه من السجدة وقعد ثم أحدث فقد تمت صلاته<sup>(191)</sup>. وأجيب عن الأول بأنّه زيادة عدل وهي مقبولة فلا مباحة، وعن الثاني بأنّه ضعيف باتفاق الحفاظ.

وأما الوجه الثاني وهو زيادة الرحمة للعلماء في ذلك مذهبان : أحدهما : إثباتها وسببها وبه قال الأئمة الثلاثة وبعض المالكية، وأوجها بعضهم بزيادة وبركاته وبه قال السرخسي والرويان وأبو الحسن للأحاديث الواردة في ذلك، فمنها ما أخرجه أصحاب السنن عن ابن مسعود رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه وشماله السلام عليكم ورحمة الله<sup>(192)</sup>. ومنها ما أخرجه أبو داود عن وائل بن حجر : أنّ النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته<sup>(193)</sup>. ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود والسنائي عن جابر بن سمرة أنّه قال : كنّا إذا صلّينا مع رسول الله قلنا بأيدينا... إلى آخر ما مرّ بالرفع<sup>(194)</sup>. وقد أخرج ذلك خمسة عشر صحابيا بأحاديث مختلفة وكلّها بدون زيادة

---

(191) : الحديث عند أبي داود، حديث رقم 617. باب الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه. والترمذي رقم 408، باب ما جاء في الرجل يحدث في التشهد من حديث عبد الله بن عمرو لا من حديث ابن عمر كما في المطبوع. وفي إسناده ضعف، ففيه عبد الرحمن بن زياد بن أعمم الإفريقي وقد ضعفه بعض أهل الحديث كيحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل.

(192) : تقدم تحريجه.

(193) : تقدم تحريجه.

(194) : تقدم تحريجه.

وبركاته إلا في رواية وائل هذه ورواية ابن مسعود عند ابن ماجه وابن حبان<sup>(195)</sup>.  
ومع صحّة إسناده حديث وائل قال الحافظ ابن حجر : يتعين قبول زيادته  
لعدالته، وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية بعدها. وتعجب<sup>(196)</sup> من قول ابن  
الصلاح أنها لم تثبت مع ثبوته عند ابن حبان وأبي داود وابن ماجه.  
وفي تلقيح الأفكار وتحريج الأذكار للحافظ ابن حجر لما ذكر النووي أن زيادة  
وبركاته فرده، ساق الحافظ ابن حجر طرق عدة لزيادة وبركاته ثم قال : وهذه طرق  
عدة تثبت زيادة وبركاته بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ أنها رواية فردة.

المذهب الثاني : عدم إثباتها والاقتصار على لفظ السلام عليكم، وهو مذهب  
الإمام مالك وجمهور أصحابه ودليله ما أخرجه مالك في الموطأ موقوفاً عن ابن عمر  
قائلاً : فإذا قضى<sup>(197)</sup> تشهده وأراد أن يسلم، قال السلام على النبي ورحمة الله  
وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، السلام عليكم عن يمينه ثم يردُّ  
على الإمام<sup>(198)</sup> الخ. وما أخرجه فيه موقوفاً عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت  
تقول إذا تشهّدت : التحيات الطيّبات إلى عباد الله الصالحين السلام عليكم<sup>(199)</sup>.

---

(195) : لم أجد هذه الزيادة عند ابن ماجه (طبع دار الفكر، باعتناء الشيخ محمد فؤاد عبد  
سافي). ولا في السحّة التي اعتمد عليها السدي في شرحه لنسب ابن ماجه فالله أعلم، وهي عند  
ابن حبان (الإحسان ح 5 ص 333).

(196) : أي الحافظ ابن حجر.

(197) : قوله فإذ، قصي : أي ابن عمر رضي الله عنه.

(198) : الموطأ رقم 57 في التشهد في الصلاة وتمام الأثر : فإن سبم عليه أحد عن يساره ردّ  
عنه.

(199) : الموطأ رقم 59 في التشهد في الصلاة.



وكلاهما<sup>(200)</sup> اقتصر على لفظ السلام عليكم، ومثله تما لا محال للرأي فيه فلا يكون إلا عن توقيف شرعي.

وقد صاح ابن شهاب على إمام من قريش قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وإنما هو السلام عليكم. وجعلها بعضهم من قبيل الذكر الحائر الخارج عن الصلاة، قال الثنائي : ولو راد ورحمة الله وبركاته لجار. حكاه الجرولي<sup>(201)</sup>. وقال الحراشي<sup>(202)</sup> : لا يصرّ زيادة ورحمة الله وبركاته لأنها خارجة عن الصلاة. وظاهر كلام أهل المذهب أنها ليست سنة وإن ثبت بها الحديث، لأنها لم يصحبها عمل أهل المدينة كالتسليم الثانية للإمام والفدّ. وقد علمت ذلك مما تقدم.

وأما الانصراف على الجانبين بعد الفراغ من الصلاة ففيه ما مرّ، وقال الترمذي بعد أن ساق حديث قبيصة بن هلب عن أبيه قال : كان رسول الله ﷺ يؤمنا فينصرف على جانبيه جميعاً، على يمينه وعلى شماله<sup>(203)</sup>. « وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وأنس وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة ». وقال : « وهذا حديث حسن وعليه العمل عند أهل العلم أنه ينصرف على جانبيه شاء، إن شاء عن يمينه وإن شاء عن يساره، وقد صحّ الأمران عن النبي ﷺ، ويروى عن علي بن أبي طالب أنه قال : إن كانت

---

(200) : قوله وكلاهما أي ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما.

(201) : أبو زيد عبد الرحمن بن عفا الجرولي فقيه مالكي معمر (120 سنة)، من أهل فاس. (الأعلام ج 3 ص 316).

(202) : محمد بن عبد الله الحراشي المالكي (1010 - 1101 هـ)، أول من تولى مشيخة الأهر، بسنه إلى قرية يقال لها أبو حراش (من البحيرة بمصر)، من كتبه : الشرح الكبير على من حبل، منتهى الرعة في حق ألقاط النحلة. (الأعلام ج 6 ص 240)

(203) : الترمذي رقم 301، باب ما جاء في الانصراف عن يمينه وشماله. وقال : حديث حسن، وهو عند أبي داود رقم 1041، باب كيف الانصراف من الصلاة.

حاجته عن يمينه أحد عن يمينه وإن كانت حاجته عن يساره أحد عن يساره» (204).

---

(204) : مصنف ابن أبي شيبة ج 1 ص 271.

## المسألة التاسعة

### في القنوت<sup>(205)</sup> ورفع اليدين فيه حال الدعاء

والكلام في الأول<sup>(76)</sup> من ثلاثة أوجه، في مشروعيته وفي محله وفي سببه.  
أما المشروعية ففيه خمسة أقوال، فقبل أنه واجب وله قال ابن ريد<sup>(207)</sup> وقال :  
من تركه متعمداً نطلت صلاته.

وقيل غير مشروع أصلاً وله قال يحيى بن يحيى<sup>(78)</sup>. وإلى هذين القولين أشار في  
التوصيح بقوله : « وقال يحيى بن يحيى غير مشروع، ومسجده بقرطبة إلى حين أحدها  
الكفار على الترك، وقال عبي بن ريد : من تركه متعمداً نطلت صلاته ».  
وقيل هو جائز، حكاه اللحامي قائلاً : القياس أن فيه السهو، وقيل هو جائز إن  
شاء فعله وإن شاء تركه، وقيل أنه سنة، قال ابن ناجي وقيل سنة وهو مذهب

---

(205) . قال ابن رشد : احتموا في القنوت فذهب مالك إلى أن لقنوت في صلاة الصبح  
مستحب، وذهب الشافعي إلى أنه سنة، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يحور القنوت في صلاة الصبح  
وأن القنوت يتم موضعه فوراً، وقال قوم بن يمت في كل صلاة، وقال قوم لا قنوت إلا في  
رمضان، وقال قوم بن في النصف الأخير منه وقال قوم بن في النصف الأول، والنسب في ذلك  
أخلاف الآثار المصونة في ذلك إلى أبي بصير<sup>(79)</sup> وفيما بين بعض الصنوت في ذلك على بعض أعني التي  
قنت فيها على التي م يفتت، (بذية المختهد ج 1 ص 127)  
(206) : أي في القنوت.

(207) . عني بن زياد البوسني ولد بصرى بن ثعلبة بن نوح بن نوح كان فقه عصره وعلمهم،  
روى عن الإمام مالك الموصى وهو أول من دحجه إلى المغرب توفي سنة 183 هـ. (شجرة النور  
الركية ص 60، مدياح ص 192)

(208) : يحيى بن يحيى بن أبي عيسى السبيعي عالم الأندلس رحل إلى شتات فسمع الموصى من الإمام  
مالك، كان فيه مالك : هذا بعض أهل الأندلس، توفي سنة 234. (لأعلام 8 176).

المدونة<sup>(209)</sup> قال فيها : وعن ابن مسعود : القنوت في العصر سنة ماضية .  
وقيل إنه مدحوب وبه قال الجمهور وهو المشهور . قال عياض : « من فصائل  
الصلاة ومستحباتها القنوت في الصبح » .  
قال ابن ناجي : المعروف من المذهب أنه فصيلة .  
وقال في الوصيح : المشهور أن القنوت فصيلة ، وقيل يسجد له فهو سنة . وقال  
يوسف بن عمر : إذا سبي القنوت ، من يقول أنه قبل الركوع فإنه يقتل بعد الركوع  
فإذا رجع فسدت صلاته لأنه يرجع من فرص إلى مستحب .  
وقال أشهب : من سجد له أفسد على نفسه .  
وقال ابن ريبان : إن لم يسجد له بطلت صلاته . قال ابن ناجي : « قل بعض  
المتأخرين : من أراد أن يخرج من الخلاف فليسجد بعد السلام ، وبه أفتى بعض من  
لقبناه » . وهو توفيق حسن شديد .  
وأما محبة فاحتلف فيه من وجهين هل هو صلاة الصبح أو الوتر أو غيرهما من  
الصلوات وعلى كل فهل هو قبل الركوع أو بعده . فالذي عليه المالكية والشافعية أنه  
الصبح<sup>(210)</sup> واحتنموا في القبية والعدية ، فقال الشافعية أنه بعد الركوع وقال المالكية  
أنه قبل الركوع ، ومالك يقول به فيهما ، قال في المدونة<sup>(211)</sup> : واسع القنوت قبل  
الركوع وبعده والذي أحد به لنفسه قبل الركوع . قال مالك : لعمل الناس في الركن  
الأول ولما فيه من الفرق بالنسوق وعدم الفصل بين الركوع والسجود .

(209) : وص المدونة (1 101) - وابن ابن مسعود وإحسان وأبو موسى لأشعري وأن بكره

وإن عباس وعبد الرحمن بن أبي ببي قالوا قنوت في العصر سنة ماضية

(210) : أي محل القنوت .

(211) . مدونة ص 100

قال الترمذي : « واختار ابن مسعود القنوت قبل الركوع وهو قول بعض أهل العلم وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق ». وقال ابن حبيب أنه بعد الركوع، قال الترمذي : « وروى عن علي بن أبي طالب أنه كان يقب بعد الركوع، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وبه يقول الشافعي وأحمد ».

وذهب الحنفية إلى أنه الوتر، وإليه ذهب مالك في إحدى الروايتين عنه، وابن نافع وغيرهما من أصحابنا، ودليه ما رواه الحسن بن علي قال : علّمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر . اللهم اهديني فيمن هديت... إلى آخر الحديث<sup>(212)</sup>. قال الترمذي : « ولا يعرف عن أبي بصير شيء أحسن من هذا ».

ودليل من قال بحقه الصبح، ما رواه البيهقي في مسنده بإسناد صحيح أنه عليه الصلاة والسلام ما زال يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا<sup>(213)</sup>. وفيها أيضا عن الأسود قال : صلّيت خلف عمر بن الخطاب في السفر والحضر فما كان يقنت إلا

---

(212) . ونص الحديث . اللهم اهدي فيمن هديت، وعاملي فيمن عميت، وتولّي فيمن تولّيت، وبارك لي فيما أعطيت، وفي شئ ما قصيت، فإنك تقصي ولا يقصى عبيد، وبه لا يدل من البيت، تاركت رب وتعاليت، أخرجه أبو داود رقمه 1425 و1426، في الصلاة، باب القنوت في الوتر، وترمذي رقم 464، باب ما جاء في القنوت في الوتر، وقال : حديث حسن، وإسنائي 3 248، في قيام الليل، باب الدعاء في الوتر.

(213) : سنن البيهقي ج 2 ص 201. من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس قال : كنت حاسبا عند أنس فقلت رسول الله ﷺ شهرا، فقال : ما زال رسول الله يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا، وأبو جعفر الرازي من مهاد منكلّم فيه، قال أحمد : ليس بالقوي في الحديث، وقال ابن المنيني : ثقة كان يخط، وقال أبو زرعة شيخ بهم كثيرا، وقال السائي : ليس بالقوي (راجع التهذيب ج 12 ص 59). ولخص من حجه حله في التقريب .

## في صلاة الفجر<sup>(214)</sup>.

وفي الترمذي . « واحتنف أهل العلم في القنوت في صلاة الفجر فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام القنوت في صلاة الفجر وهو قول الشافعي ومالك ».

وما رواه مالك في موطأ عن هشام بن عروة أن أباه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الأخيرة إذا قصي قراءته<sup>(215)</sup>.

وما رواه عبد الرزاق وسد رطفي وصححه الحاكم أنه عليه الصلاة والسلام لم يزل يقنت في صلاة الصبح حتى فارق الدنيا<sup>(216)</sup>. وثبت عن أبي هريرة رضي الله

---

(214) 'مسئله' نيهني ح 2 ص 203، من طريق حماد بن أبي سفيان عن إبراهيم عن الأسود قال صليت خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السجدة واحصر فما كان يقنت إلا في صلاة الفجر، وحماد بن أبي سفيان فيه ضعف سحر كما يسير إليه حذف مقوله في التقريب فيه صدوق به أو هام وقد روى نيهني في مسه ح 2 ص 204، من طريق منصور بن المعتمر = عن إبراهيم عن الأسود وعمرو بن ميمون ولا . صليت خلف عمر الفجر فيه يقنت ومع جلاله منصور عنه إلى رويته لأعمش عروه عند الرزاق (ح 3 ص 106) عن الثوري عن منصور ولأعمش عن إبراهيم عن الأسود وعمرو بن ميمون قالاً : صليت خلف عمر من احصر الفجر فيه يقنت. من قد روي عن حماد بن أبي سفيان ما هو موافق برواية منصور وحدث ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (ح 3 ص 105). عن معمر بن حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود أنهم ولا . « صليت ما عمر رعد لم يقنت ».

(215) 'موطأ' في القنوت (ح 1 ص 165، صغ مؤسسة برسله)

(216) 'رواه' كنهه من طريق أبي جعفر الرزقي وقد تقدم ما فيه.

عنه أنه كان يقنت في صلاة الصبح في حياة النبي ﷺ وبعده<sup>(217)</sup>. وحكى الحافظ العراقي، أن من قال بذلك، الخلفاء الأربعة، وأبو موسى واس عيسى والبراء ومن التابعين الحسن المصري وطاوس وغيرهم والأئمة مالك والشافعي وابن مهدي والأوراعي.

ولا يرد<sup>(218)</sup> أنه عن الخلفاء الأربعة وغيرهم، أنهم لم يكونوا يقنتون، لأنه إذا تعارض النقي والإثبات قدم الإثبات على النقي. ودليل من قال أنه قبل الركوع ما رواه مالك في بعض نسخ موطأه عن هشام بن عروة أن أباه، إن أحر ما مر.

وما في الصحيحين عن عاصم بن سليمان الأحول قال : سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال . قد كان القنوت. قلتُ : قبل الركوع أو بعده، قال : قبله، قلتُ : فإن فلانا أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع فقال : كذب، إنما قنت عليه الصلاة والسلام بعد الركوع شهرا، أراه كان بعث قوما يقال لهم القراء، زهاء سبعين رجلا إلى قوم من المشركين دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله عهد. فقنت عليه الصلاة والسلام يدعو عليهم<sup>(219)</sup>.

ودليل من قال أنه بعد الركوع ما رواه السائي عن ابن سيرين أنه قال : سئل

---

(217) لعمري يثير ما رواه لحاري رقم 797، ومسلم رقم 676، من حديث أبي هريرة قال : والله لأفارس بكم صلاة النبي ﷺ، فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الأخرى من صلاة الظهر وصلاة العشاء وصلاة صبح بعد يقول سمع الله من حمده فيدعوا للمؤمنين ويسعون الكفار.

(218) أي لا يعارض.

(219) . لحاري (الفتح ج 2 ص 621، رقم 1002)، باب القنوت قبل الركوع وبعده، ومسلم رقم 677، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا ترك التسمين بارقة.

أنس بن مالك هل قنت رسول الله في صلاة الصبح ؟ قال : نعم، فقليل له : قبل الركوع أو بعده، فقال : بعد الركوع<sup>(220)</sup>.

وما أخرجه أيضاً عنه قال<sup>(221)</sup> : قال حدثني بعض من صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الصبح، فلما قال سمع الله لمن حمده في الركعة الثانية قام هيبة<sup>(222)</sup>.

وما أخرجه أيضاً عن أبي هريرة : لما رفع رسول الله ﷺ من الركعة الثانية من صلاة الصبح قال : اللهم انج الوليد بن الوليد... إلى آخر الحديث<sup>(223)</sup>.

ودليل من قال أنه قنت قبل الركوع وبعده ما أخرجه ابن ماجه بإسناد قوي عن أنس أنه سئل عن القنوت فقال قبل الركوع وبعده<sup>(224)</sup>.

وروى ابن اسد عن أنس أن بعض أصحاب النبي ﷺ قنتوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعده.

وروى محمد بن نصر عن أنس أنه أول من جعل القنوت قبل الركوع أي دائماً عثمناً لكي يدرك أساس الركعة<sup>(225)</sup>.

قال الحافظ : « ومجموع ما جاء عن النبي عليه الصلاة والسلام من ذلك، أن

---

(220) : السنائي ج 2 ص 200، باب الصوت في صلاة الصبح، وهو عند البحاري رقم 1001، ومسنم رقم 677.

(221) : فرائد هو ابن سيرين.

(222) : السنائي باب لقنوت في الصبح ص 200—201 ج 2.

(223) : السنائي، باب القنوت في الصبح ج 2 ص 201 وهو عند البحاري رقم 1006 و4560، ومسنم رقم 675، باب سحاب صوت في جميع أصوات، وأبي دود رقم 1442، باب صوت في لصوات.

(224) : ابن ماجه رقم 1195، باب ما جاء في الصوت قبل الركوع وبعده، وبسنده صحيح.

(225) : انظر مختصر قديم بين وقيام رمضان وكتاب الوتر للمقري ص 137.



القنوت لسحابة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك. وأما لغير الحاجة فالصحيح أنه قبل الركوع، وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح». وقال: «وفي صحيح ابن حزيمة<sup>(226)</sup> عن أنس أن النبي ﷺ كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم. وكأنه محمول على ما بعد الركوع بناءً على أن المراد بالخصر في قوله بما قنت شهراً أي متوالياً».

وفي صحيحين عن أنس: كان القنوت في الفجر والمغرب<sup>(227)</sup>، ولم يسم عن البراء نحوه<sup>(228)</sup>. وتمسك به الطحاوي في ترك القنوت في الصبح، قال: «لأنهم أجمعوا على سحبه في المغرب فيكون الصبح كذلك». وعارضه بعضهم فقال: «أجمعوا على أنه ﷺ قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك، فتمسك بما أجمعوا عليه حتى يشت ما احتسروا فيه». وقد مرّ أنه لم يزل ﷺ يقنت في صلاة الصبح حتى فارق الدنيا<sup>(229)</sup>.

وأما الكلام على الثاني وهو رفع اليدين حال الدعاء فقد اختلف العلماء فيه على قولين، أحدهما عدم الرفع وبه قال جمهور المالكية. قال القرافي في الكتاب: «وإذا قنت قبل الركوع لا يكتر والمشهور أنه لا يرفع يديه كما لا يرفع في التأمير ولا في دعاء الشهود واستقرّ عليه العمل عند الحل».

(226) : صحيح ابن حزيمة ج 1 ص 313 بإسناد صحيح.

(227) : البحاري رقم 798، باب القنوت قبل الركوع وبعده، وعروه مسلم وهم فليس فيه، بل فيه من حديث البراء.

(228) : مسلم رقم 678، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا برئت بالمسكين بارلة.

(229) : مرّ تخريج الحديث.

ثانيهما<sup>(230)</sup>، إثباته وبه قال بعض المالكية وهو مذهب الأئمة الثلاثة وجمهور أهل العلم، ما أخرجه الحاكم وصححه، عن أبي هريرة : أنه كان ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع من صلاة الصبح في الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء : اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ<sup>(231)</sup>، إلخ. وما أخرجه أبو داود عن المطلب بن ربيعة والترمذي عن المصل بن العباس قال : قال رسول الله ﷺ : « الصلاة مثني مثني، تشهد في كل ركعتين، وتخشع وتمسك وتضرع وتضع يديك. يقول ترفعهما إلى ربك مستقبلاً ببطونهما وجهك وتقول يا رب يا رب، ومن لم يفعل ذلك فهي خداج »<sup>(232)</sup>.

وجمهور أهل المعجم على ثبوت رفع اليدين في غير الاستسقاء، وحموا حديث أس في نهي رفع يدين في غير الاستسقاء<sup>(233)</sup> على نهي المسالفة في الرفع، لا نهي أصل الرفع، لأنه كان يباع في الرفع فيه حتى يرى بياض إبطيه، بأن يساوي بهما وجهه ولا يجاورهما رأسه وأما في غيره فقد ثبت عنه عليه السلام رفع أيدين عند الدعاء في عدة

(230) . أي ثبي الأفور .

(231) : م أخرجه في مستدرک الحاکم و لعمه في كتاب حر له، وقد ذكر ابن القيم في زاد المعاد (1/274) إسناده الحاكم، وإد هو من طريق ابن أبي قديث عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة. و هذا الإسناد لا تقوم كفته حجة فعند الله بن سعيد، فإن فيه الحارثي مكر الحديث، وقال السائي: مروي.

(232) : أبو داود رقمه 1296، في صلاة النهار، والترمذي رقمه 385، باب خشوع في الصلاة، وإسناده ضعيف، منه عبد الله بن نافع بن لعمضاء وهو مجهول.

(233) : يشير إلى حديث أس عن الحارثي رقمه 1031، باب رفع الإمام يده في الاستسقاء. ومسلم 896، باب رفع اليدين في الاستسقاء، قال : « كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء وبه يرفع حتى يرى بياض إبطيه ».

أحاديث ووصف المدري في ذلك جزء وقال النووي: « قد جمعت فيها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما ». وذكرها في آخر باب صفة الصلاة من شرح المهذب. ولها حملت رواية ابن القاسم عن مالك: « لا يعحى رفعهما في الدعاء »، على أن المراد كراهة رفعهما في غير المواضع الوارد فيها الرفع لما في المدونة<sup>(234)</sup> من إحارة رفعهما في الاستسقاء وعرفة والمشعر الحرام ومقام الحمرتين<sup>(235)</sup>. (\*)

(234) : لمدونه ص 71

(235) : أي الصعري ولوسطى

(\*) : تنمة لمسألة القنوت في صلاة :

ذكر المصنف مسألة القنوت في لصلاة، و أريد مسألة ها بعض البسط، و يحصر الكلام في مشروعية القنوت.

عن رحمك الله أنه قد وقع القنوت مع صلى الله عليه وسلم لا يرفع فيه و إنما النزاع في استمرار مشروعيته، و لأحاديث الواردة في ذلك تدل على أنه عليه الصلاة و السلام قنن لأئمة برلت بالنسبة ثم ترك ذلك عند رواه النسابة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قنن رسول الله في الصلاة لعنمة شهر بن نوفل في قنوته: اللهم بح يوسف بن الوليد، اللهم بح سمية بن هشام اللهم بح المستضعفين من المؤمنين منهم شدد وطأته على مصر اللهم اجعلها عليهم سبيل كسبي يوسف قال أبو هريرة: و أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فم يدعهم فذكرت ذلك له فقال: « و ما تراهم قد قدموا » رواه مسلم و في حديث أنس رضي الله عنه: أن رسول الله قنن شهر بن نوفل يدعوا على حي من أجداء عرب ثم تركه رواه أحمد و مسلم. بن كان من هديه صلى الله عليه وسلم أن لا يقنن إلا إذا دعا بقوم أو دعا على قوم، فقد روى ابن حزيمة بإسناد صحيح عن أنس رضي الله عنه أنه قال: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنن إلا أن يدعوا لأحد أو يدعوا على أحد » و عند ابن حبان بإسناد صحيح عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنن في صلاة الصبح إلا أن يدعوا لقوم أو على قوم ». و قد عد بعض الصحابة رسول الله عليهم أجمعين الترم القنوت مطلقاً دون سب أو عرص بدعة فعن أبي

مالك الأشجعي قال: قلت لأبي، يا أبت إنك قد صليت حلف رسول الله و أبي بكر و عمر و عثمان و علي هاهنا بالكوفة قريباً من خمس سنين أكانوا يقتنون قال: أي بني محدث، و في رواية قال: يا بني بدعة. رواه أحمد و الترمذي و السائي وابن ماجه و إسناده صحيح. و قد اشتهر عن كثير من الأئمة استحباب القنوت في الصلاة الصبح مطبقاً و الصحيح خلافه لما ذكرته لك من أن هديه صلى الله عليه و سلم كان ترك القنوت لروال السبب لا فرق بين صلاة الصبح و غيرها من الصلوات المكتوبات. وما استدلل به على استحباب القنوت في صلاة الصبح، فإما أحاديث غير صحيحة و إما أحاديث تدل على وقوع القنوت منه صلى الله عليه و سلم، و هذا لا نزاع فيه، لكن لا تغيب الاستمرارية على هذا الفعل. و لقد وقفت على كلام منبئ للإمام الطائر محمد بن عبي الشوكاني فأحببت نقله تنميماً للمائدة. قال عليه رحمة الله (بيل الأوطار ج 2 ص 346): اعلم أنه قد وقع الإتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سب و هي الظهر و العصر و المغرب و العشاء و لم يبق خلاف إلا في صلاة الصبح من المكتوبات و في صلاة الوتر من غيرها. أما القنوت في الوتر فسيأتي الكلام عليه في أبواب الوتر. و أما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المثبتون له بمحجج منها حديث البراء أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يقف في صلاة المغرب و الصبح رواه مسلم و حديث أنس: كان القنوت في المغرب و الصبح، رواه البخاري و يجاب بأنه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه و سلم إنما النزاع في استمرار مشروعيته. فإن قالوا لفظ كان يفعل يدل على استمرار المشروعية قلنا قدما عن النووي ما حكاه عن جمهور المحققين أما لا تدل على ذلك. سلما فغاينه مجرد الاستمرار و هو لا ينافي الترك آخر كما صرح بذلك الأدلة الآتية ( كحديث أنس: قنت شهراً ثم تركته). على أن هذين الحديثين فيهما أنه كان يفعل ذلك في الصبح و المغرب فما هو جوابكم عن المغرب فهو جواباً عن الصبح. و أياً في حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يقف في الركعة الأخيرة من الصلاة الظهر و العشاء الأخيرة و صلاة الصبح فما هو جوابكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جواباً. قالوا أخرج الدارقطني و عبد الرزاق و أبو نعيم و أحمد و البيهقي و الحاكم و صحيحه عن أنس أن النبي صلى الله عليه و سلم قنت شهراً يدعوا على قاتلي أصحابه بيتر معونة ثم ترك فأما الصبح فلم يزل يقف حتى فارق الدنيا. و أصل الحديث في الصحيحين ، و لو صح هذا لكان قاطعاً للنزاع و لكنه من طريق أبي جعفر الرازي =

## المسألة العاشرة

في تطويل الصلاة وتقصيرها المشروعين

اعلم أنّ المصلي له ثلاثة أحوال، إمّا أن يكون مسرّداً أو إمام جماعة يريدون إتمام صلاتهم على الوجه الأكمل وليس فيهم من يُراعى تقصيرها لأحده، وإمام جماعة لا يريدون التطويل أو فيهم من يُراعى تقصيرها لأحده. والثلاثة يشتركون في القدر الواجب لها المدي لا تصحّ الصلاة بدونه ولا تكون الصلاة. وقد بيّن النبي ﷺ مقادير أقوال الصلاة وأفعالها، فبيّن ما يقرأ به في الصلاة كتبها للمرق الثلثة<sup>(236)</sup>، وبيّن ما

[illegible]

(236) : قوله ليعرف الثلاثة بقصد به : لشهد، وإمام جماعة يريدون تمام صلاحهم على الوجه الأكمل، وليس فيهم من يرعى تفصيلها لأحده، وإمام جماعة لا يريدون لطول أو هيئته من يرعى تفصيلها لأحده

يقال في أركانها. فَبَسَ ما يقال في الركوع والسجود كما لا تصح الصلاة بدونه كما رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ : « إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم<sup>(237)</sup> وذلك أدناه ». فدلّ على أن قول امرأة والمرتين لا يجرى، وعنه حموا قوله . « حتى تطمئن » في حديث المسيء صلاته<sup>(238)</sup>.

وروى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « كان رسول الله يقول في سجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي<sup>(239)</sup> ». فإنه وإن ورد التحديد في الركوع فإن السجود مثله وكذا الرفع منهما على ما يدلّ عليه حديث : « كان ركوعه وسجوده قريباً من السواء<sup>(240)</sup> ». وقد تقرّر أن الطمأنينة في الأركان مركبة من واحد ومسود ومستحب، فالقدر الواجب بالصّر السابق ثلاث تسبيحات والمسود والمستحب رائدان عليهما ولا حدّ. ولذا كانت صلاته ﷺ من سبع تسبيحات إلى ثلاث عشرة عالماً، ولذا قل بعضهم : الأوسط أن يكون المسود والمستحب مثلي الواجب فيكون المجموع سبع تسبيحات. ويشهد

---

(237) . وثام الحديث : « وإذا سجد فيقول سبحان ربي الأعلى ثلاثاً، وذلك أدناه ». الترمذي رقم 261 باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، وأبو داود رقم 886، باب مقدار الركوع والسجود، ومس ابن ماجه رقم 890، باب التسبيح في الركوع والسجود. وإسناده ضعيف فيه إسحاق بن ريد الهذلي، مجهول. ورواه الترمذي عنه أخرى فقال : « حديث ابن مسعود ليس بإسناده متصل، عول بن عبد الله بن عتبة (راوي الحديث عن ابن مسعود) لم يبق ابن مسعود ». فعلى هذا فلا إسناده منقطع

(238) . تقدم تحريره

(239) . الحارثي رقم 817. باب التسبيح والنداء في السجود، ومسلم رقم 484، باب ما

يقال في الركوع وسجود.

(240) . سألني تحريره.

لصحة ذلك تحريرهم<sup>(241)</sup> قدر سجوده ﷺ قدر عشر تسيحات<sup>(242)</sup> كما حرروا<sup>(243)</sup> أيضا ثلاث تسيحات<sup>(244)</sup> اقتصارا على القدر الواحد الذي لا تصح بدونه. ويتبين ما يقال بعد الرفع من الركوع، فقد روي عن أبي سعيد الخدري قال : « كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملئ السماوات وملئ الأرض وملئ ما بينهما ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد أحق ما العبد، وكلنا لك عبد، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد »<sup>(245)</sup>.

ويتبين ما يقال بين كلّ سجدتين كما رواه الترمذي والنسائي وأبو داود واللفظ له وصححه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يقول بين

(241) . هكذا في المطبوع، ولعله تحريرهم أي تقديرهم.

(242) : لعله شير إلى ما رواه أبو داود رقم 888، باب مقدار الركوع وسجود، والنسائي 224/2 و 225، في الافتتاح باب عدد التسيب في السجود عن سعيد بن جبير قال : سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول . ما صليت وراء أحد بعد رسول الله أشبه صلاة بصلاة رسول الله ﷺ من هذا يعني — يعني عمر بن عبد العزيز — قال : فحررنا ركوعه عشر تسيحات وسجوده عشر تسيحات. وفي مسنده وهب بن مأمون. قال ابن القطّاب : مجهول الحال.

(243) . عنه حرّروا أي قدرّوا.

(244) . يشير إلى حديث السعدي عن أبيه أو عمّه قال : « رُمق رسول الله في الصلاة فكان يتمكن من ركوعه وسجوده قدر ما يقول سبحان الله وبحمده ثلاثا »، أخرجه أبو داود رقم 885، باب مقدار الركوع وللسجود. قال الألباني في صحيح أبي داود، صحيح.

(245) : مسلم رقم 440، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع. وأبو داود رقم 847، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، والنسائي ح 2 ص 199، باب ما يقول في قيامه من الركوع

السجدين : « اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني » (246).

وقد ورد في ذلك أدكار عديدة مسية في محالها وكلها دائرة بين القدر الواحد الذي هو الثلاث ولأمر الأوسط الذي هو من عشر إلى ثلاث عشرة تسبيحة، وقد يكون رائداً على ذلك باعتبار تطويل الأركان لطول القراءة كما هو معلوم.

وقد صي رسول الله ﷺ صلاة قرأ فيها في الركعة الأولى بالقرة ثم ركع نحواً ثم قرأ ثم قام بعد أن قال ربنا ولت الحمد قياماً صويلاً قريباً ثم ركع. الحديث كما سيأتي (247)، فإنه في مثل هذه الصلاة التي يقرأ فيها بالسور الطويلة، يطيل الأركان جداً، وإن توسّط في القراءة توسّط فيها، وإن قصر في القراءة قصر في الأركان. قال الحافظ ابن حجر : « قال بعضهم : وليس المراد أنه كان يركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال، بل المراد أن صلاته كانت معتدلة فكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها، أخت بقية الأركان فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصافات (248) وثبت في السنن أنهم حذروا في السجود قدر عشر تسبيحات فيحمل على أنه إذا قرأ بدون الصافات أقصر على دون العشر، وأقنه كما ورد في السنن أيضاً ثلاث تسبيحات ». وهكذا جمع بين الرواية التي وقع فيها استثناء القيام والقعود في حديث البراء بن عازب : « كان ركوع النبي ﷺ وسجوده وبين السجدين وإذا رفع من

---

(246) . الرمدي باب ما يقول بين السجدين رقم 284 و 285، وأبو داود حديث رقم 850، باب الدعاء بين السجدين، ولم أحده عند لساني فعنه في الكبرى وأحدث أخرجه أيضاً الحاكم في مسنده ح 1 ص 394، وقال : هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه ورواهه إلهي.

(247) : سيأتي تخريجه

(248) . ابن حبان (إحسان ح 5 ص 125 حديث رقم 1817).



الركوع ما خلا القيام والقعود قريباً من السواء»<sup>(249)</sup>، وبين نفيه رواية ذلك من غير استثناء، على أن المراد قيام القراءة، وحلوس التشهد، أحداً بالريادة فيهما لا القيام الذي بين الركوع والرفع منه ولا الحلوس الذي بين السجدين.

قال الخطابي : هذا أكمل صفة صلاة الجماعة. وأما الرجل وحده فله أن يطيل في الركوع والسجود أضعاف ما يطول بين السجدين وبين الركوع والسجود، وقول ابن دقيق العيد : « التطويل والتخفيف من الأمور الإضاوية فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم، طويلاً بالنسبة إلى آخرين ». قال : « وقول الفقهاء لا يريد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تسيحات لا يخالف ما ورد عن النبي ﷺ أنه كان يريد على ذلك لأن رعة الصحابة في أحير يقتضي أن لا يكون ذلك تطويلاً ». فيه<sup>(250)</sup> نظر لما عرفت قبل، من بصرهم على أن الرائد على القدر<sup>(251)</sup> فيه مسنون ومدوب والاقتصار على اثلاث إحفاف بهما، فتكون الصلاة ناقصة والمطلوب كماها كمالاً شرعياً من كل أحد في كل وقت وحين. فالشخص إذا كان وحده ذا قوة أو إمام جماعة علم منهم إرادة التطويل بالغ في إتمامها على الوجه الأكمل مراعيًا طول الأركان بطول القراءة على ما مر، فقد ورد أنه كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الذهاب إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يتوضأ ثم يأتي ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى فما يطولها<sup>(252)</sup>، وقد حافظ على ذلك أهل المدينة كما حكاه عنهم الإمام مالك رضي الله عنه. وإن علم منهم إرادة التقصير أو فيهم من يقتضي حاله ذلك لحو مرض، قصر

---

(249) : سيأتي تحريره.

(250) : هنا تعقب السوسي على كلام ابن دقيق العيد

(251) . هكذا وجدتها، ولعلها سقطت كلمة الواجب.

(252) : سيأتي تحريره.

تأ حدده المشارع في القراءة والأركان بحيث لا يخلل أركانها وسننها وما لا تتم إلا به، من كونه لا يقصر عن التسيح الواجب والمسنون والمستحب وبه فُسر إتمام صلاة النبي ﷺ وإيجارها، فالإيجار في القراءة والإتمام في الأركان، فقد ورد أنه قرأ ركعة بحو ستين آية فسمع بكاء الصبي فقرأ في الثانية بثلاث آيات<sup>(253)</sup> وهو معنى قوله : « إني لأدخل في الصلاة وأنا أريد إطاعتها فأسمع بكاء الصبي فأتجوّر في صلاتي مما أعسم من وحد أمّه حين مكانه<sup>(254)</sup>، وقور أس من مالك : ما صليت خلف إمام قطّ أخفّ صلاة ولا أتم من النبي ﷺ وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف مخافة أن تفتن أمّه<sup>(255)</sup>، وهو المراد من قصة معاد ورده من سورة البقرة إلى أوّسط المفضل<sup>(256)</sup>، وإن علم<sup>(257)</sup> منهم إرادة ما دون ذلك فامطوب منه أن يصلي وحده ويدعهم. وقد عمّت بذلك السلو في عامّة والحاصّة وعدد الدين عربيا كما بدأ، وإن وقع في الوقت بعض أفراد يرمون ما كان عليه عليه السلام في صلاته في غلب أوقاته، تُسوا للبدعة والخروج وطُعوا بكلّ مطع وكانوا إذ ذاك من أهل وقتهم كالقاصر على الحمر،

(253) : مصنف ابن أبي شيبة ج 1 ص 407، وهو مرسل

(254) : البحاري رقم 709 و 710، باب من أحف الصلاة عند بكاء الصبي، ومسم رقم 470، باب أمر الأئمة بتحفيف الصلاة، وأبو داود رقم 789، باب تحفيف الصلاة للأمر يحدث، والسنائي 95/2، باب ما عني لإمام من التحفيف.

(255) : البحاري 708، باب من أحف الصلاة عند بكاء الصبي، ومسم رقم 496 و 470، باب أمر الأئمة بتحفيف الصلاة، والترمذي رقم 237، باب ما جاء إذ تمّ تحذركم فيتحفف، ورقم 376، باب ما جاء أن النبي ﷺ قال : « إني لأسمع بكاء الصبي في الصلاة فأخفف »، والسنائي 2 و 94 و 95، باب ما عني الإمام من التحفيف

(256) : سيأتي تحريره.

(257) : في الإمام.

وعالب ما يستوصى به فقهاء الوقت حديث معاذ وعصه ﷺ وتشديده، وقد عدت المراد منه ثمة مرة، فقد روى البحاري عن جابر بن عبد الله قال : « أقبل رجل بناضح<sup>(258)</sup> وقد جنح الليل فوافق معاذاً يصلي، فترك ناضحه وأقبل على معاذ فقرأ سورة البقرة والنساء، فانطلق الرجل وبلغه أن معاذاً نال منه، فأتى النبي ﷺ فشكى إليه معاذاً فقال النبي ﷺ : يا معاذ أفتان أنت (ثلاث مرات) فلو لا صليت بسبح اسم ربك، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى، فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة »<sup>(259)</sup>. علي أنه قد ورد أن تلك الصلاة كانت صلاة العشاء وهو كان يصليها مع أبي ﷺ ثم يأتي أهله في سمة يصليها لهم، ولا يأتيهم إلا وقد ودهب حصّة من الليل، وبه يصير التحوُّز في الرواية الأخرى : فأَيكم صلى بالناس فليتجوَّز فإن فيهم الضعيف والكبير وذو الحاجة<sup>(260)</sup>. قال الحافظ : ومقتضاه أنه متى

(258) لناصح : ما استعمل من لابل في سقي الحن والررع.

(259) : البحاري رقم 701 و 705، باب إذا صول الإمام وكان للرجل حاجة فحرج فصلّي، وباب من شكى إمامه إذا طوى، ومستم رقم 465، باب القراءة في العشاء، وأبو داود 790، 791، 793، باب في تحفيف الصلاة، ولساني 97، 2 و 98.

(260) : بحاري رقم 702، ومستم رقم 466، من حديث أبي مسعود البدرى أن رجلاً قال : والله يا رسول الله إنّي لأتأخّر عن صلاة لعدة من أجل فلاب ثمة يطيل بها، فما رأيت رسول الله في مواعظه شدة غضباً منه يوماً ثم قال : يا أيكم مغفّر، فأَيكم ما صلى بالناس فليتجوَّز فإن فيهم الضعيف والكبير وذو الحاجة وقصه أبي مسعود البدرى معاذة قصه معاذ، فقصة معاذ كانت في عشاء وكان لإمام فيها معاذ، أما قصة أبي مسعود البدرى فكانت في الصبح وكان لإمام فيها أبي مسعود، (و نصر لمزيد بسط لفتح ح 2 ص 252 عند شرح حديث أبي مسعود البدرى رقم 702).

لم يكن فيهم من أنصف بصفة من المذكورات [أو كانوا محسورين<sup>(261)</sup>] ورفضوا بالتطويل<sup>(262)</sup>، ثم يصرّ التطويل لانتماء العلة.

وقول ابن عبد البر : « أن العلة الموجبة للتخفيف عدي غير مأمونة لأن الإمام وإن علم قوة من حلمه لا يدري ما يحدث لهم من حادث أو شغل أو عارض من حاجة ذاتية من حدث بول غيره ». تُعقّب بأن الاحتمال الذي لم يقم عليه دليل لا يترتب عليه حكم، فإذا احصر المأمومون ورفضوا بالتطويل، لا يأمر إمامهم بالتخفيف لعارض لا دليل عليه، وحديث أبي قتادة : « أتى أقوم في الصلاة وأنا أريد أن أطول » الخ<sup>(263)</sup> يدلّ على إرادته عبه السلام أولاً التطويل فيدلّ على الحواز وإنما تركه لدليل قام على تضرر بعض المأمومين وهو بكاء الصبي الذي شغل حاصر أمه.

وقد وصف أنس صلاة رسول الله ﷺ، عن ثابت السامي أنّه<sup>(264)</sup> قال : « أتى لا آلو<sup>(265)</sup>، أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا، قال ثابت : كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه، كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل قد نسي، وبين السجدين حتى يقول القائل قد نسي »<sup>(266)</sup>.

قال الحافظ : « فيه إشعار بأن من حاصهم ثابت، كانوا لا يطيلون بين

---

(261) : هكذا في المطبوع

(262) : ما بين نقوسين غير موجود في الفصح وصر كلام حافظ هناك (ح 2 ص 253 حدث رقم 702)

(263) : تقدم بحرجه

(264) : القائل هو أنس بن ماث رضى الله عنه.

(265) : أي لا أقصر.

(266) : للحارثي رقم 821، باب المكث بين السجدين، ومسم رقم 472، باب اعتدال أركان الصلاة ونعمتها في تمام.

السجدين، ولكن السنة إذا ثبتت لا يبالي من تمسك بها بمخالفة من حالها «». وقد تقرّر الخلاف بين العلماء في الاعتدال وبين السجدين والجلوس هل هو ركن طويل أو قصير، ولشافعية فيه قولان كامالكية، والمرجح عند كلٍّ أنه قصير وعيه فتسلّ الصلاة تطويله عمداً عند جمهورهم والسجود فيه سهواً كذلك على خلاف في ذلك عند المالكية، فأشبه يرى فيه السجود وإن انقاسم لا يراه، وقال سحنون عليه السجود، وهرق أشبه فقال إن أطل في محلّ شرع تطويله كالقيام والجلوس فلا سجود عليه وإذا أطل في محل لم يشرع فيه الطول كالقيام من الركوع والجلوس بين السجدين سجداً. قال في البيان : وهو أصحّ الأقوال.

وفي المواق<sup>(267)</sup> : لأنّ ترك تطويل القيام بعد الركوع وبين السجدين من السنن لا من المستحبات. مستدلين على قصره بأنّه لم يسنّ فيه تكرار المستحبات كالركوع والسجود. وقد روى مقدار ذلك الطول المطل واموحب السجود بقدر التشهد. قال النقا<sup>(268)</sup> : « ومن حسن على وتر قدر تشهد يسجد وفيها دونه مضمّن قولان ». قال : « ولا سجود على إمام جلس ينتظر صبح الناس لشدّ ».

واختار النووي جوار تطويل الركن القصير خلاف المرجح في المذهب واستدلّ بحديث مسلم عن حذيفة : أنّه ﷺ قرأ في ركعة بالبقرة وغيرها ثمّ ركع نحواً لما قرأ

(267) : يفصد كذب . التاج والإكبر مختصر حسن، لأبي عبد الله محمد بن يوسف مواق، المتوفى سنة 897 هـ، والنص موجود فيه ص 265، ح 2.

(268) : إبراهيم بن إبراهيم بن حسن النقا أبو الإمداد، (ت 1041 هـ)، فقه مالكي، سنده في « نقانة ». من سحيرة مصر، له كتب منها « جوهرة لتوحيد » مطبوعة في بغداد، « حاشية على مختصر حيل » فقه، « بشر ناشر في من أدركهم من علماء القرن العاشر » (لأعلام ح 1 ص 28).

ثم قام بعد أن قال ربنا لك الحمد قياماً طويلاً قريباً مما ركع<sup>(26)</sup>.

وعنى العموم بأنه ركع طويل فلا تبطل بعده ولا سجود في سهوه. قال الحافظ ابن حجر : « والحديث صريح في أنه ركع طويل فلا يتسعي العدول عنه لدليل ضعيف. ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النصر وهو فاسد ».

وقد علمت أن أصل صلاة رسول الله ﷺ الطول قراءة وركوعاً وسجوداً ورفعاً منهما وقد يقصر مراعاة أحوال من حلقه كما دلّ عليه حديث معاذ وغيره على حسب كل مكان وما يليق به. فالمصوب لمن أنصف نفسه ودينه أن يقتدي بفعل رسول الله ﷺ. وقد بين ذلك في الأحاديث الصحيحة ولا يعدل عنها إلى غيرها، سيما أقوال وأفعال من عتب عليه اتباع الرخص والميل إلى ما فيه اراحة حتى أذاه ذلك إلى فعل مهني عنه. من الأحاديث<sup>(270)</sup> :

أبو سعيد قال : كنّا نحزّر قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر، فحزّرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر (ألم تزيل) السجدة، وحزّرنا قيامه في الآخرين قدر النصف من ذلك، وحزّرنا قيامه في الركعتين الأوليين من العصر على قدر قيامه في الآخرين من الظهر وفي الآخرين من العصر على النصف من ذلك، وفي رواية : قدر ثلاثين آية بدل قوله (ألم تزيل) وفي أخرى أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر قراءة خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك. أخرجه مسلم، وأخرج

---

(269) : مسهم رقم 772، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في

صلاة الليل.

(270) : من هذا يند مؤلف سرد الأحاديث الواردة في المسألة

النسائي الرواية الأولى وزاد فيها : قدر ثلاثين آية قدر سورة السجدة، وأحرج الرواية الأخرى أيضاً، وفي رواية أبي داود قال : وحزرنّا قيام رسول الله في الظهر والعصر فحزرنّا قيامه في الركعتين الأوليين من العصر على قدر الآخرين من الظهر، وحزرنّا قيامه في الآخرين من العصر على النصف من ذلك<sup>(271)</sup>.

أبو سعيد قال : لقد كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الذهاب إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يتوضأ ثم يأتي ورسول الله في الركعة الأولى فما يطولها. أخرجه مسلم والنسائي وذكر رزين في أوله زيادة : قال قرعة : أتينا أبا سعيد الخدري وهو مكتور<sup>(272)</sup> عليه فلما تفرّق الناس عنه قلت إني لا أسألك عن شيء فما سألك هؤلاء عنه، أسألك عن صلاة رسول الله ﷺ، قال : مالك ولها فأعدت عليه فقال مالك في ذلك من خير لا تطيقها، وأعدت عليه فقال : كانت صلاة الظهر تقام. وذكر الحديث<sup>(273)</sup>.

ابن مسعود قال : صلّيت مع رسول الله ﷺ فأطال حتى هممت بأمر سوء. فقيل : وما هممت، قال : هممت أن أجلس وأدعه<sup>(274)</sup>.

ريد بن أسلم قال : دخلنا على أنس، قال : صلّيتم، قلنا : نعم، قال : يا

---

(271) : مسهم رقم 452، باب القراءة في الظهر والعصر، أبو داود رقم 804، باب تخفيف الآخرين، النسائي 1 237، باب عدد صلاة العصر في الحصر.

(272) قوله مكتور عليه أي أنه كان عه جمع من الناس يسأونه عن أشياء وكأنه كان لهم عليه حقوق فهم يطولوها. (جامع الأصول ج 5 ص 431).

(273) : مسهم رقم 454، باب انقراء في الظهر والعصر، والنسائي 2 164، باب تطويل القيام في الركعة الأولى من صلاة الظهر.

(274) : البخاري (الفتح ج 3 ص 24)، باب طول القيام في صلاة النّين، ومسهم رقم 773، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل.

جارية هلم وضوئي، ما صليت وراء إمام أشبه صلاة برسول الله ﷺ من إمامكم هذا. يعني عمر بن عبد العزيز. قال زيد وكان عمر بن عبد العزيز يتم الركوع والسجود ويخفف القيام والقعود. أخرجه السائي<sup>(275)</sup>.

شقيق قال : بلعي أن عمار بن ياسر صلى بالناس فخفف من قراءته في صلاته ومن الطمأنينة فيها، فقبل له لو تنفست فقال إنما ندرت به الوسواس. أخرجه رزين<sup>(276)</sup>.

ابن حبر قال : سمعت أنس بن مالك يقول : ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ أشبه صلاة بصلاة رسول الله ﷺ من هذا الفتى يعني عمر بن عبد العزيز. قال : فحزونا ركوعه عشر تسيحات وسجوده عشر تسيحات. أخرجه أبو داود والسائي<sup>(277)</sup>.

السعدي عن أبيه أو عمه قال : رمقت رسول الله ﷺ في صلاته فكان يتمكن في ركوعه وسجوده قدر ما يقول سبحان الله وبحمده ثلاثا. أخرجه أبو داود<sup>(278)</sup>.

البراء قال : « كان ركوع النبي ﷺ وسجوده وبين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريبا من السواء. وفي رواية قال : رمقت الصلاة مع محمد ﷺ فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته، فجلسته بين السجدين، فسجدته وجلسته ما بين التسليم والانصراف قريبا من السواء. وفي أخرى قال : قدم على الكوفة رحل قد سماه رمي أس الأشعث وسماه غندر في روايته

---

(275) ، السائي 2 166 و 167، في الافتتاح باب تخفيف القيام والقراءة.

(276) : انظر أيضًا مصنف عبد الرزاق ج 2 ص 317، وابن أبي شيبة ج 1 ص 406.

(277) : تقدم تحريجه.

(278) : تقدم تحريجه.



مطر بن فاحية، فأمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلي بالناس، وكان يصلي فإذا رفع رأسه من الركوع قال قدر ما يقول اللهم ربنا لك الحمد ملئ السماوات وملئ الأرض وما شئت بعد، أهل الشاء والمحد لا مانع لما أعطيت ولا معطي ما منعت ولا يمنع ذا الجدد منك اجدد. قال الحكم : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن أبي ليلى فقال : سمعت البراء بن عازب يقول : كانت صلاة رسول الله قيامه، وركوعه وإذا رفع رأسه من ركوعه وسجوده وما بين السجدين قريبا من السواء. قال شعبة : فذكرته لعمر بن مرة فقال : قد رأيت بن أبي ليلى فلم تكن صلاته». هذه روايات الحارثي ومسلم. وفي رواية أبي داود مثل الرواية الثانية وله في أخرى قال : رمقت رسول الله في الصلاة فوجدت قيامه كركعته وسجده واعتداله في الركعة كسجده وجلسه بين السجدين وجلسه ما بين التسليم والانصراف قريبا من السواء. وله في أخرى قال : كان سجوده وركوعه وما بين السجدين قريبا من السواء. وفي رواية الترمذي والسائي قال : كانت صلاة رسول الله ﷺ إذا ركع رفع رأسه من الركوع وإذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود قريبا من السواء<sup>(279)</sup>.

ريد بن وهب قال : رأى حذيفة رجلاً يصلي فيحفف، فقال له حذيفة : مد كم تصلي هذه الصلاة ؟ قال : مد أربعين سعة، قال : ما صليت مد أربعين سعة ولو

---

(279) : الحارثي رقم 792 و 801 و 820، في صفة الصلاة، باب تمام الركوع والاعتدال فيه، وباب الاطمئنان حين يرفع رأسه من الركوع، وباب مكث بين السجدين. ومسلم رقم 471، باب = = اعتدل أركان الصلاة وتحفيها، وأبو داود رقم 852، باب صول تمام من الركوع وبين السجدين، والترمذي رقم 279 و 280، باب ما جاء في إقامة نصب إذا رفع رأسه من الركوع وسجود. والسائي 197/2 و 198، باب قدر لقيام بين لرفع من الركوع والسجود.

مَتَّ وَأَنْتَ تَصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ مَتَّ عَلَى غَيْرِ فِطْرَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ لِيَحْقِفَ وَيَتَمَّ وَيَحْسَنَ. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ قَالَ شَقِيقٌ : إِنَّ حَذِيفَةَ رَأَى رَجُلًا لَا يَتَمَّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ دَعَاهُ، فَقَالَ لَهُ حَذِيفَةُ ، مَا صَلَّيْتَ، قَالَ : وَأَحْسِبُهُ قَالَ لَهُ : وَلَوْ مَتَّ مَتَّ عَلَى غَيْرِ سَنَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَفِي رِوَايَةٍ : وَلَوْ مَتَّ مَتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ (280).

عبد الرحمن بن سبل قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَقْرَةِ الْغُرَابِ وَافْتِرَاشِ السَّبْعِ وَأَنَّ يُوْطِنَ الرَّجُلُ بِالْمَكَانِ فِي الْمَسْجِدِ كَمَا يُوْطِنُ الْبَعِيرَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (281).

عبد الرحمن بن عوف قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ النَّقْرِ وَقَالَ : لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوْءِ، لَيْسَ لَنَا مِنْ يَنْقُرُ نَقْرَ الْغُرَابِ. قَالَ : وَنَهَى عَنْ افْتِرَاشِ السَّبْعِ (282)\*

---

(280) : الْبُخَارِيُّ رَقْمَ 791 و 808، بَابُ إِذَا لَمْ يَتَمَّ الرُّكُوعَ، وَبَابُ إِذَا لَمْ يَتَمَّ السُّجُودَ، وَالنَّسَائِيُّ 58/3 و 59، فِي السُّهُوِّ، بَابُ تَطْمِيفِ الصَّلَاةِ.

(281) : أَبُو دَاوُدَ رَقْمَ 868، بَابُ صَلَاةٍ مِنْ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ، وَالنَّسَائِيُّ 214/2، بَابُ النَّهْيِ عَنْ نَقْرَةِ الْغُرَابِ. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : نَقْرَ الْغُرَابِ : النَّقْرُ فِي الصَّلَاةِ، تَرْكُ الطَّمَأِينَةِ فِي السُّجُودِ الْمُتَابِعَةِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْعُدَ بَيْنَهُمَا، شَبَّهَ بِقَرِ الْغُرَابِ إِذَا وَقَعَ عَلَى الْحَبِيبَةِ فَأَكَلَ مِنْهَا فَتَرَاهُ يَتَابَعُ بَيْنَ نَقْرَاتِهِ لِحَمَاهَا. افْتِرَاشُ السَّبْعِ : هُوَ أَنْ يَضَعَ سَاعِدِيهِ عَلَى الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ كَمَا يَقْعُدُ الْكَلْبُ فِي بَعْضِ حَالَاتِهِ وَكَذَلِكَ عَمِلَهُ مِنَ السَّبَاعِ كَالذَّنْبِ وَنَحْوِهِ.

يُوْطِنُ بِالْمَكَانِ كَمَا يُوْطِنُ الْبَعِيرَ : أَنْ يَأْلَفَ الرَّجُلُ مَكَانًا مَعْلُومًا مِنَ الْمَسْجِدِ يَصَلِّي فِيهِ كَالْبَعِيرِ لَا يَأْوِي مِنْ عَطَشٍ إِلَّا إِلَى مَبْرَكٍ دَمَتْ قَدِ أَوْطَاهُ وَاتَّخَذَهُ مَسَاحًا، وَقِيلَ هُوَ أَنْ يَبْرُكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ كَبْرُوكَ الْبَعِيرِ عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَوْطَاهُ. [جَامِعُ الْأَصُولِ ص 368 ح 5].

(282) : لَمْ أَعْثَرُ عَلَيْهِ وَهُوَ بِمَعْنَى الَّذِي قُلْنَا.

\* : وَ تَسْمِيًّا لِمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، أَنْقَلَ كَلَامًا مِثْلًا لَابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَهْدِيبِ السَّنَنِ

(415/1-416) بعد أن ذكر صفة صلاة رسول الله عليه الصلاة والسلام وحرر المسألة على النحو ما ذكره السنوسي، فقال: «و أما تخفيف النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عند بكاء الصبي فلا يعارض ما ثبت عنه من صفة صلاته، بل قد قال في الحديث نفسه: إني أدخل في الصلاة وأنا أريد أن أطيلها، فاسمع بكاء الصبي فأعجز. فهذا تخفيف لعارض، وهو من السنة، كما يخفف صلاة السفر و صلاة الخوف و كل ما ثبت عنه من التخفيف فهو لعارض، فأما أن يكون هو السنة و غيره مكروه مع أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم في أغلب أوقاته، فحاشي و كلا. و لهذا رواه أكثر من رواة التخفيف، و الذين رووا التخفيف رووه أيضا فلا تضرب سنن رسول الله بعضها ببعض بل يستعمل كل منها في موضعه و تخفيفه إما لبيان الجواز، و تطويله لبيان الأفضل، و قد يكون تخفيفه لبيان الأفضل إذا عرض ما يقتضي التخفيف، فيكون التخفيف، في موضعه أفضل و التطويل في موضع أفضل، ففي الخالين ما خرج عن الأفضل. و هذا اللائق بحاله صلى الله عليه وسلم و جزاءه عنا أفضل ما جرى نبيا عن أمته و هو اللائق بمن اقتدى به و اتهم به صلى الله عليه وسلم. و أما حديث معاذ فهو الذي فتن التقارين و سراق الصلاة، لعدم علمهم بالقصة و سياقها، فإن معاذًا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم ذهب إلى بني عمرو بن عوف بقاء فقرأ لهم سورة البقرة هكذا جاء في الصحيحين من حديث جابر «أنه استفتح بهم سورة البقرة فانفرد بعض القوم و صلى وحده، فقبل: نافق فلان، فقال: و الله ما نافقت و لآتين رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأتاه فأخبره، فقال النبي حينئذ: أفتان أنت يا معاذ؟ هلا صليت بسبح اسم ربك الأعلى و الشمس و ضحاها، و الليل إذا يغشى، و هكذا نقول: إنه يستحب أن يصلي العشاء بهذه السور و أمثالها، فأی متعلق للتقارين و سراق الصلاة؟ و من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخر العشاء الآخرة، و بعد ما بين بني عمرو بن عوف و بين المسجد، ثم طول سورة البقرة، فهذا الذي أنكره النبي صلى الله عليه وسلم، و هو موضع الإنكار و عليه يحمل الحديث الآخر «يا أيها الناس إن منكم متفرقين» و معلوم أن الناس لم يكونوا ينفرون من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا ممن يصلي بقدر صلاته، و إنما ينفرون ممن يزيد في الطول على صلاته، فهذا الذي ينفروا أما إن قدر نفور كثير ممن لا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى و كثير من الباطولية الذين يعتادون النقر كصلاة المنافقين و ليس لهم في الصلاة ذوق و لا لهم

تم

جاء في آخر المطبوع ما نصّه : « تم بحسن عون الملك الوهاب طبع هذا الكتاب  
المستطاب المسمى (شفاء الصدر بأرزي المسائل العشر) للعالم العلامة الفقيه النبيه الفهامة  
الشيخ العارف بالله سيّدنا محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسيني الإدريسي رحمه الله  
تعالى ورضي عنه وذلك بالمطبعة الثعالبية بمدينة الجزائر المحمية في أواسط شعبان سنة  
1341 من هجرة خير الأنام عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة وأزكى السلام ما  
تعاقبت الليالي والأيام والتابعين وتابعي التابعين لهم بإحسان إلى يوم القيام والحمد لله  
في البدء والختم ».

---

فيها راحة بل يصلّيها أحدهم استراحة منها لا بها، فهؤلاء لا عبرة بنفورهم، فإن أحدهم يقف بين  
يدي المخلوق معظم اليوم و يسعى في خدمته أعظم السعي فلا يشكو طول ذلك و لا يترحم به،  
فإذا وقف بين يدي ربه في خدمته جزءا يسيرا من الزمان و هو أقل القليل بالنسبة إلى وقوفه في  
خدمة المخلوق إستنقل ذلك الوقوف واستطال و شكاه منه، و كأنه واقف على الجمر يتلوى و  
يتقلّى، و من كانت هذه كراهته لخدمة ربه و الوقوف بين يديه، فأنه تعالى أكره لهذه الخدمة منه  
و بالله المستعان» انتهى كلام ابن القيم عليه رحمة الله.

# فهرس الموضوعات

06	المسألة الأولى : الرفع في الصلاة
23	المسألة الثانية : القبض في الصلاة
35	المسألة الثالثة : في حكم السكتات الثلاث و ما يقال فيها
41	المسألة الرابعة : في الإستعادة
46	المسألة الخامسة : في البسمة للفاتحة و السورة
60	المسألة السادسة : في التأمين
68	المسألة السابعة : في التكبير لقيام الثالثة
72	المسألة الثامنة : في السلام
79	المسألة التاسعة : في القنوت و رفع اليدين فيه حال الدعاء
90	المسألة العاشرة : في تطويل الصلاة و قصيرها المشروعين

# فهرس الموضوعات

06	المسألة الأولى : الرفع في الصلاة
23	المسألة الثانية : القبض في الصلاة
35	المسألة الثالثة : في حكم السكتات الثلاث و ما يقال فيها
41	المسألة الرابعة : في الإستعادة
46	المسألة الخامسة : في البسمة للفاتحة و السورة
60	المسألة السادسة : في التأمين
68	المسألة السابعة : في التكبير لقيام الثالثة
72	المسألة الثامنة : في السلام
79	المسألة التاسعة : في القنوت و رفع اليدين فيه حال الدعاء
90	المسألة العاشرة : في تطويل الصلاة و قصيرها المشروعين